مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

نحو دولة فاعلة

المنهاج الحكومي: نهج الحكومة القادمة في إدارة المصالح وتشييد الاستقرار

حقوق النشر محفوظة © 2026

نحو دولة فاعلة

المنهاج الحكومي: نهج الحكومة القادمة في إدارة المصالح وتشييد الاستقرار

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

Since 2014

حقوق النشر محفوظة © 2026 | www.bayancenter.org info@bayancenter.org

فريق الخبراء

د. علي طاهر الحمود

د. سعد سلوم

د. سهاد إسماعيل خليل

د. علي فارس حميد

د. سلام جبار شهاب

مصطفى السراي

ملخص تنفيذي

يسعى هذا التقرير إلى تقديم إطار منهجي متكامل يساعد الحكومة العراقية المقبلة على صياغة منهاج وزاري واقعي، قابل للتنفيذ، وقائم على أولويات واضحة تعكس التحديات البنيوية التي تواجه الدولة. وننطلق من فرضية أساسية مفادها أن أزمة الحكم في العراق لم تعد أزمة برامج جزئية أو تعثر إداري فحسب، بل هي أزمة فاعلية دولة، تتجلى في ضعف الاستقرار المؤسسي، وهشاشة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع، واختلال البنية الاقتصادية، وتعقيد البيئة الأمنية والإقليمية.

يؤكد القرار أن المنهاج الوزاري ليس مجرد وثيقة إجرائية لنيل ثقة مجلس النواب، بل يمثل تعاقداً سياسياً ودستورياً وأخلاقياً بين الحكومة والمجتمع، ويشكل المعيار الأساس لتقييم الأداء الحكومي. ومن ثمّ، فإن نجاح الحكومة لا يقاس بوفرة الوعود، بل بمدى قدرتها على ترجمة المبادئ العامة إلى برنامج حكومي تنفيذي محدد بمؤشرات أداء زمنية قابلة للقياس والمساءلة.

على مستوى أولويات الداخل، يدعو التقرير إلى البدء باستعادة فاعلية الدولة قبل توسيع طموحاتها. وتحدد خمس مسارات مترابطة: ترسيخ الاستقرار المؤسسي عبر تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية واحترام الفصل المتوازن بين السلطات؛ إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة من خلال تحسين نوعية الخدمات وضمان العدالة في توزيعها؛ إصلاح الإدارة العامة بالانتقال من منطق المحاصصة إلى

منطق الكفاءة والمؤسسية والتحول الرقمي؛ مكافحة الفساد عبر دعم استقلالية الهيئات الرقابية واعتماد الشفافية والإفصاح الدوري؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسات اقتصادية تركز على التشغيل ودعم الفئات الهشة.

اقتصادياً، يشخص التقرير مجموعة تحديات بنيوية أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، تباطؤ النمو، اتساع العجز المالي، تصاعد الدين العام، ضعف الاستثمار، وتراجع قدرة القطاعات غير النفطية على خلق فرص عمل. وتشير إلى أن استمرار هذا المسار يهدد الاستدامة المالية ويقيد خيارات السياسة العامة في المدى المتوسط. وبناءً عليه، تقترح حزمة سياسات تتوزع بين إجراءات قصيرة الأجل لإدارة المخاطر النقدية والمالية، وإصلاحات متوسطة وطويلة الأجل لإعادة هيكلة الاقتصاد.

في المدى القصير، يوصي التقرير بإعادة توظيف الدين الداخلي وتحويل جزء منه إلى استثمارات منتجة، واعتماد تمويل نقدي غير مباشر لمشاريع استراتيجية ذات أثر سريع، إلى جانب توحيد الإيرادات في الخزينة العامة وإنهاء تشظي الصناديق الخاصة. أما في المدى المتوسط والطويل، فتدعو إلى الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء، إصلاح النظام المصرفي، إنشاء صندوق سيادي موحد، تنشيط سوق الأوراق المالية، وتبني رؤية اقتصادية وطنية ممتدة حتى عام 2050.

ويولي التقرير اهتماماً خاصاً بقطاعي الزراعة والصناعة بوصفهما رافعتين لمعالجة البطالة والفقر والاختلال الهيكلي. ففي الزراعة، توصي بالانتقال من الدعم الاستهلاكي إلى الاستثمار الإنتاجي، وتطوير سلاسل القيمة، ورفع إنتاجية الأرض والمياه. وفي الصناعة،

تقترح إعادة تأهيل الصناعات التحويلية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وربط الحوافز بالتشغيل الفعلي. كما تقدم تصوراً لتحويل فئات الرعاية الاجتماعية من عبء مالي إلى طاقة إنتاجية عبر دمجها في مشاريع صناعية وتشغيلية بالشراكة مع القطاع الخاص.

في السياسة الخارجية، ننطلق من مبدأ أن الدبلوماسية أداة وظيفية لتحقيق الاستقرار الداخلي ودعم التنمية. وتدعو إلى سياسة توازن استراتيجي قائمة على عدم الانحياز لمحاور متصارعة، وتنويع الشراكات الدولية بما يحمي المصالح الوطنية. وتحدد دوائر متدرجة للعلاقات الخارجية تبدأ بدول الجوار بوصفها أولوية أمن قومي، مروراً بالدائرة الخليجية والعربية، وصولاً إلى القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، مع التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية ومشاريع الربط الإقليمي.

كما نؤكد على أولوية دبلوماسية المياه والمناخ باعتبارهما من قضايا الأمن القومي طويلة الأمد، وعلى تفعيل دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية، وتعزيز ملف حقوق الإنسان بما ينعكس إيجاباً على السمعة الدولية والاستقرار الداخلي.

أمنياً، نرى أن البيئة الأمنية العراقية أصبحت مركبة ومتعددة المستويات، تشمل تهديدات الجماعات المتطرفة، هشاشة الحدود، تداعيات الساحة السورية، الوجود العسكري الأجنبي، وضعف الجاهزية الجوية. وتوصي بإعادة ترتيب الأولويات الأمنية عبر تأمين الحدود الغربية والشمالية، منع عودة التنظيمات الإرهابية بمقاربة أمنية–تنموية متكاملة، تعزيز الدفاع الجوي، إدارة ملف الوجود

الأجنبي ضمن إطار سيادي، وبناء قدرات استخبارية استباقية.

ويشدد التقرير على أن التغير المناخي وشح المياه يمثلان مخاطر مستجدة للأمن القومي، بما يستدعي إدماجهما في التخطيط الاستراتيجي للحكومة المقبلة.

منهجياً، اعتمد اعداد التقرير على سلسلة جلسات حوارية متخصصة ضمت خبراء وأكاديميين وممثلين عن قوى سياسية، وتمت عملية فرز علمي للمقترحات بما يراعي السياق العراقي وإمكاناته الواقعية. وتهدف هذه المقاربة إلى تقديم وثيقة إرشادية تساعد صناع القرار على صياغة منهاج حكومي متماسك، قابل للقياس، ويعزز المساءلة والشفافية.

خلاصة القول، إن الانتقال نحو "دولة فاعلة" يتطلب إعادة تعريف دور الحكومة من إدارة الأزمات إلى إدارة المصالح، ومن الاستجابة الظرفية إلى التخطيط الاستراتيجي، ومن منطق التوازنات السياسية الضيقة إلى منطق الكفاءة والمؤسسية. وتقدم هذه الورقة إطاراً عملياً لتحقيق هذا التحول، بما يضع أسس استقرار مستدام، وتنمية متوازنة، وسيادة وطنية راسخة.

المقدمة

تُعدّ وثيقة المنهاج الوزاري إحدى الركائز المحورية في تشكيل هوية الأداء الحكومي وتحديد اتجاهاته الاستراتيجية؛ فهي لا تمثل مجرد وثيقة إجرائية أو برنامج عمل مرحلي، بل تعكس في مضمونها توازنات القوى السياسية وتقاطعات رؤاها حول منهجية إدارة الدولة والتعامل مع الاستحقاقات الوطنية. ويؤدي هذا الدور المزدوج إلى جعل صياغة المنهاج نتاجاً مباشراً لمساومات الكتل السياسية وبرامجها، الأمر الذي يمنح هذه الوثيقة تأثيراً مباشراً في رسم أولويات الحكومة، وتنظيم علاقتها بالشركاء السياسيين، وتوجيه المسارات العامة لسياسات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

يفسر المنهاج تطلعات المواطنين في الدولة لتعزيز أهداف التنمية، وتحسين استدامة الخدمات وجودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في جميع القطاعات. حيث يجري، وفق العرف الدستوري والقانوني في بعض الدول، أن يقدم رئيس الجمهورية المنتخب في النظام الرئاسي، أو رئيس الوزراء المكلف في النظام البرلماني، رؤيته المستقبلية لإدارة البلد في السنوات الأربع أو الخمس القادمة إلى السلطة التشريعية، من خلال وثيقة تسمى «المنهاج الوزاري»، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والمجتمعية والصحية والتعليمية والبنى التحتية وغيرها، لغرض مناقشتها وإقرارها ومراقبتها.

في العراق، يقوم رئيس الوزراء المكلّف بتقديم برنامجه على مرحلتين؛ تمثّل المرحلة الأولى تقديم برنامج عمل بعنوان «المنهاج الوزاري». ويمكن تعريف المنهاج الوزاري بأنه مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهّد رئيس الوزراء المكلّف بتنفيذها، ووفق الصلاحيات المخوّلة له دستورياً، إذا ما تم تمرير وزارته في مجلس النواب. أو هو وثيقة سياسات عامة تعتمدها الحكومة الجديدة كرؤية لما تريد تحقيقه خلال فترة تولّيها الحكم، أو هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها، وتلتزم بأداء واجباتها، وتنفيذ بنود برنامجها، ويمثّل ذلك المعيار الأساس في تقييم أداء الحكومة.

أُلزم رئيس مجلس الوزراء بتقديم منهاجه الوزاري إلى مجلس النواب، استناداً إلى نص المادة (76) من الدستور، التي تنص على: «يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلّف أسماء أعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب، ويُعدّ حائزاً ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة». وفي الواقع، يمثّل المنهاج الوزاري رؤية رئيس مجلس الوزراء المكلّف لإدارة الدولة ومؤسساتها في المرحلة المقبلة، سواء كانت رؤيته الخاصة أم رؤيته بعد التشاور مع الكتل النيابية.

فمنح الثقة للمنهاج، على وفق المادة (76) من الدستور، يتطلّب من رئيس الوزراء المكلّف أن يراعي رؤية الكتل النيابية للمرحلة المقبلة، وسياساتها ومشروعاتها، ولا سيما الكتلة الأكبر التي رشّحته للمنصب، حيث يتم إعداد المنهاج على أساس ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية بورقة المنهاج الوزاري. ولا يوجد نص دستوري أو قانوني

يتيح لمجلس النواب مناقشة المنهاج أو تعديله، فإما الموافقة عليه وإما عدمها. وإذا ما حاز رئيس مجلس الوزراء على ثقة مجلس النواب بالوزراء منفردين، وبالمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة، فإنه يتعيّن عليه، وفقاً للعرف الجاري، أن يقدّم ما يُعرف بـ«البرنامج الحكومي»، وهو خارطة الطريق للحكومة ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته، ويُعدّ ترجمة للمنهاج الوزاري إلى وثيقة رسمية تعبّر عن توجهاتها وسياساتها، وتحدّد أولوياتها في ضوء المحددات السياسية والاقتصادية والمالية، وهذه هي المرحلة الثانية.

وقد جرت العادة أن يوعز رئيس مجلس الوزراء إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بأن تضع الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذ محاور المنهاج الوزاري، كلٌّ بحسب اختصاصه، ثم تُعرض هذه الخطط والبرامج والمشروعات على كلٍّ من وزارتي التخطيط والمالية، للتأكد من انسجامها مع الرؤية الاستراتيجية للدولة وخطط التنمية الخمسية من جهة، ولضمان التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذها من جهة ثانية. وتتولى دائرة التنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء دوراً محورياً في تنظيم البرامج والمشروعات التي تقرّها الجهات الحكومية وتنسيقها، ثم تقديمها بوثيقة متكاملة باسم «وثيقة البرنامج الحكومي» إلى مجلس الوزراء لغرض مناقشتها واعتمادها عن طريق صدور قرار عن مجلس الوزراء.

فإن الفرق بين المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي هو أن المنهاج الوزاري يُعدّ وعداً دستورياً وسياسياً يتضمن المبادئ العامة لرؤية رئيس الحكومة لإدارة الدولة في المرحلة المقبلة، ويستند الأساس

الدستوري لهذا الوعد إلى نص المادة (76) من الدستور العراقي، في حين يُعدّ البرنامج الحكومي مجموعة الخطط والبرامج والمشروعات التي تضعها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لترجمة المبادئ العامة الواردة في المنهاج الوزاري إلى إجراءات تنفيذية محددة بتوقيتات زمنية ومؤشرات أداء واضحة، ويقوم الأساس القانوني للبرنامج الحكومي على صدور قرار عن مجلس الوزراء.

في الحقيقة، ليست الغاية من كتابة المنهاج الوزاري وتقديمه إلى السلطة التشريعية الفوز بثقتها فقط، وإنما تتمثل الغاية الحقيقية من اشتراط ذلك على الحكومة في أن يكون أعضاء السلطة التشريعية والشعب على علم بخطط الحكومة وأهدافها وآلية تنفيذ تلك الخطط، ليتسنى لهم مراقبتها ومحاسبتها فيما لو أخلّت بما ألزمت به نفسها.

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية، ونظراً للتحديات التي تواجه العراق، ومراعاةً لمسألة المساءلة الشعبية التي أقرّها الدستور العراقي من خلال روح نصوصه القانونية، ولأهمية وحساسية موضوع وضع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي، عمدنا في مركز البيان للدراسات والتخطيط، وانطلاقاً من مسؤوليتنا الاجتماعية، إلى العمل على إعداد ورقة منهجية من قبل مجموعة من الخبراء والباحثين والأكاديميين من أصحاب الاختصاص والمعرفة. وتتضمن هذه الورقة الأولويات المهمة التي يجب مراعاتها في المنهاج الوزاري القادم، فضلاً عن بعض الخطوات الإجرائية التي تشمل قطاعات معيّنة تُعدّ أولوية مهمة لا بد من العمل عليها ضمن مسار واضح في البرنامج الحكومي، إضافة إلى

وضع مجموعة من المؤشرات لقياس أداء المنهاج والبرنامج، بما يسهم في تعزيز المساءلة والمراقبة الشعبية، وضمان مبدأ الشفافية في تعامل السلطة، ومبدأ المشاركة الاجتماعية في السياسات العامة لإدارة الدولة.

تركز هذه الورقة على مجموعة من الموضوعات التي نعتقد بضرورتها وأهميتها في المرحلة المقبلة، انطلاقاً من احتياجات داخلية – محلية واعتبارات خارجية – دولية، في جوانب عديدة منها: السياسية، الاقتصادية، الأمنية، البيئة والمناخية، الاجتماعية والثقافية، والقانونية والدستورية.

ولتنفيذ ذلك، عقد المركز جلسات نقاشية معمقة ومتخصصة حول الأولويات المهمة الواجب مراعاتها في المرحلة القادمة، بلغت عدد الجلسات المنعقدة ثماني جلسات ما بين خاصة وعامة، مع الخبراء والأكاديميين والباحثين وممثلي القوى السياسية وأصحاب الاختصاص والمصلحة (والمرفقة أسماؤهم في نهاية الملف). ونود الإشارة هنا إلى أن الأسماء الواردة في هذا التقرير تمثل الجزء اليسير من المشاركين الذين حضروا الجلسات وأبدوا آرائهم، وهناك مجموعة أخرى من الجلسات عقدت وفقاً لقواعد «تشاثام هاوس»، ولم يتم تضمين أسماء الحضور فيها.

قام فريق الخبراء المشكّل في مركز البيان للدراسات والتخطيط، والموارد أسماؤهم في هذا التقرير، بعملية جمع وتدوين جميع الملاحظات والآراء والأفكار الواردة إليهم شفوياً أو تحريرياً من جميع الشخصيات، سواء في الجلسات الحوارية أو بشكل مباشر. وتم إجراء

عملية فرز موضوعي وعلمي، ومطابقة قانونية وإدارية، مع أخذ السياقات والإمكانات العراقية بعين الاعتبار لتحقيق هذه الخطوات، فضلاً عن التفاعلات السياسية. وخلاصة هذه العملية تمثل إعداد هذا التقرير.

اولاً: خارطة طريق الإصلاح الداخلي: من الاستقرار إلى التنمية من أين يجب أن تبدأ الحكومة؟

من منطق الفرضيات التأسيسية في بناء الدولة، ينبغي أن تُبنى أولويات الحكومة في الداخل على مبدأ استعادة فاعلية الدولة قبل توسيع طموحاتها، وعلى معالجة الاختلالات البنيوية التي أضعفت العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع. وعليه، يجب أن ينصرف التركيز الداخلي للحكومة إلى عدد من المسارات الجوهرية المترابطة، لا بوصفها عناوين قطاعية منفصلة، بل باعتبارها منظومة متكاملة لإعادة إنتاج الحكم الرشيد.

أول هذه الأولويات يتمثل في **ترسيخ الاستقرار المؤسسي للدولة**، عبر تعزيز الانسجام بين السلطات الدستورية، ولا سيما السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضمان وضوح الصلاحيات ومنع تداخلها مع التجاذبات السياسية. فغياب الاستقرار المؤسسي كان سبباً رئيسياً في تعطيل السياسات العامة وتحويل الخلافات السياسية إلى أزمات حكم متكررة. ومن ثمّ، ينبغي أن يركز المنهاج الحكومي على تفعيل قواعد العمل النيابي، واحترام الآليات الدستورية في الرقابة والمساءلة، بما يعيد تحديد حدود ونطاق المسؤوليات.

أما الأولوية الثانية فتتعلق **بإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة**، وهي أولوية تتجاوز بعدها الرمزي إلى بعد عملي يرتبط مباشرة بشرعية النظام السياسي. إذ تتطلب إدارة هذه الأولوية تحسيناً ملموساً في نوعية الخدمات العامة، وضمان العدالة في توزيعها، ومعالجة الاختلالات التي أسهمت في شعور المواطنين بعدم المساواة. وعليه، يُطالب المنهاج الحكومي بأن يضع المواطن في صلب سياسات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، بوصفه المحصلة النهائية للأداء الحكومي.

أما الأولوية الثالثة فتتعلق بـ **إصلاح منظومة الإدارة العامة والحكم**، عبر الانتقال من منطق المحاصصة إلى منطق الكفاءة والمؤسسية. إذ إن استمرار إدارة الدولة وفق اعتبارات سياسية ضيقة يضعف أي برنامج حكومي من مضمونه التنفيذي. ومن هنا، ينبغي أن يركز المنهاج على إصلاح الجهاز البيروقراطي، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع التحول الرقمي، وربط الوظيفة العامة بمعايير الأداء والشفافية، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الدولة وقدرتها على تنفيذ سياساتها.

وفي السياق ذاته، تبرز **مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية** كأولوية داخلية لا يمكن فصلها عن بقية مسارات الإصلاح. فالفساد لم يعد ظاهرة إدارية فقط، بل أصبح عاملاً بنيوياً يقوض ثقة المجتمع، ويستنزف الموارد، ويعطل التنمية. وعليه، يجب أن يتضمن المنهاج الحكومي التزاماً واضحاً بتفعيل المؤسسات الرقابية، وضمان استقلاليتها، وربط البرامج الحكومية بمؤشرات أداء معلنة، تتيح المتابعة والتقييم من قبل السلطة التشريعية والرأي العام.

إلى جانب ذلك فإن من الأولويات التي يفترض أن ترتبط بالمنهاج الحكومي التفكير **بإدارة الاقتصاد الوطني من منظور الاستقرار الاجتماعي**، وليس فقط من زاوية الإيرادات. فالحكومة مطالبة بإعطاء أولوية لتوفير فرص العمل، ودعم الفئات الهشة، وتنشيط القطاعات الإنتاجية، بما يقلل من الضغوط الاجتماعية التي غالباً ما تتحول إلى أزمات سياسية وأمنية. وهذا يقتضي أن يكون المنهاج الحكومي إطاراً اقتصادياً-اجتماعياً متوازناً، وليس مجرد خطة تكتيكية قصيرة الأمد.

وبذلك، فإن تركيز الحكومة في الداخل ينبغي أن ينصب على: استقرار المؤسسات، استعادة ثقة المواطن، إصلاح الإدارة العامة، مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. هذه الأولويات، إذا ما أُدرجت بوضوح في المنهاج الحكومي، فإنها ستمكّن الحكومة من إدارة الملفات الأكثر حساسية على المستوى الداخلي، والتي تكتسب درجة عالية من الأولوية في مجال إدراكها وإدارتها للقضايا المحلية.

ثانياً: المنطلقات العامة والأهداف الاستراتيجية للمنهاج الحكومي

ينطلق المنهاج الحكومي من إدراكٍ موضوعي بأن التحديات التي تواجه الدولة العراقية لم تعد تقتصر على جوانب خدمية أو إدارية، بل تمتد إلى اختلالات بنيوية في إدارة الحكم، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وآليات صنع القرار السياسي، ومن ثم يهدف المنهاج الحكومي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، في مقدمتها

- ترسيخ الاستقرار المؤسسي وتعزيز فاعلية الدولة.
- إعادة بناء الثقة بين المواطن والنظام السياسي.

- تحسين كفاءة الأداء الحكومي ورفع جودة الخدمات العامة.
- حماية المصالح الوطنية في الداخل والخارج وفق مبدأ التوازن.
- وضع أسس تنمية اقتصادية مستدامة تقلل من الهشاشة البنيوية.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم أولويات العمل الحكومي في الداخل إلى:

1. تعزيز الاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد

من أهم ركائز المنهاج الحكومي أن يتضمن المنهاج ما يلزم الحكومة على ترسيخ مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات، واحترام الأطر الدستورية الناظمة لعملها، بما يضمن انتظام الأداء المؤسسي للدولة. وفي هذا الإطار، تعمل على تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على أساس الشراكة الدستورية والتكامل الوظيفي، بعيداً عن منطق التنافس السياسي، وبما يعزز الاستقرار التشريعي والتنفيذي. كما تسعى إلى تفعيل قواعد العمل النيابي وتطوير أدوات الرقابة البرلمانية بوصفها آليات مؤسسية لتقويم الأداء الحكومي، وتعزيز المساءلة، وضمان الالتزام بالأهداف والبرامج المعتمدة.

2. إصلاح الإدارة العامة وبناء الدولة المؤسسية

يضع المنهاج إصلاح الجهاز الإداري في صلب أولوياته، من خلال:

- اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في شغل المناصب العامة

بشكل موضوعي ومهني قابل للقياس.

- تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.
- التوسع في التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية لأجل تفعيل استراتيجيات مكافحة الفساد، وجعلها أكثر فاعلية.

3. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

تلتزم الحكومة باتخاذ إجراءات عملية لمكافحة الفساد، تشمل:

- تبني الحكومة مشروع قانون الشفافية لغرض الإفصاح الدوري والملزم على جميع مؤسسات الدولة.
- دعم استقلالية الهيئات الرقابية والقضائية.
- اعتماد مبدأ الشفافية في العقود والإنفاق العام.

- نشر تقارير دورية عن نسب الإنجاز والمعوقات ورفع مستوى الكشف عن سرقة المال العام بطرق تقنية تضمن المحاسبة.
- إشراك المجتمع المدني والإعلام في الرقابة وفق مبدأ الرقابة الشعبية.

4. سيادة القانون واستقلال القضاء كركيزة للحكم الرشيد

ضمن إطار تعزيز الاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد، يفترض أن يلتزم المنهاج الحكومي بتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية على أساس الاستقلال الدستوري والتكامل الوظيفي، وبما يعزز سيادة القانون ويمنع خضوع العدالة إلى التناقضات السياسية، كما يؤكد على دعم دور مجلس القضاء الأعلى، وإعادة تفعيل الادعاء العام بوصفه أداة محورية في حماية المال العام ومكافحة الفساد. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة بالتنسيق مع السلطة القضائية على تحديث الإطار التشريعي، ومعالجة القوانين القديمة غير المنسجمة مع روح الدستور، بما يسد الثغرات القانونية ويعزز فاعلية المساءلة المؤسسية.

5. تحسين الخدمات الأساسية والعدالة الاجتماعية

ينبغي أن يركز المنهاج على تحسين الخدمات في مجالات الصحة، التربية والتعليم، والكهرباء والمياه، والذي يعد مدخلاً أساسياً لاستعادة ثقة المواطن. وتسعى الحكومة إلى ضمان العدالة في توزيع الخدمات بين المحافظات، ومعالجة الفجوات التنموية، وحماية الفئات الهشة عبر سياسات دعم اجتماعي فعالة. ويتطلب جميع ذلك إجراءات واستراتيجيات واضحة تعالج الهفوات السابقة، مع اعتماد مؤشرات واضحة تكشف ما يمكن أن يتحقق من هذه البرامج، فضلاً عن ضرورة تحويل المعاملات بشكل تدريجي من الشكل الورقي إلى الإلكتروني وفق تطبيقات ذكية تدعم قبول ورضا المواطن.

6- بناء الثقة بالعمل الرقابي الحكومي

تلتزم الحكومة بإعادة بناء الثقة بالهيئات المستقلة وضمان استقلالها الفعلي، ودعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى، ولا سيما مشروع طريق التنمية، بوصفه ركيزة للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي والدولي. كما تعمل على إصلاح البيئة التشريعية للاقتصاد من خلال تشريع قانون إصلاح القوانين الاقتصادية لإزالة التراكم القانوني المعيق للقطاع الخاص والاستثمار. وفي الإطار التنفيذي، تعتمد الحكومة جدولاً زمنياً ملزماً لأتمتة الخدمات الحكومية، وتطلق شراكات صناعية كبرى مع الدول الصناعية المتقدمة لتفعيل شركات وزارة الصناعة والمعادن، مع الإسراع بالانضمام إلى اتفاقيات التحكيم التجاري الدولية خلال سنتين. وبالتوازي، تلتزم الحكومة بالتطبيق الكامل لنظام حساب الخزينة الموحد، وتتبنى مشروع الدينار الرقمي لتعزيز الانضباط المالي، والحد من اقتصاد النقد، ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

ثالثاً: تشخيص التحديات الاقتصادية الكلية في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة مجموعة مركبة من التحديات البنيوية والدورية التي تحدّ من قدرته على تحقيق نمو مستدام، وتضع قيوداً متزايدة على خيارات السياسة المالية والنقدية. إذ تتسم البيئة الاقتصادية العامة بضعف الاستثمار، ومحدودية إمكانيات النمو، وتراجع القدرة على تعبئة الموارد، الأمر الذي يفاقم الضغوط على المالية العامة ويزيد من هشاشة الاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل.

ويعكس تباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام 2025، الذي لم يتجاوز 1%، عمق الاعتماد الهيكلي على القطاع النفطي، وتأثر الاقتصاد بتخفيضات إنتاج النفط ضمن التزامات «أوبك+»، إلى جانب تراجع الإيرادات النفطية وضيق الحيز المالي المتاح لتمويل الإنفاق الحكومي. وعلى الرغم من تسجيل القطاع النفطي نمواً يقارب 5%، إلا أن هذا النمو يبقى محكوماً بقيود خارجية صارمة تحدّ من استدامته، ما يقلل من قدرته على تعويض ضعف الأداء في القطاعات غير النفطية.

في المقابل، شهد القطاع غير النفطي تراجعاً ملحوظاً في معدلات النمو، إذ انخفض من مستويات مرتفعة في عام 2022 إلى 2.5% في عام 2024، ثم إلى نحو 1% في عام 2025. ويعود هذا التراجع إلى التوسع غير المنتج في الإنفاق العام بعد عام 2022، وارتفاع التكاليف الحدية للإنتاج، وضعف بيئة الأعمال، ومحدودية سياسات التنويع الاقتصادي، ما قلص قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل وتحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وعلى مستوى الاستقرار المالي، يواجه العراق ضغوطاً متزايدة نتيجة اتساع العجز المالي، الذي بلغ نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وارتفع إلى 6% في عام 2025، مع توقعات ببلوغه مستويات أعلى خلال الأعوام 2026–2027. ويترافق ذلك مع تصاعد مخاطر الدين العام، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي من 47.2% إلى أكثر من 60% في المدى المتوسط، مع احتمالية وصولها إلى مستويات مقلقة بحلول عام 2030، الأمر الذي يضعف الاستدامة المالية ويقيد قدرة الدولة على الإنفاق التنموي.

كما يسجل تراجع واضح في مستويات الاستثمار الكلي، حيث يُتوقع انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلص الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ولا سيما في القطاعات غير النفطية، ما ينعكس سلباً على البنية التحتية، والقدرة الإنتاجية، وفرص التنويع الاقتصادي. ويؤدي هذا الاتجاه إلى حلقة مفرغة من ضعف النمو، وتراجع الإيرادات، وارتفاع الاعتماد على التمويل العام والدين.

أما على الصعيد النقدي والخارجي، فعلى الرغم من بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نتيجة ضعف الطلب المحلي والدعم الحكومي، إلا أن التوقعات تشير إلى تدهور تدريجي في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وانتقاله من فائض مريح في عام 2023 إلى عجز متوقع خلال السنوات المقبلة. ويتزامن ذلك مع تراجع متوقع في احتياطيات النقد الأجنبي والأصول الأجنبية، ما يحد من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية ويزيد من تعرضه للرياح المعاكسة في الاقتصاد العالمي.

آليات وسياسات المعالجة الاقتصادية ضمن المنهاج الحكومي

1- إدارة المخاطر النقدية والمالية قصيرة الأجل (الحلول السريعة)

تتبنى الحكومة نهجاً وقائياً في إدارة المخاطر النقدية، انطلاقاً من إدراكها لوجود ثنائية خطرة تتمثل في تراكم الدين العام الداخلي وتكدس السيولة غير المنتجة داخل الاقتصاد. وتعود هذه الثنائية إلى الاعتماد المكثف على التمويل الداخلي، في ظل القيود القانونية التي تحدّ من اللجوء إلى التمويل الخارجي، إضافة إلى آليات إدارة السيولة بين وزارة المالية والمؤسسات المالية التابعة لها. وفقاً لذلك تعمل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي على إعادة توظيف الدين الداخلي بوصفه أداة تحفيز اقتصادي، من خلال اعتماد آليات مبادلة الدين العام بالأصول أو بالحصص الرأسمالية، بما يسمح بإطفاء جزء من الدين وتحويله إلى استثمارات منتجة، مع فتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في قطاعات استراتيجية مثل المصافي، المطارات، الطاقة، والصناعات التحويلية. ويُعاد توجيه الفوائض النقدية نحو السوق الحقيقي بدلاً من بقائها محتجزة ضمن ميزانيات الدولة. كما تعتمد الحكومة سياسة التمويل النقدي غير المباشر للمشاريع الاستراتيجية ذات الأثر السريع، عبر تمكين البنك المركزي من دعم مشاريع محددة في مجالات الطاقة الشمسية، المدن الصناعية، توسعة المنافذ الحدودية، والبنى التحتية الإنتاجية، ضمن سقوف مدروسة، بما يخفف الضغط على الشبكة الوطنية، ويخلق فرص عمل، ويحفز النشاط الاقتصادي دون التسبب بتضخم استهلاكي.

2- تصحيح الإدارة المالية العامة وتوحيد الموارد

تسعى الحكومة إلى إعادة هيكلة العلاقة المالية بين الدولة ومؤسساتها، عبر إنهاء التشظي في إدارة الإيرادات العامة. ويشمل ذلك إلغاء الصناديق الخاصة للوزارات والهيئات، وتوحيد الإيرادات في الخزينة العامة تحت إدارة وزارة المالية، بما يعزز الانضباط المالي ويمنع ازدواجية الإنفاق. وفي هذا الإطار، يتم تشكيل لجنة عليا لإدارة الإيرادات، تتولى حصر الموارد، وتقييم كفاءتها، وتوجيهها وفق أولويات الإنفاق العام، مع اعتماد موازنة البرامج والأداء بوصفها أداة مركزية لربط التخصيصات بالنتائج، وتحقيق أعلى كفاءة في استخدام الموارد.

3- سياسات التكيف الإيجابي وتحفيز القطاعات المنتجة

تعتمد الحكومة سياسات تكيف إيجابي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي، من خلال إعادة توجيه الإنفاق من النفقات غير المنتجة إلى الاستثمار، ولا سيما في الزراعة والصناعة التحويلية، باعتبارهما الأكثر قدرة على استيعاب الأيدي العاملة وتقليل استنزاف العملة الصعبة. ويعتمد مفهوم التقشف التوسعي على خفض الهدر وليس تقليص الخدمات، مع توجيه الموارد نحو شراء الأصول الإنتاجية، ودعم سلاسل القيمة المحلية، وتحقيق الاكتفاء النسبي في المواد الأولية والصناعات التحويلية.

4- إصلاح القطاع الخاص وبناء شراكة حقيقية

تقوم الحكومة بإعادة تعريف دور القطاع الخاص بوصفه محركاً رئيسياً للنمو ودعم الاقتصاد الوطني، ويستند هذا التوجه إلى تعزيز استقلالية القطاع الخاص مالياً، ووقف الاعتماد على الامتيازات غير المبررة، مقابل تمكينه من الوصول إلى بيئة أعمال مستقرة وواضحة. ويرافق ذلك توحيد صناديق الضمان والتقاعد بين القطاعين العام والخاص، بما يوفر مظلة حماية اجتماعية للعاملين في القطاع الخاص ويشجع الشباب على الانخراط فيه، إلى جانب إصلاح التعليم وربطه بسوق العمل، وتحويل الجامعات إلى حاضنات لريادة الأعمال.

5- تحسين الأداء والمساءلة والحوكمة الاقتصادية

تعزز الحكومة منظومة الرقابة والمساءلة من خلال إلزام المؤسسات الحكومية بتقييم أدائها وفق مؤشرات قابلة للقياس، وربط بقاء القيادات

الإدارية بتحقيق الأهداف وفق المنهاج الحكومي أو استراتيجية المؤسسات. ويشمل ذلك تفعيل الجباية الإلكترونية، ومحاربة الفساد بإرادة سياسية واضحة، وخلق بيئة أعمال خالية من التعقيد الإداري. كما يتم اعتماد برامج متخصصة لإدارة الصدمات الاقتصادية، تعتمد على النمذجة الاقتصادية والتنبؤ المبكر، بما يسمح بالتعامل مع تقلبات أسعار النفط والعجز المالي قبل تحولها إلى أزمات.

6- إصلاحات تنظيمية وبنيوية طويلة الأجل

يفترض بالمنهاج الحكومي القادم أن يتبنى إصلاحات مالية شاملة، عبر الانتقال من الموازنات التقليدية إلى موازنات البرامج والأداء، وإدارة الثروات غير المستثمرة والثروات المكتنزة، واستقطاب السيولة المجمدة لدى الجمهور من خلال إصلاح النظام المصرفي وبناء الثقة.

ويتم تقليص تعدد الصناديق غير المجدية، وتفعيل الصندوق العراقي للتنمية، وإنشاء شركات قابضة قطاعية، وتشريع صندوق سيادي موحد يخضع لأعلى معايير الحوكمة العالمية. كما يُجري تنشيط سوق العراق للأوراق المالية، إلى جانب تبني رؤية اقتصادية وطنية تمتد حتى عام 2050، تكون ملزمة للحكومات المتعاقبة وفق توافق سياسي يفرضه المصلحة الوطنية.

7- تطوير نظم المعلومات والتحول الرقمي

يعد التحول الرقمي ركيزة أساسية للإصلاح الاقتصادي، ويتطلب ذلك أن يتضمن المنهاج الحكومي ضرورة إنشاء منظومة بيانات موحدة تربط وزارات المالية والتخطيط والضرائب والكمارك، وتحسين جودة الإحصاءات، ومراجعة أداء المشتريات الحكومية بوصفها أحد أكبر مصادر الهدر. ويتم إدماج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً، وتحديث القوانين المنظمة للاستثمار والشراكة، واستقطاب الوفود الاستثمارية الكبرى عبر دبلوماسية اقتصادية نشطة، مع إزالة التعارضات القانونية التي تعيق المستثمرين.

8- الزراعة والصناعة كرافعتين لتنويع الاقتصاد ومعالجة الاختلالات الاجتماعية

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً بنيوياً يتمثل في اختلال هيكله الإنتاجي، إذ أدى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى إضعاف القطاعات القادرة على توليد فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة. وقد انعكس هذا الخلل بشكل مباشر على تفاقم معدلات الفقر، واتساع البطالة، ولا سيما بين الشباب، وتراجع مستوى الدخل الحقيقي للأسر. وعليه، فإن

إعادة الاعتبار لقطاعي الزراعة والصناعة تمثل خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس أكثر تنوعاً واستدامة.

9- الزراعة كأداة للأمن الاقتصادي والاجتماعي

لم تعد الزراعة قطاعاً تقليدياً محدود الأثر، بل تمثل في السياق العراقي أحد أهم مفاتيح الأمن الغذائي، وتقليل الفقر الريفي، وامتصاص البطالة، فالمناطق الزراعية تضم نسباً مرتفعة من الفئات الهشة، ما يجعل أي إصلاح في هذا القطاع ذا مردود اجتماعي مباشر. وتتبنى الحكومة سياسة زراعية تقوم على الانتقال من الدعم الاستهلاكي غير المنتج إلى الاستثمار الإنتاجي، عن طريق:

- تطوير البنية التحتية الزراعية (الري الحديث، الخزن، التسويق).
- دعم المدخلات الزراعية الموجهة نحو المحاصيل الاستراتيجية ذات القيمة المضافة.
- ربط الدعم الحكومي بمستويات الإنتاج والكفاءة، لا بالمساحات فقط.

ويهدف هذا التوجه إلى رفع إنتاجية وحدة الأرض والمياه، وزيادة دخل الفلاح، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات والاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية. كما تركز السياسات الزراعية على خلق فرص عمل مستقرة عبر تشجيع سلاسل القيمة الزراعية (التخزين، التصنيع الغذائي، النقل)، الأمر الذي يحول الزراعة من نشاط موسمي منخفض الدخل إلى نشاط اقتصادي متكامل قادر على توليد فرص عمل مستدامة.

10- الصناعة كقاطرة لرفع الدخل وتقليل البطالة

يعد ضعف القطاع الصناعي أحد أبرز أسباب البطالة الهيكلية في العراق، إذ إن الاقتصاد الريعي لا يولد فرص عمل كافية، ولا يخلق قيمة مضافة حقيقية. ومن هنا، تنطلق السياسة الصناعية الحكومية من مبدأ أن التنمية الصناعية شرط أساسي لرفع مستوى الدخل وتقليص الفقر الحضري.

وتعتمد الحكومة مقاربة صناعية تدريجية تقوم على:

- إعادة تشغيل وتأهيل الصناعات التحويلية المرتبطة بالزراعة.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها الأكثر قدرة على توليد فرص العمل.
- توفير حوافز ضريبية وتمويلية مشروطة بالتشغيل والإنتاج المحلي.

ويهدف هذا المسار إلى خلق بيئة صناعية قادرة على استيعاب الأيدي العاملة، ورفع الأجور، وتعزيز الطلب المحلي، بما ينعكس مباشرة على تحسين المستوى المعيشي وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية.

11- تحويل الرعايا الاجتماعية من عبء إلى فرصة

تمثل فئات الرعاية الاجتماعية والخريجين غير الموظفين وأصحاب الدخل المحدود إحدى أكبر المفارقات البنيوية في الاقتصاد العراقي، فهي من جهة تمثل عبئاً متزايداً على الموازنة العامة عبر الإعانات والتحويلات النقدية، ومن جهة أخرى تشكل طاقة بشرية معطّلة كان يمكن توظيفها ضمن قطاعات إنتاجية لو توفرت الأطر المؤسسية المناسبة. وقد أدى استمرار هذا النمط الريعي في إدارة الفقر والبطالة إلى تكريس التبعية للدولة بدل تمكين الأفراد، وأضعف قدرة السياسات الاجتماعية على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من ذلك، يمكن لوزارة الصناعة والمعادن أن تتحول إلى منصة تشغيل إنتاجي لهذه الفئات، عبر إدماجهم في مشاريع صناعية تحويلية وتشغيلية، لا على أساس التوظيف التقليدي، بل ضمن نماذج

التشغيل مقابل الإنتاج، ويقوم هذا التوجه على إعادة تفعيل المصانع المتوقفة أو شبه المتوقفة، وإنشاء وحدات إنتاج صغيرة ومتوسطة مرتبطة بها، تدار بشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص، ويدمج فيها المستفيدون من الرعاية الاجتماعية والخريجون ضمن برامج تدريب– تشغيل مدفوعة، تموّل جزئياً من مخصصات الإعانة نفسها بعد تحويلها من دعم استهلاكي إلى دعم إنتاجي.

ويسهم هذا الأنموذج في تحقيق تحول مزدوج: فمن جهة، يوفر فرص عمل حقيقية مرتبطة بسوق الإنتاج، ويمنح المستفيدين مهارات تقنية قابلة للتراكم والتطوير، ما يرفع مستوى دخلهم ويُخرجهم تدريجياً من دائرة الإعانة. ومن جهة أخرى، يعزز قدرة وزارة الصناعة والمعادن على استعادة دورها الاقتصادي، وزيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاستيراد، بما ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني. وبهذا، تتحول سياسات الرعاية من أداة لتخفيف الفقر مؤقتاً إلى رافعة لإعادة دمج الفئات الهشة في الدورة الاقتصادية، ضمن إطار يحقق العدالة الاجتماعية والاستدامة المالية للدولة.

رابعاً: السياسة الخارجية في المنهاج الحكومي

تنطلق الحكومة في رسم سياستها الخارجية من إدراك بنيوي مفاده أن السياسة الخارجية لم تعد مجالاً منفصلاً عن ديناميات الداخل، بل أصبحت أداة وظيفية متقدمة لتحقيق الاستقرار السياسي، ودعم مسارات التنمية المستدامة، وحماية الأمن القومي، وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية للدولة. وبناءً عليه، يلتزم المنهاج الحكومي بتكريس سياسة خارجية فاعلة تقوم على وضوح الأولويات الاستراتيجية، وتكامل الأدوار المؤسسية، وربط الأداء الدبلوماسي بصورة مباشرة بالمصالح الوطنية العليا، بما يضمن تحويل العلاقات الخارجية من إطار تمثيلي تقليدي إلى رافعة حقيقية لدعم أهداف الدولة في الداخل والخارج.

1- تطوير العلاقات الثنائية وفق خارطة استراتيجية لإدارة المصالح

تعد العلاقات الثنائية الركيزة الأساسية لعمل وزارة الخارجية، وتلتزم الحكومة بتطويرها استناداً إلى خارطة تمثيل دبلوماسي قائمة على معايير موضوعية، تشمل الأبعاد السياسية، والاقتصادية–التجارية، والأمنية، والتعليمية–الثقافية، إضافة إلى شؤون الجاليات والخدمات القنصلية، بما ينسجم مع وظائف الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية فيينا لعام 1961.

وتعتمد الحكومة تصنيف الدول وفق مستويات أولوية واضحة، في مقدمتها دول الجوار، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول ذات الثقل الاقتصادي والتجاري، بما يضمن توجيه الموارد الدبلوماسية بكفاءة، ويجعل لكل بعثة دبلوماسية رؤية استراتيجية رباعية وخطط عمل سنوية قابلة للتقييم.

www.bayancenter.org

إلى جانب ذلك، ترتبط السياسة الخارجية برؤية الحكومة لحركة المصالح والمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، وما تفرضه من أولويات تتصل بمهام الحكومة القادمة التي ستجد نفسها أمام معايير عدة يجب التعامل معها بطريقة تضمن فاعلية واضحة لسياسة الدولة في الخارج. ويمكن تشكيل المعايير الأكثر التصاقاً بالمنهاج الحكومي وفق الآتي:

- احترام سيادة العراق وعدم زجه في صراعات المحاور.
- إدارة العلاقات الإقليمية والدولية وفق مبدأ المصالح المتبادلة.
- تحييد تداعيات الأزمات الإقليمية على الأمن الوطني.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية بما يحفظ المصالح العليا للدولة.

2- تفعيل الحضور في المنظمات الإقليمية والدولية

يلتزم المنهاج الحكومي بتعزيز حضور العراق في المنظمات العربية والإقليمية والدولية، بوصفه أداة لتعظيم النفوذ السياسي والدبلوماسي، وحماية المصالح الوطنية. ويستند هذا التوجه إلى البناء على المكتسبات المتحققة، مثل استضافة القمم والاجتماعات الدولية، وتولي أدوار قيادية، وإنهاء مهام دولية انتقالية، والسعي للحصول على عضويات فاعلة في الهيئات الدولية، بما يعكس عودة العراق كفاعل إقليمي ودولي مسؤول.

3- حماية الأمن القومي والسيادة الوطنية

تضع الحكومة حماية السيادة والأمن القومي في صلب سياستها الخارجية، وترتكز في ذلك على منع استخدام الأراضي العراقية أو محيطها كمصدر تهديد داخلي أو إقليمي. وتعمل على معالجة الملفات الأمنية مع دول الجوار عبر الحوار والاتفاقيات الثنائية، وضمان استقرار الحدود، ومواجهة التحديات المستجدة، ولا سيما التطورات الإقليمية التي قد تنعكس على الأمن الوطني، بما في ذلك المتغيرات في الساحة السورية.

4- الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الإقليمي

تعتمد الحكومة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة رئيسية لدعم التنمية وتنويع مصادر الدخل، من خلال بناء شراكات إقليمية ودولية تخدم مشاريع استراتيجية كبرى، وفي مقدمتها مشاريع الربط الاقتصادي والبنى التحتية العابرة للحدود. وترى الحكومة أن الاستقرار الإقليمي شرط أساسي لإنجاح هذه المشاريع، ما يستوجب دوراً عراقياً فاعلاً في تهدئة النزاعات، وتعزيز التكامل الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

5- دبلوماسية المياه والمناخ

أصبح من ضمن الأولويات الدبلوماسية في وزارة الخارجية التركيز على المياه والمناخ، بما تشكله من أعباء وتحديات على الحكومة القادمة. ومن المفترض أن يتعامل المنهاج الحكومي مع ملف المياه والتغير المناخي ضمن أولويات السياسة الخارجية بوصفه قضية أمن قومي طويل الأمد. وتلتزم الحكومة بتعزيز دبلوماسية المياه مع الدول المتشاركة في الأحواض المائية، والعمل على حماية الحقوق المائية للعراق، وتحسين نوعية المياه، ومعالجة آثار التغير المناخي على الزراعة، والصناعة، والأهوار، والاستقرار السكاني. كما تلتزم بالانخراط الإيجابي في الجهود الدولية للمناخ، بما يراعي خصوصية العراق كدولة منتجة للطاقة وحاجتها إلى انتقال متوازن.

6- شؤون الجاليات والمغتربين

تولي الحكومة اهتماماً استراتيجياً بالجاليات العراقية في الخارج،

باعتبارها رصيداً وطنياً سياسياً واقتصادياً ومعرفياً. وتسعى إلى الانتقال من مقاربة خدمية قنصلية إلى سياسة تواصل وتمكين، تستهدف ربط الكفاءات والخبرات العراقية بالخارج بمشاريع التنمية الوطنية، وتعزيز ارتباط الأجيال الجديدة بالوطن، بما يخدم المصالح السياسية والاقتصادية للعراق.

7- ملف حقوق الإنسان والالتزامات الدولية

تلتزم الحكومة بتعزيز ملف حقوق الإنسان بوصفه أحد محددات السمعة الدولية والاستقرار الداخلي، من خلال تنفيذ الخطط الوطنية، واحترام الالتزامات الدولية، والتنسيق بين وزارة الخارجية والجهات المعنية لعرض التقدم المتحقق، ومعالجة التحديات القائمة، بما ينسجم مع الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

منهجية معيارية لإدارة التوازن الاستراتيجي والمخاطر

وفقاً لأسس ومعايير إدارة الدولة، يُفترض أن تنتهج الحكومة في سياستها الخارجية مقاربة قائمة على إدارة التوازن الاستراتيجي بوصفه أداة لحماية المصالح الوطنية وتقليل كلفة الانخراط في بيئة دولية وإقليمية تتسم بتعدد مراكز القوة وتزايد الاستقطاب. ويقوم هذا النهج على الامتناع عن الانحياز إلى محاور متصارعة، مقابل بناء علاقات متعددة الاتجاهات تتيح للدولة هامش حركة دبلوماسي أوسع، وتمنع ارتهان القرار الوطني لضغوط سياسية أو أمنية أو اقتصادية أحادية.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على تنويع شراكاتها الدولية وفق قراءة واقعية لمصادر القوة والتأثير في النظام الدولي، بحيث تُوزَّع

المصالح الاستراتيجية بين قوى كبرى وإقليمية متعددة، بما يحقق توازناً بين متطلبات الأمن، وفرص التنمية، والالتزامات الدولية. ويُعد هذا التنويع أحد الأدوات الأساسية للحد من المخاطر الناتجة عن التحولات المفاجئة في السياسات الدولية، أو استخدام أدوات الضغط السياسي والاقتصادي من قبل أطراف بعينها.

كما تعتمد الحكومة مبدأ التعامل المبكر مع المخاطر بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، من خلال إدماج التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والمناخية في عملية صنع القرار الخارجي. إذ لم تعد هذه المخاطر أحداثاً طارئة، بل تحولات بنيوية قادرة على التأثير المباشر في الاستقرار الداخلي، وسلاسل الإمداد، والأمن الغذائي والمائي، والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة. وعليه، تُوجَّه السياسة الخارجية نحو رصد هذه المخاطر، وتقدير آثارها، وتوظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والبيئية للحد من انعكاساتها قبل تحولها إلى أزمات يصعب احتواؤها.

الآليات التنفيذية للسياسة الخارجية

تنطلق الحكومة في تنفيذ سياستها الخارجية من اعتماد مقاربة الدوائر المتدرجة في إدارة العلاقات الخارجية، بما يضمن تركيز الجهد الدبلوماسي، وحسن إدارة الملفات الحساسة، وتحقيق التوازن في نطاق التفاعلات الدولية، وفق ما يأتي:

1. دائرة الجوار الإقليمي – أولوية الاستقرار والسيادة

تعد دول الجوار الدائرة الأولى في السياسة الخارجية، وتتعامل الحكومة معها بوصفها مجالاً مباشراً للأمن القومي والاستقرار الداخلي. وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بما يأتي:

- إدارة ملفات الأمن الحدودي والمياه والطاقة والتداخلات الأمنية عبر الحوار المؤسسي والاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.
- معالجة القضايا الحساسة، ولا سيما الوجود العسكري الأجنبي غير المنظم، والجماعات المسلحة العابرة للحدود، على أساس احترام السيادة المتبادلة ومنع استخدام أراضي الدولة للإضرار بأمن الآخرين.
- تعزيز التكامل الاقتصادي والربط التجاري والطاقة والنقل، بوصفها أدوات لتقليل التوترات السياسية وتحويل المصالح المشتركة إلى عنصر استقرار دائم.

2. دائرة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

تنطلق الحكومة في إدارتها للعلاقات مع دول مجلس التعاون

الخليجي من إدراكٍ استراتيجي بأن الخليج يمثل الدائرة الجيوبوليتيكية الأقرب والأكثر تأثيراً في أمن العراق واستقراره الاقتصادي والمائي والسياسي، وأن أي اختلال في هذه الدائرة ينعكس مباشرة على الداخل العراقي. وعليه، تعتمد الحكومة مقاربة تقوم على تحويل العلاقة من نمط التفاعل الظرفي إلى شراكة مؤسسية قائمة على المصالح المتبادلة وإدارة المخاطر المشتركة.

- تركز الحكومة على تحييد الخلافات الإقليمية عن مسار العلاقات الثنائية، وتفعيل قنوات التشاور لمعالجة التحديات المشتركة، ولا سيما أمن الحدود، مكافحة الإرهاب، وأمن الملاحة والطاقة.

- تعمل الحكومة على بناء شراكات تنموية متوازنة مع دول الخليج، تستند إلى المصالح المتبادلة وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، من خلال جذب الاستثمارات النوعية إلى قطاعات الطاقة، الصناعة التحويلية، الزراعة، والنقل، وربط العراق بالمنظومات الاقتصادية الإقليمية، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من الاعتماد الأحادي على الإيرادات النفطية.

- تُدرج الحكومة التعاون في مجالات الطاقة والربط الكهربائي، والأمن الغذائي، والتحديات المناخية وشح المياه، ضمن أولويات الحوار الاستراتيجي مع دول الخليج، باعتبارها ملفات عابرة للحدود تمس الأمن القومي والإنساني، وتستلزم مقاربات تعاونية طويلة الأمد تقوم على إدارة المخاطر وتكامل المصالح.

3. الدائرة العربية – الشراكة السياسية والاقتصادية

تعتمد الحكومة سياسة فاعلة تجاه محيطها العربي تقوم على:

- إعادة ترسيخ موقع العراق كفاعل متوازن داخل المنظومة العربية.
- توظيف العلاقات العربية في دعم الاستقرار الداخلي، وجذب الاستثمارات، وتطوير قطاعات الطاقة، والإعمار، والأمن الغذائي.
- الانخراط النشط في الأطر العربية الجماعية لمعالجة الأزمات الإقليمية بما يحفظ المصالح الوطنية ويمنع انتقال تداعيات الصراعات إلى الداخل.

4. الولايات المتحدة – شراكة منظمة متعددة المسارات

تتعامل الحكومة مع الولايات المتحدة بوصفها شريكاً استراتيجياً مؤثراً، وتعمل على:

- تنظيم العلاقة ضمن أطر واضحة تحترم السيادة الوطنية، وتحدد

مجالات التعاون الأمني والعسكري بما يخدم بناء القدرات الوطنية.

- توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري، ونقل التكنولوجيا، والتعليم، والطاقة.
- إدارة التباينات السياسية عبر الحوار المباشر والمؤسسي، ومنع انعكاس الخلافات الإقليمية على الاستقرار الداخلي.

5. الصين – شراكة اقتصادية وتنموية طويلة الأمد

تنتهج الحكومة سياسة متوازنة تجاه الصين تقوم على:

- تعظيم الاستفادة من الشراكات الاقتصادية، والبنى التحتية، والاستثمار الصناعي، والتكنولوجي.
- ضمان توافق المشاريع الكبرى مع الأولويات الوطنية، ونقل المعرفة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.
- الحفاظ على استقلال القرار الوطني وعدم الانزلاق إلى تبعيات اقتصادية أو سياسية.

6. روسيا – توازن سياسي وتعاون مدروس

تعمل الحكومة على إدارة علاقاتها مع روسيا من خلال:

- الحفاظ على قنوات الحوار السياسي بما يعزز الاستقرار الإقليمي.
- تطوير التعاون في مجالات الطاقة والتسليح وفق الاحتياجات الوطنية وضمن الأطر القانونية.
- تجنب الانخراط في الاستقطابات الدولية بما يضر بالمصالح الوطنية أو يعرض الدولة لضغوط غير محسوبة.

7. القوى الدولية الأخرى والاتحاد الأوروبي

تسعى الحكومة إلى:

- توسيع الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية الكبرى في مجالات التنمية المستدامة، والمناخ، والتعليم، وبناء المؤسسات.
- الاستفادة من الخبرات التقنية والتمويل الدولي في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري.

خامساً: اولويات بيئة الأمن الوطني

يتطلب المنهاج الحكومي أن تعتمد الحكومة في مقاربتها للأمن الوطني على رؤية مفادها أن البيئة الأمنية العراقية لم تعد محكومة بتهديد داخلي تقليدي، بل باتت نتاج تفاعل معقد بين تحولات إقليمية غير مستقرة، وحدود رخوة، ووجود قوى عسكرية أجنبية، وتحديات في الجاهزية الدفاعية الوطنية، وعليه، فإن التهديدات الأمنية لم تعد آنية فقط، بل مركبة ومتعددة المستويات، ما يستوجب إعادة ترتيب الأولويات الأمنية والعسكرية وفق مقاربة وقائية واستباقية.

1- أنماط المخاطر والتحديات في تحليل البيئة الأمنية

- **ملف الجماعات المسلحة:** اتخاذ إجراءات عاجلة لدمج الفصائل، وفك ارتباط الوية الحشد الشعبي بالأحزاب السياسية، وإعادة هيكلة شاملة للقوات الأمنية لأبعاد الضغوط السياسية الخارجية عن العراق، والتوجه نحو قيادة عامة موحدة للقوات المسلحة وفقا للدستور.
- **التهديدات المرتبطة بالساحة السورية وأمن الحدود:** يمثل الوضع الأمني في سوريا أحد أبرز مصادر التهديد غير المباشر للأمن القومي العراقي، في ظل استمرار الهشاشة الأمنية، وتعدد الفاعلين المسلحين من دول وجماعات غير دولية. وتكمن خطورة هذا الملف في **تحوّل الحدود العراقية–السورية إلى مسرح تهديد مزدوج**: الأول يتمثل في احتمالات إعادة تشكل الجماعات المتطرفة، مستفيدة من الفراغات الأمنية والتنافس الدولي في الساحة السورية، والثاني يكمن في مخاطر انتقال الصراع، سواء عبر تسلل العناصر المسلحة، أو عبر استخدام

الحدود كمسارات لوجستية، أو كأدوات ضغط سياسي وأمني على الداخل العراقي.

- **مخاطر الجماعات المتطرفة وتحولات التهديد غير المتناظر:** رغم تراجع القدرات التقليدية للتنظيمات الإرهابية، إلا أن التهديد ما يزال قائماً، وتحول بشكل تدريجي من السيطرة المكانية إلى العمل في فضاءات متعددة، مع التركيز على الضربات المحدودة لغرض استنزاف الدولة نفسياً واقتصادياً. وتزداد خطورة هذا النمط من التهديد في بيئة تتقاطع فيها الأزمات الإقليمية، والبطالة، والهشاشة الاجتماعية، وضعف السيطرة على بعض المناطق الحدودية، خاصةً وأن المنطقة تشهد تحولات متعددة في مراكز القوى الإقليمية قد تجعل من أنشطة هذه الجماعات أكبر في مناطق حدودية هشة.
- **الوجود العسكري الأجنبي والتحدي السيادي**: يشكل الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العراقية، بمختلف أشكاله، أحد التحديات الحساسة للأمن والسيادة. فإلى جانب تعقيدات العلاقة مع قوات التحالف الدولي، تبرز المخاوف المرتبطة بالوجود العسكري التركي في مناطق مختلفة مرتبطة بملف حزب العمال الكردستاني، والذي يطرح في سياقه إشكاليات سيادية وأمنية، ويبقي احتمالات التصعيد قائمة.
- **الجاهزية الجوية:** تُعد الجاهزية الجوية العراقية أحد أبرز نقاط الضعف الهيكلية في منظومة الأمن الوطني، في ظل اتساع المجال الجوي، وتعدد مصادر التهديد، واعتماد العراق جزئياً على أطراف خارجية في حماية أجوائه. ويُشكّل ذلك خطراً مباشراً على السيادة الوطنية وآمن المنشآت الحيوية.

2- ترتيب الأولويات الأمنية والعسكرية

في ضوء تحليل بيئة الأمن، فإن الأولويات التي يفترض أن يتضمنها المنهاج الحكومي يمكن أن تندرج في ضوء الآتي

- تأمين الحدود الغربية والشمالية بوصفها خط الدفاع الأول ضد انتقال الصراع.
- منع عودة التنظيمات المتطرفة عبر مقاربة أمنية–تنموية متكاملة.
- تعزيز الجاهزية الجوية والدفاع الجوي لضمان السيادة والردع.
- إدارة ملف الوجود الأجنبي ضمن إطار سيادي ودبلوماسي محسوب.
- بناء قدرات استخبارية متقدمة قادرة على التنبؤ بالتهديد قبل تحوّله إلى أزمة.

1- البرامج والسياسات المقترحة في المنهاج الحكومي.

- **سياسة تأمين الحدود ومنع انتقال الصراع**

وتتضمن اعتماد الحكومة على سياسة أمنية متكاملة تهدف إلى تحصين الحدود الغربية والشمالية بوصفها خطوط دفاعية عن الاستقرار الداخلي عن طريق الانتقال من نموذج الانتشار العسكري التقليدي إلى نموذج السيطرة الذكية متعددة الأدوات. وتشمل الإجراءات الحكومية في هذا السياق تعزيز منظومات المراقبة التقنية على طول الشريط الحدودي، وتوسيع قدرات الاستطلاع الجوي والطائرات المسيّرة، وربط الجهد العسكري بمنظومة استخبارية موحّدة تضمن سرعة تبادل المعلومات واتخاذ القرار.

- **سياسة مكافحة التطرف ومنع عودة الجماعات الإرهابية**

تنطلق الحكومة من اعتبار أن مكافحة الإرهاب لم تعد مسألة عسكرية فقط، بل معركة طويلة الأمد تتطلب معالجة البنية التي تسمح بعودته. وعليه، تعتمد سياسة شاملة تقوم على دمج العمل الاستخباري الوقائي مع المعالجة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الهشّة. وتشمل الإجراءات الحكومية رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية النوعية، وتحديث قواعد البيانات الأمنية، وتعزيز الربط المؤسسي بين وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني.

- **سياسة إدارة الوجود العسكري الأجنبي وحماية السيادة**

تلتزم الحكومة بإدارة ملف الوجود العسكري الأجنبي وفق مبدأ السيادة المتدرجة، الذي يوازن بين متطلبات الأمن الوطني وحساسية البيئة الإقليمية. وتنطلق هذه السياسة من إعادة تنظيم أطر التعاون العسكري مع الشركاء الدوليين، بحيث تحدد المهام بدقة، وتربط زمنياً ووظيفياً ببناء القدرات الوطنية العراقية، مع ضرورة تأمين مسار مزدوج يجمع بين الدبلوماسية الأمنية والحوار المباشر.

- **سياسة تعزيز الجاهزية الجوية والدفاع الجوي**

تعد الجاهزية الجوية إحدى أولويات الأمن القومي، وتلتزم الحكومة بوضع برنامج وطني متكامل لتطوير القدرات الجوية العراقية، بما يضمن حماية المجال الجوي والسيطرة على الأجواء الوطنية. وتشمل الإجراءات الحكومية الاستثمار في منظومات الدفاع الجوي متعددة الطبقات، وتحديث سلاح الجو، وتأهيل الكوادر الفنية وفق معايير احترافية تضمن الاستقلال العملياتي.

نحو دولة فاعلة
www.bayancenter.org

- **سياسة الحوكمة الأمنية وإدارة المخاطر**

تتبنى الحكومة إطاراً وطنياً لإدارة المخاطر الأمنية، يقوم على التحليل الاستباقي والإنذار المبكر، بدلاً من التعامل مع الأزمات بعد وقوعها. وتشمل الإجراءات الحكومية إنشاء وحدات متخصصة في تحليل المخاطر داخل المؤسسات الأمنية، وربطها بمراكز صنع القرار، وتحديث أدوات التنبؤ الأمني والسيناريوهات المحتملة.

سادساً: تغيّر المناخ والأهوار بوصفهما مخاطر مستجدة للأمن القومي

لم تعد التهديدات التي تواجه الأمن القومي العراقي مقتصرة على الأبعاد العسكرية أو الأمنية التقليدية، بل اتسع نطاقها ليشمل المخاطر البيئية والمناخية بوصفها محددات رئيسة للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يمثل تغير المناخ أحد أبرز مصادر التهديد غير التقليدي للأمن القومي، لما يترتب عليه من شح في الموارد المائية، وتدهور الأراضي الزراعية، وتزايد الضغوط السكانية، وما يرافق ذلك من توترات اجتماعية واختلالات اقتصادية.

وتعد الأهوار العراقية من أكثر البيئات تأثراً بهذه التحولات، الأمر الذي يجعلها نقطة تقاطع بين الأمن البيئي والأمن الإنساني والأمن الوطني، فاستمرار تراجع مناسيب المياه وارتفاع الملوحة لا يهدد النظام البيئي فحسب، بل يؤدي إلى تقويض سبل العيش التقليدية، وزيادة الهجرة الداخلية، وتفاقم الفقر في

المناطق الهشة، وهي عوامل تخلق بيئات قابلة لعدم الاستقرار، وتضعف قدرة الدولة على بسط التنمية المتوازنة.

ومن هنا يتوجب على الحكومة القادمة أن تتبنى سياسات عملية في إدارة المخاطر المناخية وتعزيز الأمن القومي، إذ ينبغي أن يلتزم المنهاج الحكومي

- تبني سياسات متكاملة للتعامل مع تغير المناخ بوصفه تهديداً للأمن القومي، وليس مجرد قضية بيئية.
- تعزيز الإدارة الاتحادية المتكاملة للموارد المائية، عبر تطوير آليات تنسيق مؤسسية دائمة مع حكومة إقليم كردستان، تضمن تنظيم الإطلاقات المائية، وتبادل البيانات، وتقييم الأثر البيئي للمشاريع المائية، بما يحافظ على استدامة الأهوار ويمنع تضارب السياسات المحلية.
- تبني سياسة التكيف المناخي عن طريق دعم مشاريع إعادة إحياء الأهوار، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من التلوث، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المستدامة المرتبطة بالبيئة، بما يسهم في تقليل الهجرة البيئية وتعزيز الاستقرار المجتمعي في المناطق المتأثرة.
- اعتماد مشروع **مبادلة الديون بالطبيعة** كأداة تمويل مناخي، يربط تخفيف أعباء الدين بالتزامات وطنية قابلة للقياس في مكافحة التصحر وحماية الأهوار، وبما ينسجم مع سياسات التكيف مع التغير المناخي والتمويل الأخضر الدولي.

سابعاً: العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

تنطلق الحكومة في تنظيم علاقتها مع حكومة إقليم كردستان من مبدأ أن **استقرار الدولة العراقية ووحدتها السياسية لا يمكن أن يتحققا بمعزل عن إدارة رشيدة ومستقرة للعلاقة بين المركز والإقليم**، تقوم على احترام الدستور، وتكريس الشراكة الوطنية، ومعالجة القضايا الخلافية ضمن الأطر القانونية والمؤسسية، بعيداً عن منطق الأزمات الظرفية أو التسويات المؤقتة التي تضعف مستويات الانسجام بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

إن تقييم العلاقة مع حكومة إقليم كردستان يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن الإشكاليات المتراكمة في العلاقة مع الإقليم لم تكن ناجمة عن غياب النصوص الدستورية بقدر ما كانت نتيجة ضعف آليات التنفيذ، واعتماد آليات سياسية في إدارة الملفات الخلافية، وغياب الثقة المتبادلة.

ضمن هذا السياق، تضع الحكومة ملف إدارة الثروات الطبيعية والإيرادات المالية في مقدمة أولوياتها، من خلال اعتماد آلية شفافة ومتفق عليها لإدارة النفط والغاز وتوزيع العائدات، بما ينسجم مع الدستور والقرارات القضائية النافذة، ويضمن عدالة التوزيع بين جميع المواطنين، وينهي حالة الغموض التي أفرزت أزمات متكررة بين الطرفين.

كما تلتزم الحكومة بتنظيم العلاقة المالية مع الإقليم ضمن إطار الموازنة الاتحادية، على أساس الالتزام المتبادل بين تسليم الإيرادات وتوفير المستحقات، بما يشمل رواتب الموظفين وتمويل الخدمات العامة، وبما يمنع استخدام الملفات المعيشية كأدوات ضغط سياسي، ويعزز الاستقرار الاجتماعي في الإقليم وبقية المحافظات.

ومن المفترض أن تضع الحكومة أهمية خاصة لمعالجة **المناطق المتنازع عليها** عبر مسارات دستورية وقانونية واضحة، تقوم على الحوار، والتوافق الوطني، وضمان حقوق جميع المكونات، وفق بنى مؤسسية تدعم ذلك وليس توافقات سياسية مؤقتة.

وهذا يتم من خلال مجموعة من الخطوات:

1. **إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم:** يتطلب ذلك الانتقال من منطق الصراع على السلطة إلى منطق التكامل في الأدوار. وذلك من خلال بناء آليات «حوكمة اتحادية تشاركية» تعتمد على مبدأ التفويض المتبادل والتكامل المؤسسي، بحيث تُمنح المحافظات والإقليم صلاحيات حقيقية في إدارة شؤونها المحلية (الصحة، التعليم، البنى التحتية المحلية)، مع بقاء السياسات السيادية الكبرى (الدفاع، السياسة الخارجية، السياسة النقدية) بيد الحكومة الاتحادية، ضمن أطر تشاركية في صنع القرار.

2. **تفعيل مجلس الاتحاد:** يشكل تشكيل مجلس الاتحاد، المنصوص عليه دستورياً، الحلّ البنيوي الغائب لتحقيق توازن حقيقي في التشريع بين المركز والأقاليم. فوجود مجلس يمثل حكومات الأقاليم والمحافظات بشكل مباشر سيسمح بتمثيل مصالحها داخل العملية التشريعية بشكل مؤسسي، ويمنع التصادم المستمر في تفسير الصلاحيات، ويعزز الطابع الاتحادي للدولة.

3. **إصلاح النظام المالي الاتحادي:** ينبغي تبني نظام مالي اتحادي شفاف وعادل لتوزيع الموارد، يعتمد على معايير موضوعية تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة. ويمكن الاستفادة من نظريات

«الفيدرالية المالية" (Fiscal Federalism) في تجارب الدول الاتحادية الناجحة، والتي تعتمد صيغاً للتوازن المالي تعزز العدالة في التنمية وتُحفز الأقاليم على تنمية مواردها الذاتية.

4. **تعزيز التنسيق الإداري والمؤسسي:** يمكن إنشاء «مجلس تنسيق اتحادي–إقليمي–محلي» دائم ومهني، يجتمع دورياً بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، لمناقشة الملفات المشتركة العابرة للحدود الإدارية مثل الطاقة، الموانئ، الأمن الداخلي، والبيئة. ويكون هذا المجلس مُلزماً بقراراته لضمان التنفيذ المشترك للسياسات العامة.

5. **تطوير ثقافة الشراكة السياسية:** ينبغي العمل على ترسيخ قناعة لدى النخب والجمهور بأن الفيدرالية ليست تفكيكاً للدولة، بل إطاراً لوحدتها الطوعية والتكاملية القائمة على التنوع. وهذا يتطلب إصلاحاً جذرياً في الخطاب السياسي والإعلامي والتربوي، لتعزيز مفهوم الدولة الاتحادية القائمة على المواطنة المتساوية والولاء الوطني الجامع، لا على الانتماءات المكوناتية الضيقة.

6. **اعتماد نهج تدرجي في تطبيق اللامركزية:** يمكن البدء بتوسيع صلاحيات المحافظات غير المنتظمة في الإقليم تدريجياً، ضمن إطار إداري ومالي منظم، وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية لضمان جاهزيتها لإدارة الملفات المحلية بكفاءة، بدل القفز إلى فيدراليات سياسية غير ناضجة قد تزيد من تعقيد الأزمات. ويجب أن يتم ذلك من خلال تعديل التشريعات والقرارات المنظمة للعلاقة، إذ ما زلنا إلى الآن نتعامل وفق قرارات وقوانين (مجلس قيادة الثورة المنحل)،

والتي تؤسس إلى رؤية مركزية بحتة.

ثامناً: أولويات حقوق الانسان والأقليات

يمثل تعزيز أوضاع الأقليات وحماية حقوق الإنسان أحد المؤشرات الجوهرية على نضج الدولة وقدرتها على إدارة التنوع بوصفه مصدر قوة، إذ لا ترتبط تحديات الأقليات وحقوق الإنسان بالإطار القانوني فقط، بل تتصل ببنية الحكم، وطبيعة توزيع السلطة، وضعف إنفاذ القانون، وتداعيات الصراعات المسلحة التي أفرزت أنماطاً من التهميش والإقصاء والانتهاكات. وعليه يمكن تضمين المنهاج الحكومي عدة سياسات تساعد في تعزيز هذا الملف على المستوى الداخلي والخارجي.

1- سياسة الحماية القانونية والمؤسسية للأقليات وحقوق الإنسان:
تلتزم الحكومة بتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، من خلال الإسراع في تشريع قانون مكافحة خطابات الكراهية، وتنظيم وضمان حرية التظاهر والاعتصام السلمي وفق الضوابط الدستورية، وتفعيل دور الهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتشمل الإجراءات الحكومية تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية كالمفوضية العليا لحقوق الانسان، وضمان إنفاذ القانون دون تمييز، وتوفير آليات فعالة لتلقي الشكاوى والتحقيق في الانتهاكات، بما يعزز الثقة بسيادة القانون ويحد من الإفلات من العقاب. من خلال الإسراع في تشريع قانون مكافحة خطابات الكراهية، وتنظيم وضمان حرية التظاهر والاعتصام السلمي وفق الضوابط الدستورية، واستكمال القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالتوازي مع تفعيل الدور الرقابي والاستشاري للمفوضية العليا لحقوق الإنسان وتمكينها

من متابعة التنفيذ ورفع التقارير الدورية، بما يرسخ مبدأ المواطنة ويحد من التمييز والإقصاء.

2- سياسة الإدماج والمشاركة المتوازنة: تعتمد الحكومة سياسة تقوم على إدماج الأقليات في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ومشاركة حقيقية في صنع القرار، بعيداً عن المقاربات الشكلية. وتشمل هذه السياسة دعم مشاركة الأقليات في مؤسسات الدولة، وتمكينها من الوصول العادل إلى الخدمات العامة وفرص التنمية، ومعالجة آثار النزوح والتهميش، بما يسهم في تعزيز الشعور بالمواطنة المتساوية وتقوية النسيج الاجتماعي.

3- سياسة الوقاية المجتمعية وبناء ثقافة الحقوق تلتزم الحكومة بإرساء مقاربة وقائية تقوم على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتنوع، من خلال إدماج مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، ودعم برامج التوعية المجتمعية، وتعزيز خطاب الدولة الرسمي والإعلامي بما يكرس قيم التعايش وقبول الآخر. وتهدف هذه السياسة إلى معالجة الجذور الاجتماعية للانتهاكات، وتقليل احتمالات العنف والتمييز، وبناء بيئة مجتمعية داعمة للاستقرار واحترام الحقوق.

4- توسيع البرامج وتعميق المشاركة المجتمعية وتعزيز التنمية: تركز الحكومة على ترسيخ الأمن المجتمعي عبر توسيع انتشار الوحدات الشرطية المتعددة المكونات وتفعيل نظام الإنذار المبكر، بالتوازي مع إطلاق مسارات تعليمية وثقافية تعزز الهوية الوطنية وتدعم التنوع بوصفه رصيداً حضارياً. كما تشهد هذه الفترة توسيع مشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية، وإنشاء مناطق تنمية خاصة تُمكّن المجتمعات من

استعادة قدراتها الإنتاجية. ويترافق ذلك مع تعزيز المشاركة السياسية للمكونات الصغيرة، ودعم برامج العدالة الانتقالية، ورعاية مشاريع حماية التراث وترميم المواقع التاريخية. ويهدف هذا الإطار إلى تعميق مشاركة الأقليات في الحياة العامة، وتوسيع نطاق الحماية والتنمية، ووضع الأسس لبناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً في المرحلة النهائية من البرنامج.

5- تحقيق الاستدامة، وضمان دمج الأقليات في التنمية الوطنية، واستكمال البعد الخارجي: تركز الحكومة على تثبيت الهياكل الدائمة، وإجراء التقييم الشامل لجميع السياسات، وضمان ترسيخ آليات الحماية كجزء أصيل من منظومة الدولة. كما تهدف المرحلة إلى دمج مناطق الأقليات بالكامل في الدورة الاقتصادية الوطنية بعد استكمال مشاريع الإعمار، وتعزيز حضور التعليم والثقافة واللغات المحلية بشكل مستدام. ويتزامن ذلك مع استكمال مسار العدالة الانتقالية وإغلاق ملفات التعويضات والمصالحة، إضافة إلى توسيع البعد الخارجي عبر بناء شبكات دبلوماسية فاعلة تعزز حماية الجاليات وتبرز التنوع العراقي عالمياً. وبهذا، يشكّل هذا الإطار تتويجاً للجهود المبذولة خلال السنوات السابقة، وانتقالاً نحو عراق أكثر استقراراً ومواطنة وشمولاً لجميع مكوّناته.

تاسعاً: الالتزامات الرقابية والتشريعية

يُعَدُّ وضع مجموعةٍ من المبادئ العامة في الجانبَيْن الرقابي والتشريعي–القانوني، التي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال دورتها، من القضايا بالغة الأهمية. وذلك لا سيما في البيئة العراقية الراهنة،

التي تستلزم – في المقام الأول – قيام الحكومة بإرسال مقترحات القوانين إلى مجلس النواب لتمريرها عبر العملية التشريعية، وخاصة تلك المتضمنة جوانب مالية. وانطلاقاً من ذلك، يلعب مجلس الوزراء، بوصفه رأس السلطة التنفيذية، دوراً حيوياً ومتكاملاً مع مجلس النواب في المسارين التشريعي والقانوني.

وانطلاقاً من هذا الأساس، ثمة جملة من الإجراءات الرقابية والتشريعية يتعين على الحكومة اتخاذها. ويأتي في طليعتها مشروع «المقصلة التنظيمية أو الإدارية»، الهادف إلى مراجعة آلاف التعليمات والتشكيلات والمؤسسات القديمة أو المتداخلة، والذي يُعَدُّ خطوةً محورية في هذا الاتجاه. ويتضمَّن هذا المشروع تشكيل وحدة خاصة داخل كل وزارة، مهمتها مراجعة القوانين والأنظمة وإلغاء ما لا جدوى منه من تعليمات، بالتعاون مع مجلس النواب بالنسبة للقوانين التي تستوجب الإلغاء أو الدمج. ويمكن للحكومة أن تنفذ هذا الخيار خلال 24 شهراً، مما سيكون مؤشراً قوياً على الإرادة السياسية الجادة في مواجهة بيروقراطية الدولة.

كما يتعين تبني عملية إصلاح شاملة لتضارب القوانين، الذي تعاني منه التشريعات العراقية، وخاصة في القطاع الاقتصادي، حيث تعيق مجموعةٌ من القوانين المتناقضة أيَّ تقدم. فقانون الاستثمار، على سبيل المثال، يحتاج إلى تعديل جذري، إذ تتعارض العديد من بنوده مع قوانين وزارات أخرى (كالزراعة والتجارة) التي تعرقل المستثمر بمواد قانونية خاصة بها. ويشمل هذا التحدي أيضاً قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات، اللذين يعانيان من خلل هيكلي يولِّد إشكالياتٍ متكررة في كل دورة انتخابية.

عاشراً: اولويات البرنامج الحكومي من وجهة نظر المواطنين

تواجه العملية السياسية في العراق بعد كل انتخابات استحقاق تشكيل الحكومة والمضي بالمنهاج الحكومي والبرنامج الوزاري كما هو معتاد ومقرّ دستوريا وقانونيا. وبهذا الصدد من المفيد التعرف على توجهات المواطنين حيال اولويات حياتهم اليومية التي يمكن ان تساعد صانع القرار على وضع الاولويات في دائرة الاهتمام.

ومن اجل معرفة اساسيات البرامج التي يطمح اليها المواطن العراقي قرر مركز البيان للدراسات والتخطيط تصميم استطلاع للرأي شمل شرائح متعددة من المجتمع العراقي من خلال استبانة تكوّنت من سؤال واحد رئيسي عدا الاسئلة الديموغرافية، من خلال الوصول إلى (3,000) مبحوثاً، بطريقة عشوائية من خلال دليل الهاتف في قاعدة بيانات المفوضية المستقلة للانتخابات في عموم المحافظات (ومن ضمنها محافظات إقليم كردستان)، بوصفهم ممثلين عن سكان العراق في تلك المحافظات الذين يتجاوز عددهم (46) مليون نسمة، وقد تناسب أفراد العينة على الصعيد الوطني من حيث نسبة السكان في المحافظة إلى نسبة العينة المختارة، مع تفاوتٍ طفيف جداً فرضته المنهجية في بعض المحافظات. بلغ مجموع الاتصالات نحو (5,340) اتصالاً متنوعاً.

شمل الاستطلاع المواطنين بعمر 18 عاماً فأعلى، وبحسب بيانات مفوضية الانتخابات لسجل الناخبين المحدثين، من الذكور والإناث (وبحسب استجابة المبحوثين عبر الاتصال المباشر)، وزعت على جميع المحافظات المشمولة بالمسح، وبحسب وزن السكان في كل محافظة إذ تمت المقابلات بشكلٍ مباشر عبر خمسة باحثين عاملين في مركز البيان أحدهم يجيد اللغة الكردية، وعلى مدار ثمانية وعشرين يوما للمدة من4/1/2026 ولغاية 1/2/2026.

ت	اجابات المبحوثين في كافة المحافظات بشأن البرامج التي يطالبون الحكومة بتنفيذها	العدد	النسبة
1	الخدمات والاقتصاد والبنى التحتية وإعادة الاعمار	1,248	41.6
2	تطبيق القانون والمحافظة على سيادة واستقلال البلاد	437	14.6
3	التعليم والصحة	431	14.4
4	تحقيق الأمن وحماية الحدود	360	12.0
5	الحريات والحقوق الفردية	224	7.5
6	حقوق الاقليات والمرأة والطفل	172	5.7
7	حل المشكلات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان	94	3.1
8	العلاقات الخارجية والحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الجوار والعالم	34	1.1
	المجموع	3,000	100

لعل عنوان (لم يعد الأمن هاجس العراقيين) هو الابرز من بين اولويات حياتهم اليومية، اذ كشفت نتائج الاستطلاع عن توجه المواطنين العراقيين ومطالبتهم الحكومة وبنسبة كبيرة بلغت (82.6%) من مجموع وحدات العينة في عموم محافظات العراق إلى أن تتركز البرامج الحكومية المقبلة على أربعة برامج رئيسة، تصدرتها أولا وبنسبة (41.6%) البرامج التي تحسن الخدمات والاقتصاد والبنى التحتية وإعادة الإعمار. فيما حلت ثانيا البرامج التي تطبق القانون وتحافظ على سيادة وإستقلال البلاد وبنسبة (14.6%). تبعتها البرامج التي تهتم بالصحة والتعليم وبنسبة (14.4%). فيما ظهرت رابعا البرامج التي تحقق الأمن وتحمي الحدود بنسبة (12%). و توزعت إهتمامات (17.4%) من مجموع العراقيين المستطلعين نحو برامج اخرى تصدرتها الحريات والحقوق الفردية وبنسبة (7.5%). تبعتها البرامج التي تهتم بحقوق الأقليات والمرأة والطفل وبنسبة (5.7%)، ومن ثم البرامج التي تعالج المشكلات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بنسبة (3.1%)، فيما تذيلت البرامج التي تركز على العلاقات الخارجية والحفاظ على علاقات متوازنة مع دول العالم اهتمامات وحدات العينة، إذ جاءت بنسبة (1.1%).

الملاحق

محلق رقم (1) الأولويات الاقتصادية للحكومة القادمة: هل يجب التفكير في المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي

تثار قضية أهمية البعد الاقتصادي للبرنامج الحكومي لدى الراي العام المحلي، وأصبحت تحظى بأهمية كبيرة بين صناع القرار والمهتمين، الى جانب الراي العام الذي يعتبر الموضوع الاقتصادي في صميم الحياة اليومية للمواطنين. حققت الانتخابات اتي جرت في نوفمبر 2025 قدر من التفاؤل بزيادة نسبة المشاركة في الانتخابات (56%)، عكست تلك الزيادة قناعات التفاؤل الذي حققته حكومة السيد السوداني من خلال زيادة النفقات، ورفع مستوى التشغيل، وتوجيه الدعم الى الفئات المجتمعية الفقيرة والمعدمة، الى جانب الفئات الأخرى.

بالرغم من المألات التي يمكن تُحصد نتيجة الى تلك السياسات الاقتصادية، الا ان الحكومة استطاعت ان تحافظ على مستوى زخم عالي من الاستقرار السياسي والاجتماعي، والهدوء الأمني المتبوع من حالة الرضا.

على اية حال، ونتيجة الى القرارات التي اتخذت لسنوات بتأجيل الإصلاحات الاقتصادية الى أشعار اخر، وكون ان المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية في بعدها الاقتصادي، باتت لا تسمح باستمرار النهج التقليدي السهل والبسيط للقطاعات الاقتصادية، لدى من اللازم استعراض التوقعات الاقتصادية للاقتصاد العراقي من خلال المؤشرات. كما يتم التأكيد على الإصلاحات في مجال الحوكمة، النظام المصرفي، تنظيم الأعمال من أجل فتح آفاق جديدة للنمو في القطاع غير النفطي.

ما الذي تخبرنا به المؤشرات والبيانات الاقتصادية؟

- سيواجه العراق قيود في التمويل وضعف الاستثمار ومحدودية في إمكانيات النمو مما يفاقم الأوضاع الحالية. أيضاً ترتفع مخاطر ضغوط الديون السيادية، كما يواجه العراق تضخماً في المالية وضعف السيولة وعدم القدرة على تحقيق استقرار في الدين العام على المستوى المتوسط.
- سجل العام 2025 نمواً بطيئاً بحدود أقل من 1% بسبب تخفيضات أوبك وانخفاض عائدات النفط والضغط على النفقات الحكومية.
- سجل النمو في القطاع النفطي نموا بحدود 5%، ومع ذلك فهو يواجه قيوداً خارجية كبيرة في السنوات القادمة.
- أثر التوسع في الإنفاق العام بعد عام 2022 في تراجع النمو في القطاع غير النفطي ليصل إلى 2.5% في عام 2024، وإلى 1% في 2025 بعد أن كان 13.8% في عام 2022، صاحب ذلك ارتفاع التكاليف الحدية للإنتاج وقدرة ضعيفة على التنويع.
- يتوقع أن يبقى التضخم عند مستويات منخفضة نتيجة انخفاض الطلب المحلي والدعم الحكومي ليكون بحدود 1.5%-1.
- بالرغم من ارتفاع العجز المالي في السنوات الأخيرة؛ الذي في 2024 -4% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العام 2025 -6%، ويتوقع أن يكون في الأعوام 2026-2027 عند -9.2% كنسبة من الناتج المحلي.
- تشير التوقعات إلى أن العراق سيواجه آفاق اقتصادية صعبة بسبب بطء وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وعدم القدرة على التنويع.
- العراق يواجه مخاطر مالية كبيرة، وهذه المخاطر هي بسبب الدين

العام الخارجي، ومن بينها المديونية العامة التي بلغت 47.2% من GDP، ويتوقع أن تصل إلى 62.3% في عام 2026، وإلى 77.6% في عام 2030. ومن المحتمل ان تقفز الديون من 129 مليار دولار إلى 276 مليار دولار في عام 2030.

- يتوقع أن تنخفض قيمة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 13.9% في 2024 إلى 11.5% في عام 2026. وسينخفض الإنفاق الرأسمالي من 8.1% من GDP عام 2024 إلى 5% في عام 2026.

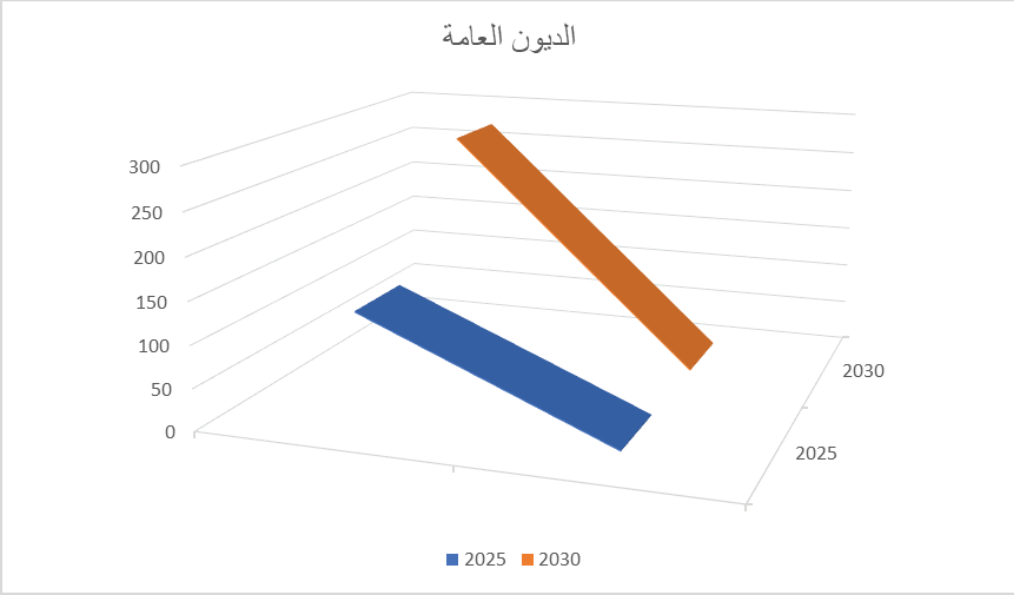

- التوقعات العالمية ترى إلى أن الاقتصاد العراقي معرض بشدة إلى رياح معاكسة، وتنذر بتدهور سريع في الوضع النقدي وفي ميزان المدفوعات الخارجي والتي تتطلب إصلاحات جذرية في الوقت الحاضر.
- احتياطات النقد الأجنبي يتوقع أن تبلغ 79 مليار دولار في 2026

وإلى 54 مليار دولار في عام 2030، علماً أنها حالياً تشكل 90 مليار دولار وفي العام السابق كانت بحدود 100 مليار دولار.

- بطالة الشباب سترتفع بحدود 40% من الشريحة العمرية التي تقل عن 33 عاماً وهي تمثل حالة خطرة.
- بعد أن حقق العراق فائضاً في الحساب الجاري الخارجي 7.5% من GDP في عام 2023، يتوقع أن يكون العجز 1.9% عام 2026.
- يتوقع أن تنخفض النفقات الاستثمارية في القطاع غير النفطي من 16.4 تريليون دينار عراقي عام 2024 إلى 4.4 تريليون عام 2026.
- يتوقع أن يشهد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً بمقدار -5.2 مليار دولار في عام 2026 بعد أن كان قد حقق فائضاً قدره 20.7 مليار دولار عام 2023.
- من المحتمل ان تنخفض الأصول الأجنبية من 130 تريليون دينار عراقي عام 2024 إلى 70 تريليون دينار عام 2030.

- **ما هي النقاط التي تبعث إلى التفاؤل؟**

- لا يزال حجم الاقتصاد العراقي يصنف من ضمن أفضل الاقتصادات العربية.
- يتوفر لدى العراق احتياطات هائلة من الطاقة والشباب، بالإضافة إلى الاحتياجات الفعلية للعراق في إعادة الإعمار.
- ما يحتاجه العراق في الإصلاح الهيكلي وتسريع وتيرة النمو وتحفيز عناصر الاستقرار مستقبلاً.
- هناك وعي وإرادة سياسية وحكومية في سبيل اجراء الإصلاحات بصورة جدية والتصحيح الإداري.

- **ما هي الحلول السريعة واجبة السير عليها؟**

الأدوات النقدية

مخاطر ثنائية: استمرار تراكم أرصدة الديون الداخلية والسيولة في اقتصاد المستقبل

تنشأ هذه الثنائية من عنصرين رئيسيين: الدين العام الداخلي وتراكم الأرصدة دون سداد معقول. وترجع هذه الظاهرة إلى صعوبة اللجوء إلى التمويل الخارجي، نتيجة القيود القانونية الواردة في قانون الإدارة المالية النافذ (المادة 28 وما يليها)، ما يتيح لوزارة المالية إدارة السيولة في المؤسسات المالية التابعة لها بطريقة تؤدي أحياناً إلى تراكم الأرصدة دون معالجة فعلية.

الأسباب وراء تعثر التدفقات النقدية للموازنة: يعتبر البنك المركزي جهة مستقلة، ويعمل وفق آليات السوق، إلا أن فعالية هذه الآليات تتأثر نتيجة هيمنة المصارف الحكومية على السوق، وتحويل أدوات إدارة السيولة إلى ما يشبه محفظة البنك المركزي. ويملك البنك المركزي ما يقارب نصف قيمة الدين الداخلي، الذي يبلغ نحو 92 تريليون دينار تقريباً. وتغطى هذه المحفظة بالـ «أوت سايد موني" (Outside money)، أي بالعملة الأجنبية، بما يشبه تغطية الإصدار النقدي بأموال النفط المباعة، ما يعكس ارتباطاً مباشراً بين تراكم السيولة والديون الداخلية في ظل صعوبة تمويل العجز الخارجي.

السيولة داخل الاقتصاد

يشير الواقع الاقتصادي إلى أن التضخم لا يزال عند نحو 2.5%، ويرجع

ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية، ما يجعلها رخيصة نسبياً. ومع ذلك، فإن السيولة الفائضة تتجه عادة في اتجاهين: التحوط الاكتنازي والطلب على الأصول، وغالباً ما تكون هذه الأصول غير مرتبطة بسلة أسعار المستهلك، وبالتالي لا تؤثر مباشرة على التضخم الاستهلاكي. وتظهر هذه المشاكل بشكل واضح عندما يهبط ميزان المدفوعات ويبدأ الانكشاف المالي، عندها تتحول الضغوط على الأسعار لتؤثر في سلة المستهلك وتنعكس على مستوى المعيشة. وفي هذا السياق، يحتفظ البنك المركزي بنصف الدين الداخلي، مما ساهم في صمود المالية العامة أمام حالة الجمود المالي. وتستند فلسفة الدولة الاقتصادية إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص، مع تغير وظيفة البنك المركزي من جهة تنفيذية إلى دور أكثر استراتيجية. ومن المقترحات هنا أن يبادر البنك المركزي بمبادلة الديون التي يحتفظ بها بأصول أو أسهم (Public Debt–Equity Swap) لدخول القطاع الخاص (عراقي، أجنبي، خليجي) في المشاريع المنتجة، ما يساهم في تقليص الديون وتحريك الاقتصاد الحقيقي. يمكن تطبيق هذه الإجراءات في قطاعات استراتيجية مثل المطارات والمصافي، كما يمكن للبنك المركزي أن يشارك كطرف تقني مع شركات عالمية لتشكيل شركات قابضة مساهمة، بحيث تُصرف الفوائض مباشرة في السوق وليس تحت إدارة الدولة، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويقلل الاعتماد على التمويل الداخلي.

تصحيح الإدارة المالية: يمكن الارتكاز على الموارد الطبيعية في العراق في التنمية، فهي حق مشروع لأبنائه وأجياله، ولكن يتطلب الأمر المزيد من الإجراءات التصحيحية. والخلل الكامن في الإدارة المالية والنقدية يحتاج الحكومة إلى سياسة مالية جديدة في العلاقة بين الحكومة

ومؤسساتها. فالحكومة تنفق على الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومن ثم يتم جمع تلك الإيرادات من تلك المؤسسات من خلال الصناديق التي تمتلكها وزارات الداخلية والتعليم والدفاع والصحة وما إلى ذلك، ويصار إلى جمع تلك الإيرادات من قبل تلك الوزارات لتعود إلى وزارة المالية، وهنا لا بد من وجود لجنة عليا تدرس الإيرادات وتوجهها إلى وزارة المالية، ومن ثم تعمل هذه المؤسسة على تحديد أوجه الإنفاق العام.

إلغاء الصناديق الخاصة بالوزارات وتوجيه الإيرادات إلى وزارة المالية: بالنسبة للسياسة النقدية، فإن البنك المركزي يمتلك إيرادات كبيرة لا تذهب إلى وزارة المالية وفق القانون، ما يؤدي إلى تحول العراق إلى دولة مدينة نتيجة تضخم حجم النفقات بسرعة مع محدودية الإيرادات. لذلك، يُفضل إلغاء الصناديق الخاصة بالوزارات وتوجيه الإيرادات إلى وزارة المالية، لتكون هي الجهة المسؤولة عن إدارة الإنفاق. يفترض أن تُوزع الإيرادات على وزارة المالية بشكل مركزي، إذ إن الوضع الحالي يمثل خللاً كبيراً، ويستدعي إنشاء لجنة عليا لدراسة الإيرادات وتوجيهها في الاتجاه الصحيح.

سياسات التكيف الإيجابي: تعتمد على موازنة البرامج والأداء ومعدل تحقيق الأهداف، من خلال تحديد البيانات المستهدفة والنتائج المرجوة. على سبيل المثال، إذا كانت المشكلة هي البطالة، يتم وضع مؤشرات واضحة لقياس خفض معدلات البطالة، مع تحديد الأهمية النسبية للمكونات القطاعية ذات الصلة، مثل الزراعة والغابات. ويُعطى تركيز أعلى لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالمواد الأولية، بما يقلل الهدر في العملة الصعبة ويعالج نقص السيولة. ومن ضمن الإجراءات

المقترحة أيضاً الاستثمار في شراء الأصول الإنتاجية لتعزيز القدرة الإنتاجية وتحفيز الاقتصاد الحقيقي.

التمويل النقدي غير المباشر للبنك المركزي: منح تمويل اعلى يقدر بـ 5-10 تريليون، منها للمحطات، مشاريع الطاقة الشمسية، الذهاب نحو بناء المدن الصناعية، توسعة المنافذ الحدودية، إعادة التصدير، شفافية اعلى في مشاريع الاتصالات الحكومية.

التمويل النقدي غير المباشر: دعوة البنك المركزي لتمويل مشاريع استراتيجية (مثل الطاقة الشمسية والمدن الصناعية) بمبالغ تتراوح بين 5-10 تريليون دينار، مما يقلل الضغط على الشبكة الوطنية ويوفر فرص عمل حقيقية.

الدور الحكومي: يجب أن تبتعد الحكومة عن دائرة الإنتاج المباشر وتكتفي بدور المنظم (كما في نظرية كينز)، للتدخل فقط عند حدوث أزمات أو خلل في انسيابية العمل.

إصلاح القطاع الخاص

تصحيح التوجهات المتعلقة بعمل القطاع الخاص يجب أن يسير وفق الآتي:

- استقلال القطاع الخاص: يجب أن يكون القطاع الخاص قوياً ومعتمداً على موارده المالية الذاتية، لا أن ينتظر التمويل والدعم المباشر من الدولة، مثل منح الأراضي والإعفاءات الضريبية غير المبررة.

- الدور المتبادل: الوظيفة الحقيقية للقطاع الخاص هي رفد الدولة بالموارد والمبادرة الاستثمارية، وليس الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي للنهوض بمشاريعه.

- نهج حكومي يدعم التنويع الاقتصادي: يشمل تحسين رأس المال البشري وتعزيز التحول الرقمي باعتبارها أولويات وطنية استراتيجية.

- تحسين جودة البيانات في مؤشرات الفقر والبطالة: هناك كثير من الأحيان تضارب بين البيانات المتفائلة والواقع الفعلي، حيث ترتفع معدلات الفقر والبطالة بدلاً من انخفاضها، مع وصول البطالة بين الشباب إلى مستويات قياسية.

- تحسين المؤشرات في القطاعات المغيبة: كسر الثبات النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية منذ عام 2005، رغم كونهما القطاعات الأكثر قدرة على استيعاب الأيدي العاملة وتقليل استنزاف العملة الصعبة.

- التقشف التوسعي: المفهوم لا يعني خفض الإنفاق بشكل عام أو فرض ضرائب ترهق المواطن، بل يشير إلى خفض النفقات غير المنتجة وإعادة توجيهها نحو الاستثمار والتنمية.

- زيادة السيولة النقدية وفرض ضريبة تصاعدية على التعليم الأهلي: فرض ضرائب على الجامعات والمعاهد الأهلية التي تستقطب أعداداً كبيرة من الطلبة، مما قد يوفر حوالي 500 مليار دينار سنوياً.

- إلغاء امتيازات المسؤولين: مراجعة التوقيفات التقاعدية والامتيازات للبرلمانيين والرؤساء السابقين، مما قد يوفر أكثر من 450 مليار دينار عراقي.

- تأهيل الشباب: تحويل الجامعات إلى «حاضنات» لريادة الأعمال، بحيث يتم فرز الطلاب بين «مؤهل للوظيفة» و»صاحب مشروع»، وتدريبهم على مهارات التواصل وإدارة الأعمال حتى في المجالات الطبية والصناعية، بدلاً من تخريج موظفين ينتظرون التعيين الحكومي فقط.

- توحيد صناديق الضمان والتقاعد: دمج صندوق الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص مع صندوق التقاعد الحكومي لضمان حقوق العاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك الراتب التقاعدي في حال الوفاة أو العجز، ومساواتهم بموظفي الدولة، مما يشجع الشباب على العمل في القطاع الخاص.

- تذليل المشاكل في الجانب الإيرادي: البحث عن السيولة في الإيرادات، بما فيها الأموال الممتنزة، وتعزيز النظام المصرفي، مع إمكانية استخدام نموذج إصلاحي مثل نظام أوليفر وإيمان لوضع استثمارات بقيمة 30 تريليون خارج منظومة الدولة.

- التعليم وسوق العمل: فلترة المراحل التعليمية (الابتدائية، والمتوسطة، والإعدادية) لتوجيه الطلاب نحو التعليم المهني والتقني حسب حاجة السوق، بدلاً من نظام «الأنابيب المفتوحة» الذي ينتهي بجيوش من الخريجين يطالبون بالتعيين الحكومي حصراً.

تحسين الأداء والمحاسبة

- الزامية الرقابة على الأداء الحكومي: ضرورة مراجعة الأداء الحكومي والالتزام بالخطط الموضوعة، مع التركيز على أهم النقاط التالية:
    - تفعيل الجباية الإلكترونية: جباية فواتير الكهرباء إلكترونياً، ونصب المنظومات الذكية للسيطرة على الاستهلاك وضمان حقوق الدولة المالية.
    - محاربة الفساد وتوفير الإرادة السياسية: الأولوية القصوى لمحاربة الفساد وبناء «دولة» حقيقية، لا مجرد قواعد جماهيرية انتخابية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صلبة.
    - خلق بيئة أعمال مناسبة: إزالة البيروقراطية في منح الإجازات الاستثمارية وتهيئة بيئة ملائمة للقطاع الخاص، بما يسهم في استيعاب الخريجين وتقليل الضغط على التوظيف الحكومي.
    - تعديل نسبة الإيرادات غير النفطية: يعكس عمق خلل تطبيق البرنامج الحكومي؛ إذ كانت الحكومة تطمح لتحقيق 20% إيرادات غير نفطية في عام 2025، بينما النسبة الحالية لا تتجاوز 8%.
- تحسين مؤشر المساءلة: غياب مؤشر «محاسبة المسؤولين» في العراق، حيث يتم تقييم المسؤول على أساس تحقيق الأهداف مقابل التخصيصات المالية، وإذا فشل يتم استبداله.

- بيع الأصول غير المستغلة: بيع أو استثمار المعامل والأصول الحكومية غير المنتجة والمتوقفة (المادة 48 من الموازنة)، وتشغيلها من قبل القطاع الخاص لتحقيق تقدم ملموس.
- التركيز على الوعي الإداري والمالي: تقديم رؤية اقتصادية واضحة لتصحيح المسار السياسي وتحقيق الاستدامة المالية.
- إنتاج برنامج لإدارة الصدمات: تبني برنامج لـ «إدارة الصدمات» والتنبؤ بها، مثل عجز الموازنة أو تقلب أسعار النفط، باستخدام نماذج قياسية بدلاً من العمل بأسلوب «إطفاء الحرائق» بعد وقوع الأزمة.

إصلاحات تنظيمية

- إصلاح المالية العامة: طريقة إعداد الموازنات التقليدية التي تعتمد على تغيير الأرقام في جداول ثابتة، والدعوة الى الانتقال إلى «موازنة البرامج والأداء» لضمان الشفافية والجدوى الاقتصادية.
- إدارة الثروات غير المستثمرة: العراق بلد غني جداً بثروات غير مستغلة تتجاوز قيمتها 16 تريليون دولار، وهي قادرة على تأمين مستقبل البلد لأجيال إذا استثمرت بشكل صحيح.
- إدارة الثروات الكامنة (المكتنزة): وجود سيولة ضخمة لدى الجمهور (أموال مكتنزة) يمكن استقطابها للاستثمار إذا تم إصلاح النظام المصرفي وبناء الثقة بين المواطن والدولة.
- الفجوة في تحصيل الإيرادات: معالجة هذا الهدر ستوفر سيولة ضخمة تغني عن الاقتراض.

- الغاء تعدد الصناديق دون جدوى: يوجد أكثر من 30 صندوقاً في العراق (وقد تصل إلى 70)، وغالبها يتم تمويلها من الدولة لتستهلك الأموال دون أثر تنموي حقيقي.
- احياء الصندوق العراقي للتنمية الخارجية: هذا الصندوق الذي تأسس في عهد النظام السابق وكان يمتلك أصولاً ضخمة، وحله «بريمر» ثم أعيد بقرار، توجد أصول عراقية في الخارج (مصارف وممتلكات) قد لا تعلم بها الحكومة الحالية، تشكيل فريق متخصص لتقصي هذه الأصول. وقد حقق الأداء المالي للصندوق أرباح ممتازة خلال السنوات الست الماضية، ويتم تحويل هذه الأرباح مباشرة إلى الخزينة العامة للدولة، وهناك محاولات لتعديل قانون الصندوق للسماح بالاستثمار الداخلي بدلاً من الخارجي فقط، لكن الطلب واجه اعتراضات قانونية وسياسية.
- الشركات القابضة: إنشاء شركات قابضة لكل قطاع (طاقة، صناعة، إلخ) بمشاركة جزئية من الدولة لإضفاء الصفة الوطنية.
- تشريع قانون صندوق الصناديق (الصندوق السيادي الموحد) يدار من قبل شركات عالمية متخصصة في الحوكمة والتدقيق (مثل شركة EY لضمان الشفافية والابتعاد عن الإدارة الحكومية البيروقراطية.
- تنشيط عمل سوق العراق للأوراق المالية: مؤخرا طرحت شركة «أمواج» أسهمها واستطاعت من تحقيق سيولة عالية، تمثل هذه التوجهات لفتة مهمة الى احياء عمل السوق وتشجيع الشركات على طرح أسهمها في السوق.
- رؤية اقتصادية شاملة تمتد الى 2050: إعداد رؤية اقتصادية شاملة تمتد لعام 2050، يتم إقرارها في مجلس النواب لتكون

ملزمة لكل الحكومات المتعاقبة، ضماناً لاستمرارية المشاريع الكبرى.

- حل أزمة الثقة المصرفية: معالجة «صعوبة الإجراءات المصرفية» وحل التعقيدات المهينة (مثل «من أين لك هذا») عند رغبته في إيداع مبالغ متوسطة، مما ينفر الجمهور من النظام المصرفي.
- الابتعاد على التخمين في البيانات: تحسين دقة البيانات وشفافيتها كونها تسهم في دعم «الاقتصاد الرقمي» يجعل كل البيانات المطروحة مجرد تقديرات وتخمينات، ويتم ذلك من خلال:
  - ❖ المنظومة الموحدة: ربط وزارات المالية والتخطيط والجمارك والضرائب بمنظومة بيانات موحدة لتبادل المعلومات مباشرة (E-Government Management System).
  - ❖ كلفة التحول الرقمي: كلفة البرمجيات مقارنة بما يصرف على وقود المولدات لتشغيل الكهرباء يومياً، والعائق في التحول هو إداري وسياسي بحت.
  - ❖ المشاركة مع القطاع الخاص: يمكن للقطاع الخاص تجهيز الوزارات والمؤسسات الحكومية بالكامل مقابل نسبة بسيطة، مما يوفر فرصا في التخفيف من الأعباء المالية والبيروقراطية عن كاهل الدولة.
- تضارب القوانين: قانون الاستثمار يحتاج لتعديل جذري، حيث تصطدم بنوده بقوانين الوزارات (الزراعة، التجارة، إلخ) التي تعرقل المستثمر ببنود قانونية خاصة بها.
- استقطاب الوفود الاقتصادية: التركيز على استقطاب الوفود الاستثمارية الضخمة (مثل غرفة التجارة الأمريكية)، واتباع

الدبلوماسية الاستثمارية، علما ان اغلب الوفود تصطدم بالبيئة القانونية والتعليمات المتضاربة، مما يؤدي لانسحابها.

- ثلاثية الإصلاح: من خلال الاصلاح السياسي (تطبيق قانون الأحزاب والانتخابات) وإصلاح اجتماعي (تقبل المجتمع للمهن والعمل الخاص).
- إنتاجية الكتلة الوظيفية: التفكير في كيفية تحويل الكتلة الوظيفية إلى كتلة منتجة، لأنهم يمثلون أصواتاً انتخابية وقوة شرائية لا يمكن المساس بها، علماً انه تكلفة الدقيقة تبلغ ككلفة للدقيقة من العمل في العراق 617 مليون دينار، وكلفة يوم العمل الواحد (8 ساعات) 259 مليار دينار علما انه تكلفة التحية والمجاملات بين الموظفين تخسر الدولة 10.5 مليون دينار في الثانية الواحدة بناءً على الرواتب الموزعة، كما تبلغ كلفة الإجازات والعطل لليوم الواحد 295 مليار دينار تتحملها ميزانية الدولة.
- تعديل قانون الاستثمار: معالجة التداخل مع الوزارات، ومنها بالتحديد القوانين المتداخلة والمتضاربة، وقانون وزارة الزراعة، وقانون الشراكة، تدخل الدولة كمنافس للقطاع الخاص من المبادرة الزراعية التي نافست القطاع الخاص وانتهاءً بأسواق الهايبر ماركت، تحتاج الجهود أيضا الى إيجاد قانون لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تطوير نظم المعلومات

- إحصاءات المشاريع التجارية: يوجد في بغداد 416 ألف منشأة تجارية، وتقدر الإيرادات الضريبية لهذه المشاريع بـ 4.7 تريليون

دينار سنوياً. من الضروري إدخال تعديلات قانونية على 66 قانوناً، إذ لا يمكن للنظام المصرفي استقطاب الأموال بسبب العقبات القانونية والتنظيمية.

- مراجعة أداء المشتريات الحكومية: تمثل نسبة الهدر الأكبر في النفقات العامة، ويشمل ذلك جميع المصروفات والمشتريات على مستوى الوزارات والهيئات والكيانات المستقلة والمحافظات.
- توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص: يجب أن تكون البيئة جاذبة للأيدي العاملة وقادرة على الابتكار وخلق فرص عمل جديدة بشكل مستمر، مما يقلل الضغط على التوظيف الحكومي.
- خفض النفقات من خلال تقديم الأداء الأفضل: لا يتم ذلك بتقليص الخدمات الممنوحة للمواطن أو رفع أسعارها، بل من خلال تقديم الأداء الأمثل، بما يشمل تحسين جودة الخدمة بأفضل الأسعار التنافسية.
- إقرار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: واعتماده في تنفيذ مشروعات البنى التحتية الاستراتيجية مثل الطرق السريعة والطاقة والمياه وغيرها.
- عدم إنشاء لجان أو هيئات أو كيانات تحل محل عمل وزارة التخطيط: لضمان جودة الأداء الأمثل وفعالية التخطيط.
- الاستفادة المثلى من الموارد المالية المحلية: خاصة الرسوم الناتجة عن الضرائب والكمارك، وخفض مستوى الهدر فيها عبر أتمتة الأنظمة الضريبية والكمركية والرسوم العامة.

- إدخال الاقتصاد غير الرسمي ضمن أولويات الحكومة بشكل تدريجي: بهدف دمجه في الاقتصاد الرسمي وتحسين التحكم المالي والاستثماري.

ملحق رقم (2) – حماية الأقليات والتنوّع في العراق (2025–2030)

د. سعد سلوم

مقدمة

تمثل هذه الوثيقة برنامجاً وطنياً متكاملاً لحماية الأقليات وتعزيز التنوّع في العراق، وتضع إطاراً استراتيجياً شاملاً يجمع بين الالتزامات الدولية والضمانات الدستورية، بهدف حماية الحقوق الدينية والقومية واللغوية لجميع المكوّنات، وتعزيز قيم المواطنة والاعتراف المتبادل والعيش المشترك. ويأتي هذا البرنامج ضمن مقترح لرؤية حكومية ممتدة لخمس سنوات (2025–2030)، تتدرج فيها الإجراءات من التشريع إلى بناء المؤسسات، ثم التنفيذ والتقييم المرحلي.

تم إعداد البرنامج استناداً إلى مشاورات واسعة ومتدرجة مع المجتمعات المعنية، والقيادات المحلية، والمنظمات المدنية، والباحثين والخبراء، بما يضمن أن تعكس مضامينه الاحتياجات الفعلية لهذه المكوّنات وتطلعاتها الواقعية. وتأتي هذه المشاورات مكملة لخبرة عملية متراكمة تجاوزت عقدين من العمل في مجالات الحوكمة، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات، مما أتاح بلورة رؤية تنفيذية دقيقة تستند إلى المراجع الوطنية والدولية، وإلى أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة التنوع وتعزيز المواطنة.

يهدف البرنامج إلى ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية بعد عقود من العنف والصراعات، ومعالجة آثار التهميش والإقصاء التي تعرضت لها المكوّنات المختلفة، من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات التشريعية والمؤسساتية والتنموية.

www.bayancenter.org

تستند الوثيقة إلى رؤية وطنية لمدة خمسة أعوام (2025–2030)، ترتكز على الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتحدد سياسات واضحة لضمان حماية الهوية الثقافية والدينية، وتعزيز المشاركة السياسية، ودعم التنمية المتوازنة في المناطق المتنوعة مجتمعياً. كما تغطي الوثيقة محاور رئيسية تشمل: إصلاح الإطار القانوني، تطوير مناهج التربية والتعليم على التنوّع، تعزيز الأمن المجتمعي، دعم حقوق المرأة والشباب داخل الأقليات، وتفعيل آليات الإنذار المبكر لمنع خطاب الكراهية والعنف.

وتسعى الوثيقة لأن تكون مرجعاً حكومياً موحّداً وإطاراً عملياً للعمل بين الوزارات والهيئات المستقلة وحكومات المحافظات والمجتمع المدني، لبناء بيئة آمنة ومنصفة لجميع العراقيين، وصون ثراء البلاد الثقافي والحضاري باعتباره رصيداً وطنياً مشتركاً. كما وضعت الوثيقة أسساً قابلة للتطوير والتحديث من قبل الحكومات المقبلة، لضمان استدامة الحقوق وتعزيز السياسات الوطنية في حماية الأقليات وترسيخ التعايش السلمي.

ويستند البرنامج الحكومي لحماية الأقليات في العراق إلى إطارين متكاملين: الإطار الدولي لحقوق الإنسان، والإطار الدستوري لعام 2005. ويهدف هذا التكامل إلى صون التنوع الديني والقومي واللغوي بوصفه عنصراً بنيوياً في الهوية الوطنية، ولا سيما بعد ما خلفته النزاعات من تهجير وتهميش.

على المستوى الدولي، تُشكّل الاتفاقيات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وإعلان حقوق الأقليات، مرجعية تضمن المساواة وحماية الهوية الثقافية وممارسة الشعائر واللغات. وقد انعكس الالتزام بهذه المعايير في مبادرات تعليمية وثقافية وأمنية تهدف إلى تمكين الأقليات وإعادة دمجها بعد عام 2014.

في هذا السياق، تبنى الدستور العراقي مصطلح **المكوّنات** بدلاً من مصطلح الأقليات، بهدف تجنب أي إيحاء بالتمييز أو التهميش، وضمان الاعتراف بالمساواة والحقوق الكاملة لجميع المكوّنات المجتمعية. ويعكس الإطار الدستوري هذا الالتزام بشكل واضح من خلال عدد من المواد الأساسية، منها:

- المادة (2) التي تؤكد السيادة على أساس الديمقراطية والمساواة وتتضمن اعترافاً دستورياً بالأقليات الدينية.
- المادة (4) المتعلقة بحرية الدين والمعتقد.
- المادة (14) التي تكفل المساواة بين المواطنين.
- المادة (37) الخاصة بحقوق اللغات.
- المادة (125) التي تتيح للحكومات المحلية تنظيم شؤونها الإدارية والثقافية والسياسية بما يحفظ التنوع.

كما يعزز نظام الكوتا حضور المكوّنات المختلفة في البرلمان والمجالس المحلية، ويضمن مشاركتها الفاعلة في صنع القرار السياسي والإداري والثقافي، بما يعكس التزام الدولة بالعدالة التمثيلية والمساواة في

الحقوق والواجبات. وبدمج هذه الضمانات الدستورية مع شبكة الشراكات المحلية والدولية، يصبح البرنامج إطاراً متكاملاً يحمي التنوع، ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة في جميع مناطق العراق المتنوعة.

يتيح الإطاران الدولي والدستوري للعراق منظومة قوية لحماية الأقليات عبر ضمان حقوقها في الهوية والمواطنة والمشاركة المتساوية، غير أن هذه المنظومة ما تزال تعاني فجوة واضحة بين النص والتطبيق نتيجة التهجير الجماعي، وضعف التشريعات التفصيلية، والنزاعات على الأرض، والتمييز الإداري. ومن ثم، فإن تفعيل هذه الحماية يتطلب إرادة سياسية وبرامج عملية تجعل الالتزام بحقوق الأقليات عنصراً حياً في السياسات العامة وشرطاً لاستقرار الدولة.

وفي هذا السياق، يطرح البرنامج الحكومي رؤية شاملة تستند إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وسن قوانين داعمة للمادة 125، وتعزيز المشاركة السياسية والإدارية، وضمان العودة الآمنة، ودعم الهوية الثقافية واللغوية لهذه المكوّنات. وبهذا الدمج بين المعايير الدولية والضمانات الدستورية، يتحول التنوع الديني والثقافي والإثني من مجرد إطار نظري إلى مورد وطني فعّال يعزز التنمية والاستقرار ويُرسّخ دولة المواطنة.

ويتيح هذا البرنامج أيضاً إدماج البعد الخارجي ضمن سياسات حماية الأقليات، من خلال اعتبار العراقيين في الخارج امتداداً طبيعياً للتنوّع الوطني وركناً مهماً من قوة العراق الناعمة. ويهدف البرنامج إلى تحويل السياسة الخارجية إلى رافعة لحماية الأقليات، وبناء جسور بين الدولة العراقية والجاليات في الخارج، واستثمار قوة التنوع العراقي على الساحة

الدولية، بما يعزز صورة العراق ويعيد الاعتبار لمواطنيه في الخارج.

أولاً: الرؤية العامة

تسعى رؤية البرنامج إلى ترسيخ عراق متماسك وآمن يقوم على أسس دولة المواطنة وسيادة القانون، مع تعزيز التنوع الديني والعرقي واللغوي كمصدر قوة وطنية استراتيجية. وتركّز على تحويل المبادئ الدستورية والسياسات الوطنية إلى برامج عملية تدعم المساواة، وتمكين المجتمعات المحلية، واستثمار التنوع في التنمية والاستقرار. كما تسعى هذه الرؤية إلى بناء الثقة بين الدولة والمكوّنات المختلفة، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتحويل التنوع الاجتماعي إلى رافعة استراتيجية للوحدة الوطنية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

1. بناء عراق متماسك وآمن على أسس عملية

تسعى الحكومة إلى بناء عراق متماسك وآمن يقوم على أسس دولة المواطنة وسيادة القانون، مع صون التنوع الديني والعرقي واللغوي بوصفه قوة وطنية استراتيجية. ولتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، يتم تنفيذ سياسات عملية تضمن المساواة الكاملة بين جميع المواطنين دون تمييز، وتشمل: تعزيز المشاركة العادلة في المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية، تطوير آليات تمثيل شفافة في صنع القرار، وإطلاق برامج تدريبية ومؤسسية لتعزيز الكفاءة والعدالة في الإدارة العامة. كما تتضمن هذه الاستراتيجية خلق منصات للتفاعل بين مختلف المكونات المجتمعية، وتحفيز المبادرات المحلية التي تستثمر التنوع كمصدر للابتكار الاقتصادي والثقافي، لضمان أن يصبح التعدد الوطني رافعة حقيقية للاستقرار والتنمية الشاملة

2. تعزيز ثقة الأقليات وتحقيق العدالة الانتقالية:

تعمل السياسات الحكومية على تعزيز ثقة الأقليات بالدولة من خلال وضع آليات حماية فعّالة تستجيب لاحتياجاتهم التاريخية والراهنة، مع تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية لمعالجة آثار العنف والنزاعات والنزوح القسري. ويكتسب هذا البعد أهمية استراتيجية، إذ إن غياب العدالة أو فقدان الثقة قد يؤدي إلى تراجع المشاركة المدنية وتفاقم الانقسامات المجتمعية. على الصعيد العملي، تشمل البرامج الحكومية إطلاق مشاريع تنموية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين أوضاع المناطق المتنوعة مجتمعياً، وضمان توفير الخدمات الأساسية، وخلق فرص اقتصادية مستدامة، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعلية في صنع القرار، بحيث يتحول التنوع الاجتماعي من تحدٍ محتمل إلى مصدر قوة للوحدة الوطنية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

3. استثمار التنوع في التنمية والاستقرار الوطني:

يمثل التنوع الثقافي والديني والعرقي واللغوي في العراق أحد أهم مقوّمات القوة الناعمة للدولة، إذ يشكّل منصة استراتيجية للحوار والتفاهم بين المكونات المختلفة، ويتيح تبادل الخبرات والمعارف والقيم التي تعزز الابتكار والإبداع في مجالات المجتمع والاقتصاد والسياسة. إن احتضان الدولة لهذا التنوع والاعتراف به كمصدر للثراء الحضاري والفكري يحوّل الاختلاف إلى عامل استقرار رئيسي، يعزز وحدة البلاد ويقوّي قدرتها على الصمود أمام الأزمات والصراعات. على المستوى العملي، فإن استثمار التنوع في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكّل رافعة لتفعيل قدرات المواطنين كافة، وتوليد الثروة

الوطنية بطريقة مستدامة. ويتيح هذا التوجه لكل مكوّن من مكونات المجتمع أن يساهم في إثراء الحياة العامة، ويحوّل التعددية الثقافية إلى قوة دافعة لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وتحويل التنوع من تحدٍ محتمل إلى فرصة استراتيجية للنمو والازدهار على الصعد كافة.

4. **تعزيز البعد الخارجي وحماية الجاليات العراقية في الخارج:**

تسعى الرؤية أيضاً إلى استثمار التنوع العراقي كرافعة على المستوى الدولي، عبر حماية حقوق الجاليات العراقية وتعزيز ارتباطها بوطنها الأم، ودعم حضورها الثقافي والاقتصادي والسياسي. ويشمل ذلك تطوير شراكات دولية لحماية حقوق الأقليات، تفعيل الدبلوماسية الثقافية لإبراز التراث والتعددية العراقية عالمياً، وتمكين العراقيين في الخارج من المشاركة في المنتديات الوطنية الكبرى، بما يعزز صورة العراق ويحوّل تنوعه التاريخي إلى قوة ناعمة دولية تخدم مصالح البلاد ومواطنيها.

ثانياً: المبادئ الأساسية

تركّز المبادئ الأساسية لهذا البرنامج على ضمان المساواة وعدم التمييز بين جميع المكوّنات المجتمعية، وتعزيز الأمن والحماية للمناطق الحساسة، وضمان مشاركة فعّالة في صنع القرار. كما تهدف إلى صون التنوع اللغوي والثقافي وحق التعليم باللغة الأم، وتأمين العودة الطوعية للمهجّرين وتعويضهم، بما يعكس التزام الدولة بحقوق المواطنين ويحول التعددية إلى رافعة للاستقرار والتنمية الوطنية.

1. المساواة وعدم التمييز

اعتماد مبدأ المواطنة المتساوية كركيزة دستورية وأخلاقية؛ وضمان

تمتع جميع الأفراد، من مختلف المكوّنات الدينية والقومية واللغوية، بالحقوق والواجبات نفسها دون أي شكل من أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر في التشريعات أو الممارسات.[1]

2. الحماية الأمنية للمجتمعات المعرّضة للعنف

تطوير منظومة حماية شاملة للمناطق ذات الحساسية المجتمعية، عبر تعزيز قدرات القوات الأمنية، وتمكين الشرطة المحلية، واعتماد آليات إنذار مبكر تمنع خطاب الكراهية والعنف المجتمعي، وضمان تحقيق الأمن دون عسكرة الحياة اليومية.[2]

3. تمثيل الأقليات في عملية صنع القرار

ضمان مشاركة فعلية وعادلة للأقليات في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحلية، عبر مراجعة منظومة التمثيل السياسي، ودعم القيادات المجتمعية، وتأسيس قنوات مؤسساتية تضمن إيصال صوت المكوّنات المختلفة في رسم السياسات العامة.[3]

4. حماية اللغات والثقافات وحق التعليم باللغة الأم

صون التنوّع اللغوي والثقافي من خلال إدراج اللغات المحلية في المناهج التعليمية، ودعم المراكز الثقافية والمؤسسات الأكاديمية، وتشجيع وسائل الإعلام على إنتاج محتوى يعكس هوية المجموعات الثقافية المختلفة، بوصف ذلك جزءاً من الإرث الوطني العراقي المشترك.[4]

1. دستور العراق 2005: المواد 14، 15، 16، 41
2. دستور العراق 2005: المادة 7، المادة 9، المادة 15، المادة 17
3. دستور العراق 2005: المواد 49، 50، 125، 126
4. دستور العراق 2005: المواد 4، 6، 7، 10، 22

5. ضمان العودة الطوعية للمهجّرين وتعويضهم:

توفير بيئة آمنة تتيح عودة المشرّدين والمهجّرين من جميع المكوّنات إلى مناطقهم الأصلية بشكل طوعي، وضمان إعادة الإعمار، وتعويض المتضرّرين مادياً ومعنوياً، ومعالجة آثار الاحتلال والإرهاب والنزاعات المسلحة بما يضمن العدالة والاستقرار على المدى البعيد.[5]

6. حماية الجاليات العراقية وتعزيز البعد الخارجي للتنوع

يشمل التزام البرنامج أيضاً حماية حقوق العراقيين والأقليات في الخارج، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم، بما يعكس التزام الدولة بالمواطنة خارج حدودها. ويستند ذلك إلى تفعيل دور السفارات والقنصليات، وتمكين الجاليات من المشاركة في المنتديات الوطنية، ودعم حضورها الثقافي والاقتصادي، وتفعيل الدبلوماسية الثقافية لإبراز التراث والتنوع العراقي عالمياً. ويحوّل هذا البعد الخارجي التعددية العراقية إلى رافعة قوة ناعمة دولية تعزز صورة العراق وتدعم مصالح مواطنيه داخل الوطن وخارجه.

ثالثاً: التشريعات والسياسات

يشكّل إطار التشريعات والسياسات ركيزة أساسية لتعزيز حماية الأقليات وصون التنوع في العراق، ويهدف إلى تحويل الحقوق الدستورية إلى إجراءات عملية ومؤسسية قابلة للتنفيذ. تركز هذه السياسات على إقرار قوانين واضحة، وتطوير النصوص القائمة، وإنشاء آليات فعّالة للمتابعة والشكاوى لضمان العدالة والمساءلة، بما يعزز الثقة بين الدولة

5. دستور العراق 2005: المواد 14، 15، 125، 126، قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (20) لسنة 2009 وتعديلاته

والمجتمع ويحوّل التعددية إلى مصدر قوة وطنية واستقرار دائم.

1. **إقرار قانون اتحادي لحماية الأقليات:** العمل على إعداد وتشريع قانون شامل يحدد الحقوق الدينية والقومية واللغوية لجميع المكوّنات العراقية، ويضع آليات واضحة لحمايتها، مع تعريف أشكال الانتهاكات والتمييز وضمان الإجراءات الردعية والوقائية. يُعدّ هذا القانون إطاراً اتحادياً ملزماً للوزارات والمحافظات والهيئات المستقلة، ويستند إلى الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويجدر الإشارة إلى أن هناك نصوصاً ومسودات جاهزة، نتجت عن سنوات طويلة من العمل البحثي والمشاورات القانونية والسياسية، يمكن الانطلاق منها لتسريع إعداد هذا القانون وضمان شموليته وفعاليته، ما يمكّن العراق من حماية تنوعه كقوة ناعمة ووحدة وطنية، ويحوّل الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية إلى مصدر ثروة اجتماعية واقتصادية وفكرية.[6]
2. **تعديل مواد القانون الجنائي لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف:** مراجعة النصوص القانونية القائمة وتطويرها لتشمل تعريفاً دقيقاً لخطاب الكراهية والعنف القائم على الهوية الدينية أو القومية أو اللغوية، وتحديد عقوبات رادعة، مع مراعاة التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية المجتمعية. ويأتي ذلك انطلاقاً من الرصد المستمر لمخاطر خطاب الكراهية، الذي يظهر تكرار دوراته سنوياً، ما يعكس الحاجة الماسة لتدخل قانوني عاجل وحاسم للحد

6. يمكن في هذا الصدد مراجعة المسودة التي طورتها لهذا القانون في صيغتها النهائية المنشورة كملحق لكتابي: العنف ضد الأقليات في العراق (2017)، وهي مسودة مطورة عن المسودة الأولى المنشورة في كتابي: التنوع الخلاق: خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق (2013)، والمسودة الثانية المطورة عن الأولى والمنشورة كملحق في كتابي: الوحدة في التنوع (2015)

من انتشاره وتأثيره على التماسك الاجتماعي[7]. كما يشمل هذا التعديل إنشاء وحدات قضائية متخصصة لمتابعة هذه القضايا وتسريع الإجراءات، لضمان معالجة الانتهاكات بسرعة وفعالية، وتعزيز الردع والمساءلة على كافة المستويات.

3. **حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأقليات**: تشكّل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأقليات محوراً أساسياً في تعزيز العدالة والمساواة، إذ تسعى السياسات الحكومية إلى ضمان فرص متكافئة في العمل ومنع أي شكل من أشكال التمييز في التوظيف أو تقديم الخدمات العامة، بما يتيح لجميع المكوّنات المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية الوطنية. وفي هذا السياق، تُعتمد برامج دعم متكاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالأقليات، تهدف إلى تعزيز قدراتهم الإنتاجية والابتكارية، وتحويل التنوع الاجتماعي والاقتصادي إلى مصدر قوة وطنية. من خلال هذه الاستراتيجية، لا يقتصر الهدف على تمكين الأقليات فحسب، بل يمتد إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصون التنوع كمورد استراتيجي يثري الاقتصاد الوطني ويعزز الاستقرار المجتمعي.
4. **تعزيز المشاركة السياسية والتمثيل المحلي:** لضمان مشاركة فعّالة وعادلة للأقليات في العملية السياسية وصنع القرار، بما يعكس الالتزام بالمساواة والعدالة التمثيلية. وفي هذا الإطار، يتم مراجعة

7. تشير البيانات الصادرة عن مركز رصد ومواجهة خطابات الكراهية في مؤسسة مسارات إلى أن دورات الكراهية تتكرر سنوياً، مع تصاعد أرقامها وتحولها من مجرد خطابات عشوائية إلى حملات منظمة. ويستدعي هذا الواقع اتخاذ إجراءات منهجية وقانونية حازمة للتصدي لها، بما يضمن حماية التماسك الاجتماعي وتعزيز سيادة القانون.

قوانين الكوتا لضمان تمثيل متوازن وفعّال في المجالس المحلية والإقليمية، مع وضع آليات لدعم القيادات النسائية والشبابية ضمن الأقليات، بما يفتح المجال لمشاركة أوسع وأكثر تأثيراً في الحياة العامة. كما تُنشأ برامج تدريبية متخصصة لتأهيل ممثلي الأقليات في الإدارة العامة وصنع القرار، وتعزيز مهاراتهم القيادية والإدارية، بما يعزز الشمولية والتمكين المؤسسي، ويحوّل التنوع الاجتماعي إلى قوة فاعلة ترتقي بالحوكمة المحلية وتدعم استقرار المجتمع العراقي وتنميته الشاملة.

5. **حماية التراث الثقافي والديني للأقليات:** بهدف صون الهوية الوطنية وتعزيز التعايش بين المكوّنات المختلفة في العراق. وتتمثل السياسات في وضع قوانين وآليات لحماية المواقع الدينية والتاريخية، ودعم المبادرات الثقافية التي تعكس الغنى والتنوع الثقافي للبلاد، بما يحفظ الإرث المشترك ويعزز الانتماء الوطني. كما يُشجَّع الإعلام والمؤسسات الثقافية على إنتاج محتوى متنوع يسلط الضوء على التنوع الثقافي والديني، ويعمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين المكوّنات، مما يحول التعددية إلى رافعة للتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.
6. **تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية:** بهدف ضمان فعالية سياسات حماية الأقليات وصون التنوع في العراق. وتشمل هذه الاستراتيجية سن تشريعات تحفّز التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، بما يمكّنها من مراقبة الانتهاكات وتقديم الدعم الفني والاجتماعي للأقليات، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية. كما تتضمن برامج مشتركة مع الأمم المتحدة

والاتحاد الأوروبي ووكالات التنمية الدولية، تهدف إلى رفع قدرات الأجهزة الحكومية في حماية التنوع ومكافحة التمييز، ونقل أفضل الممارسات العالمية، وتحويل التنوع إلى قوة فاعلة تدعم الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة في جميع المحافظات والمناطق ذات التعددية الثقافية.

7. **الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات المجتمعية:** بهدف الحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز التعايش بين المكوّنات المختلفة. وتتضمن الاستراتيجية إنشاء وحدات قانونية وأمنية متخصصة لرصد التوترات الطائفية والعرقية، ووضع خطط استباقية للحد من المخاطر المجتمعية قبل تفاقمها. كما تُسنّ تشريعات تضمن معالجة النزاعات على أسس العدالة والحقوق المشتركة، بما يعزز السلام الاجتماعي ويحول الخلافات إلى فرص للحوار والتفاهم، ويضمن استدامة التعايش والوحدة الوطنية على المدى الطويل.
8. **إنشاء آلية شكاوى وطنية سريعة ومستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء:** يُقترح تأسيس جهاز وطني مستقل لتلقي الشكاوى والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات، يرتبط مباشرة بمكتب رئيس مجلس الوزراء لضمان الفاعلية وسرعة القرار. تعمل هذه الآلية عبر قنوات متعددة تشمل منصة رقمية موحدة، خطاً هاتفياً ساخناً، وفرقاً ميدانية متنقلة في المحافظات. تلتزم الآلية بالاستجابة الفورية للبلاغات، وفتح التحقيق خلال مدة زمنية محددة، ومتابعة الإجراءات حتى المعالجة. كما تصدر تقارير فصلية ترفع إلى مجلس الوزراء وتُنشر للرأي العام بما يعزز الشفافية والمساءلة ويحدّ من تكرار الانتهاكات.

رابعاً: الأمن وحماية المجتمعات

يشكّل تعزيز الأمن وحماية المجتمعات المتنوعة شرطاً أساسياً لاستقرار العراق وبناء الثقة بين المواطنين والدولة. ومع تكرار الانتهاكات وضعف حماية المناطق والمواقع الحساسة، تبرز الحاجة إلى مقاربات أمنية أكثر شمولاً تُركّز على حماية الإنسان وصون التنوع. وتقدّم المحاور التالية خطوات عملية لتعزيز الأمن المحلي، وحماية الإرث الديني والثقافي، ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية في التعامل مع مجتمعات متعددة الهويات.

1. تأسيس وحدات شرطة محلية متعددة المكوّنات في مناطق متنوعة: سهل نينوى، سنجار، تلعفر، كركوك، ومناطق أخرى متنوعة مجتمعياً. إنشاء تشكيلات شرطية محلية تعتمد مبدأ التنوّع في التعيينات لضمان تمثيل المكوّنات المختلفة، بما يعزز الثقة المتبادلة بين المجتمع والقوات الأمنية. تتولى هذه الوحدات إدارة الأمن اليومي، وحماية المدنيين، والاستجابة للحوادث، بمساندة القوات الاتحادية، وبالتنسيق مع الحكومات المحلية.
2. خطة أمنية لحماية دور العبادة والمواقع التراثية: إعداد وتنفيذ خطط أمنية خاصة لحماية الكنائس، الجوامع، المعابد، المزارات، والمواقع الأثرية والتراثية ذات الحساسية الثقافية، عبر تأمين محيطاتها وتزويدها بأنظمة مراقبة حديثة، وتدريب كوادر متخصصة، والتعاون مع الجهات الدينية والثقافية لإعداد تقييم دوري للمخاطر المحتملة، وضمان حماية الإرث الديني والثقافي من التخريب والاعتداءات.
3. برامج تدريب قوات الأمن على حقوق الإنسان وحماية التنوّع: إدراج

مساقات تدريبية إلزامية في مناهج الشرطة والجيش وجهاز الأمن الوطني، تركز على مبادئ حقوق الإنسان، وقواعد التعامل مع المكوّنات المتنوعة، وإدارة التوترات المجتمعية، والحد من التمييز. وتشمل البرامج تدريبات ميدانية، ومحاضرات يقدمها خبراء محليون ودوليون، وعمليات تقييم مستمرة لضمان تطبيق المعايير المهنية في جميع الممارسات الأمنية.

4. نظام إنذار مبكر للنزاعات والانتهاكات: إنشاء منظومة وطنية لرصد مؤشرات التوتر المجتمعي والانتهاكات ضد الأقليات، تعتمد على فرق ميدانية وشبكات محلية من قادة المجتمع. تتيح هذه المنظومة التدخل السريع قبل تفاقم الأزمات، وتوفير حماية وقائية للمناطق الهشّة.
5. إعادة الانتشار الأمني في المناطق المختلطة: إعادة تنظيم توزيع القوات الأمنية في المناطق التي تشهد احتكاكات أو هشاشة أمنية، لضمان وجود قوات مهنية ومحايدة، ومنع هيمنة أي طرف مسلح على مناطق الأقليات، مع مراقبة صارمة لمنع التجاوزات.
6. ضبط السلاح المنفلت والفصائل غير الرسمية: تنفيذ خطط خاصة لنزع السلاح غير المرخّص في مناطق الأقليات، ومنع وجود قوات أو مجاميع مسلحة خارج سلطة الدولة، لما يشكّله ذلك من تهديد مباشر لحياة الأقليات وهجرتهم القسرية.
7. حماية العائدين وضمان أمن العودة الطوعية: إقرار برامج أمنية مخصصة لحماية العائلات العائدة إلى مناطقها (مثل سنجار وسهل نينوى)، تتضمن تأمين الطرق، والتصدي للتهديدات الانتقامية، وتوفير نقاط اتصال أمنية للعائدين للإبلاغ عن أي مخاطر.

8. ممرات آمنة وخطط إخلاء للطوارئ: إنشاء خطط إخلاء أمنية للمجتمعات الصغيرة والمعزولة، خاصة في القرى والمناطق المتنازع عليها، لضمان وصول فرق الإنقاذ والإغاثة بسرعة عند حدوث نزاعات أو اعتداءات.
9. مكافحة خطاب الكراهية والتحريض الأمني: تنسيق بين الأجهزة الأمنية وهيئات الإعلام لرصد ومحاسبة الجهات التي تبث خطاب كراهية ضد الأقليات وتستهدف وجودهم، لما لهذا الخطاب من تأثير مباشر على السلام المجتمعي.
10. فرق مختصة بالتحقيق في الجرائم ضد الأقليات: تأسيس وحدات تحقيق متخصصة ضمن وزارة الداخلية لمتابعة الجرائم ذات الدوافع الدينية أو القومية، مع ضمان شفافية التحقيقات، وعدم إفلات الجناة من العقاب، بما يعزّز ثقة الأقليات بالقانون.

خامساً: التعليم والثقافة واللغة

يمثل التعليم والثقافة واللغة الركائز الأساسية لحماية التنوّع في العراق وتعزيز حضور مكوّناته الأصيلة داخل الحياة العامة. فالتحديات التي واجهتها الأقليات خلال العقود الماضية، من التهميش الثقافي، وضعف فرص التعليم، وتراجع استخدام اللغات الأم، وتهديد التراث غير المادي، تفرض ضرورة تطوير سياسات شاملة تُعيد الاعتبار للهويات الثقافية المتنوعة باعتبارها جزءاً من الثروة الوطنية. ويهدف هذا المحور إلى وضع خطوات عملية لدعم التعليم الشامل، وتمكين اللغات الأصلية، وصون التراث الثقافي، وبناء بيئة تعليمية عادلة وآمنة تعكس التعددية العراقية وتشجع الأجيال الجديدة على الاعتزاز بهويتها والانفتاح على الآخر.

1. **تطوير مناهج تعليمية تُرسّخ قيم المواطنة والتعايش:** اعتماد مراجعة شاملة للمناهج الدراسية في مراحل التعليم كافة، بهدف دمج مفاهيم المواطنة المتساوية، واحترام التنوّع، وحلّ النزاعات بطرق سلمية، وتاريخ المكوّنات العراقية المختلفة. يشمل ذلك إعداد كتب وأنشطة مدرسية تعزز الانفتاح الثقافي، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتدريب الكوادر التربوية على أساليب تدريس تراعي التنوع داخل الصفوف.
2. **توسيع التعليم باللغة الأم (السريانية، التركمانية، الأرمنية وغيرها) وفق احتياجات المجتمعات:** وضع آليات تنفيذية لضمان حق المكوّنات اللغوية في التعليم بلغاتها الأصلية، من خلال فتح مدارس وأقسام خاصة، وتوفير معلمين مؤهّلين، وإصدار كتب مدرسية معتمدة. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز الهوية الثقافية واللغوية، والحد من الفجوة التعليمية، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في وضع الخطط التعليمية التي تتناسب مع خصوصياتها.
3. **إنشاء معاهد ثقافية ولغوية وطنية لدعم توثيق التراث غير المادي:** تأسيس مؤسسات ومعاهد متخصصة تتولى جمع وتوثيق وحفظ التراث الشفهي، والفنون التقليدية، واللغات المهددة بالاندثار، بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية والمجتمعات المحلية. تعمل هذه المعاهد على تنظيم مهرجانات، وإصدار معاجم وقواميس، وإجراء بحوث ميدانية، وإطلاق برامج تدريبية للشباب، بهدف حماية الإرث الثقافي المتنوع وتعزيزه ضمن الهوية الوطنية العراقية الجامعة.

4. **معالجة التمييز والوصم داخل المؤسسات التعليمية:** إقرار لوائح سلوك ومعايير مدرسية تمنع التمييز الديني أو القومي داخل المدارس والجامعات، وتفعّل آليات واضحة لتقديم الشكاوى ومعالجتها، بما يضمن بيئة تعليمية آمنة لأبناء الأقليات ويحدّ من حالات التنمّر والخطاب العدائي داخل الحرم التعليمي.
5. **دعم المدارس في المناطق المتضررة من النزاعات:** توفير برامج خاصة لإعادة تأهيل المدارس في مناطق الأقليات المتضررة (سنجار، سهل نينوى، تلعفر وغيرها)، تشمل إعادة بناء البنى التحتية، وتوفير مستلزمات التعليم، ومعالجة آثار الصدمة النفسية لدى الأطفال عبر برامج دعم نفسي واجتماعي داخل المدارس.
6. **منح دراسية وبرامج لتمكين الشباب من الأقليات:** إطلاق برامج منح دراسية داخلية وخارجية مخصّصة لأبناء الأقليات في مجالات التعليم، التراث الثقافي، اللغات، العلوم الاجتماعية، بهدف بناء كوادر مؤهلة لقيادة مؤسسات المجتمع وبناء قدرات المجتمعات المحلية.
7. **تطوير متاحف محلية للمجتمعات العراقية الأصيلة:** إنشاء متاحف صغيرة أو مراكز عرض مجتمعية توثّق تاريخ الأيزيديين، المسيحيين، الصابئة المندائيين، الشبك، الكاكائيين، التركمان، وغيرهم. تُدار هذه المتاحف بمشاركة المجتمعات نفسها، وتُستخدم كمساحات تعليمية لطلبة المدارس لتعزيز الفهم المتبادل.
8. **رقمنة التراث واللغات المهددة بالاندثار:** إعداد منصات رقمية مفتوحة توثق الأغاني الشعبية، الحكايات، المخطوطات، الرموز الدينية والثقافية، والقواميس القديمة، لضمان بقاء التراث

الثقافي للأقليات متاحاً للأجيال القادمة حتى في ظل تقلّص أعداد الناطقين بها.

9. **شراكات بين الجامعات والمجتمعات المحلية:** إطلاق مبادرات أكاديمية وبحثية تجمع الأقسام الجامعية المتخصصة في اللغات والأنثروبولوجيا مع ممثلي الأقليات، لإجراء بحوث مشتركة، وإعداد قواعد بيانات لغوية وثقافية معتمدة، وتطوير برامج تعليمية تستند إلى معرفة مجتمعية أصيلة.

سادساً: التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار

تُعدّ التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في مناطق الأقليات من الركائز الأساسية لترسيخ الاستقرار الاجتماعي وتعزيز حضور المجتمعات المتنوعة داخل الدولة العراقية. فسنوات الإرهاب والنزاعات المسلحة خلّفت دماراً واسعاً، وعطّلت البنى التحتية، ودفعت أعداداً كبيرة من أبناء الأقليات إلى النزوح أو الهجرة، ما أدى إلى تراجع قدراتهم الاقتصادية وتفكك نسيجهم المجتمعي. وتستدعي هذه الأوضاع تبنّي مقاربات شاملة تعيد الحياة إلى المناطق المنكوبة، وتمكّن المجتمعات من بناء اقتصاد محلي مستدام، وتوفّر فرص عمل عادلة، وتعزّز مشاركتهم في الدورة الاقتصادية الوطنية. ويركّز هذا المحور على مجموعة من السياسات العملية التي تستهدف إعادة الإعمار، وتمويل المشاريع، ودعم الاستثمارات، وحماية روّاد الأعمال، بما يضمن تنمية متوازنة تُرسّخ المساواة والعدالة وتعزز صمود الأقليات في موطنها التاريخي.

1- خطة إعمار خمسية لمناطق الأقليات المتضررة من الإرهاب: إعداد وتنفيذ خطة وطنية تمتد لخمس سنوات، تركّز على إعادة إعمار

المناطق التي شهدت دماراً واسعاً بسبب الإرهاب والنزاعات المسلحة، مثل سنجار، سهل نينوى، تلعفر، وبعض أحياء كركوك وبغداد. تشمل الخطة إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية (المياه، الكهرباء، الطرق، المدارس، المستشفيات)، وإعادة بناء المساكن المدمّرة، واستعادة الخدمات المحلية، بما يضمن عودة الحياة الطبيعية وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

2- تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة للشباب والنساء من الأقليات: إطلاق برامج تمويل ميسّرة وقروض بدون فوائد موجهة إلى روّاد الأعمال من الأقليات، لا سيما النساء والشباب، مع توفير التدريب المهني وبناء القدرات، وإقامة حاضنات أعمال في المناطق المتنوعة. يهدف هذا التوجه إلى تمكين المجتمعات محلياً، وخلق فرص عمل، وتطوير اقتصاد محلي مستدام يسهم في معالجة البطالة وتقليل الهجرة القسرية.

3- ضمان حصة عادلة للأقليات في العقود الحكومية: وضع آليات تنظّم عملية إدراج الشركات والمقاولين من الأقليات ضمن برامج الإعمار والتنمية، وتخصيص نسبة محددة من العقود الحكومية لهم، مع ضمان الشفافية والمنافسة العادلة. يشمل ذلك إنشاء سجل وطني للمؤسسات الاقتصادية العائدة لأبناء الأقليات، وتسهيل مشاركتهم في المناقصات العامة، بهدف إدماجهم اقتصادياً وتعزيز دورهم في التنمية الوطنية.

4- تطوير بنية تحتية اقتصادية مستدامة في المناطق المهمّشة: إنشاء مناطق تنمية اقتصادية خاصة في سنجار وسهل نينوى وتلعفر وغيرها، تتضمن شبكات نقل محسّنة، مراكز لوجستية، وحوافز

استثمارية، بما يشجع الشركات الوطنية والأجنبية على الاستثمار ويعيد دمج المناطق المتضررة في السوق الوطني.

5- معالجة آثار التهجير عبر دعم العودة الاقتصادية الآمنة: توفير منح مالية للأسر العائدة، مع دعم إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وفتح الأسواق المحلية، لتسهيل عودة سُبل العيش، وتقليل اعتماد المجتمعات على المساعدات الإنسانية.

6- برامج لإحياء الزراعة والصناعات التقليدية: إطلاق مبادرات لتطوير الزراعة في المناطق الريفية للأقليات، مثل دعم شبكات الري، توفير البذور المحسّنة، وتطوير الصناعات التقليدية (كالحرف اليدوية والصناعات الغذائية)، بما يحافظ على الهوية الثقافية ويوفّر مصادر دخل مستدامة.

7- ربط المناطق المتنوعة بشبكات الاستثمار الوطني: إدراج مناطق الأقليات ضمن خطط الاستثمار الحكومية الكبرى، وربطها بالممرات الاقتصادية، وبمشاريع التعدين، والطاقة المتجددة، والسياحة الدينية والتراثية، بهدف خلق فرص عمل وجذب الاستثمارات طويلة الأمد.

8- إنشاء صندوق وطني لإعادة الإعمار وتنمية الأقليات: تأسيس صندوق خاص يجمع التمويل الحكومي والدعم الدولي، ويُخصّص لبرامج الإعمار والتنمية الاقتصادية في مناطق الأقليات، مع ضمان إدارة شفافة ومتابعة ميدانية مستقلة.

9- دعم السياحة الدينية والتراثية كرافعة اقتصادية: تطوير البنى السياحية حول المزارات والمواقع الدينية والتراثية التابعة للأقليات (مثل لالش، أضرحة الشبك، أديرة سهل نينوى)، بما يشمل تحسين

الطرق، مراكز الزوار، والإرشاد السياحي، مما يخلق فرص عمل ويعزز الاقتصاد المحلي.

9- برامج مهارات رقمية وتدريب على الوظائف الحديثة: إطلاق مسارات تدريبية تستهدف شباب الأقليات لامتلاك مهارات تكنولوجيا المعلومات، التجارة الإلكترونية، والصناعات الحديثة، لإدماجهم في القطاعات الاقتصادية الجديدة وتقليل الفجوة الرقمية.

سابعاً: المشاركة السياسية

تُعدّ المشاركة السياسية للأقليات أحد الركائز الأساسية لترسيخ المواطنة المتساوية في العراق، وضمان تمثيل يعكس التنوّع الاجتماعي والثقافي الحقيقي للبلاد. فغياب التمثيل العادل، أو محدوديته، لا يُضعف حضور هذه المكوّنات في مراكز صنع القرار فحسب، بل يُسهم كذلك في تعميق الفجوات الاجتماعية وإدامة الشعور بالتهميش. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تبنّي حزمة من الإجراءات العملية التي تعزّز وصول الأقليات إلى المؤسسات المنتخبة، وتضمن مشاركتهم الفاعلة في رسم السياسات، وتوفّر لهم بيئة انتخابية عادلة وآمنة. ويهدف هذا المحور إلى وضع مسارات واضحة تعالج التحديات البنيوية والتنظيمية التي تعوق مشاركة الأقليات، وتدعم اندماجهم في العملية السياسية على المستويات كافة.

1. تعزيز التمثيل في المجالس المحلية من خلال آليات تمكين قانوني: مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بانتخابات المجالس المحلية لضمان تمثيل منصف وفعّال للأقليات، سواء عبر تخصيص مقاعد محددة (كوتا محلية) أو عبر تعديل أنظمة

الدوائر الانتخابية بما يضمن عدم تهميش المكوّنات صغيرة العدد. كما يشمل ذلك دعم القيادات المجتمعية، وتقديم برامج تدريب سياسي للشباب والنساء من الأقليات، وتمكينهم من الوصول إلى مواقع صنع القرار على المستويات المحلية والاتحادية.

2. تسهيل تسجيل الناخبين في المناطق التي شهدت نزوحاً واسعاً: اعتماد إجراءات مرنة وسريعة لضمان مشاركة أبناء الأقليات في العملية الانتخابية، خصوصاً في المناطق التي تعرّضت للنزوح والتهجير. تشمل هذه الإجراءات تبسيط متطلبات التسجيل، وإتاحة التسجيل الإلكتروني، وإنشاء مراكز متنقلة للوصول إلى المناطق النائية والمخيمات، والتنسيق مع السلطات المحلية لحسم الملفات الإدارية المتعلقة بإصدار الوثائق المدنية الناقصة أو المفقودة. يهدف ذلك إلى ضمان حق التصويت، وتعزيز شرعية التمثيل السياسي لهذه المكوّنات.
3. دعم الأحزاب والمؤسسات السياسية الناشئة: تقديم برامج لبناء القدرات التنظيمية والإدارية للأحزاب الصغيرة أو القوائم المحلية التي تمثّل الأقليات، بما يساعدها على خوض الانتخابات بفاعلية، ويعزز خيارات الناخبين بدل الاقتصار على القوائم الكبيرة.
4. تشجيع التحالفات العابرة للهويات الضيقة: تحفيز بناء تحالفات انتخابية وسياسية تجمع الأقليات مع قوى مدنية وديمقراطية واسعة، بما يزيد فاعلية التمثيل ويكسر العزل السياسي الذي يُفرض على المكوّنات الصغيرة.
5. ضمان التمثيل في اللجان النيابية والمحلية ذات الصلة: العمل على تخصيص مقاعد أو حصص تمثيلية للأقليات في اللجان التشريعية التي تناقش ملفات حساسة مثل الأمن، حقوق الإنسان، والمالية،

بما يمنح وجودهم أثراً مباشراً في صناعة السياسات.

6. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والشباب: إطلاق برامج تأهيل وتمكين تستهدف رفع نسبة مشاركة النساء والشباب من الأقليات في المجالس المحلية، ومنحهم فرصاً للوصول إلى مواقع قيادية داخل الأحزاب والمنظمات السياسية.
7. حماية المرشحين من الأقليات وضمان حرية الحملات الانتخابية: وضع ترتيبات أمنية خاصة لحماية المرشحين في المناطق التي تشهد تهديدات أو توترات، وتسهيل حملاتهم الانتخابية، مع منع أي تدخلات حزبية أو عشائرية قد تحد من حرية المنافسة.

ثامناً: العدالة الانتقالية والتعويض

يشكّل تعزيز العدالة الانتقالية وتوفير التعويض الشامل للأقليات في العراق خطوةً أساسية لإرساء حقوق الإنسان، وتصحيح الأضرار الناجمة عن سنوات طويلة من العنف والنزوح والتمييز. فقد شهدت العديد من المجتمعات الدينية والعرقية انتهاكات جسيمة شملت الإبادة الجماعية، والتهجير القسري، والمصادرة، والتعذيب، مما أدى إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية وتفكك النسيج المجتمعي. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المحور إلى وضع آليات متكاملة لضمان تحقيق العدالة، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وتعويض الضحايا مالياً وثقافياً، ودعم إعادة اندماجهم النفسي والاجتماعي والاقتصادي. كما يركّز على إشراك المجتمعات المتضررة في صياغة السياسات، والتصدي للعقبات المادية والإدارية، بما يضمن وصول برامج العدالة الانتقالية والتعويض إلى كل من يحتاج إليها، ويعزّز المصالحة المحلية والحفاظ على الذاكرة الجماعية للأقليات.

1. فتح ملفات الجرائم المرتكبة بحق الأقليات أمام جهات تحقيق مستقلة ومحاكم مختصة: تفعيل منظومة عدالة انتقالية شاملة من خلال إحالة الانتهاكات والجرائم ذات الطابع العرقي أو الديني أو الثقافي إلى لجان تحقيق مستقلة تراعي المعايير الدولية، وتشكيل هيئات قضائية مختصة قادرة على النظر في قضايا الإبادة الجماعية والتهجير القسري والتعذيب والانتهاكات الجسيمة. ويشمل ذلك توثيق الجرائم بطريقة احترافية، وضمان حماية الشهود، وإشراك ممثلي الأقليات في عمليات جمع الأدلة ورسم المسارات القضائية.
2. تعويضات مالية وغير مالية وإعادة الممتلكات المسلوبة: وضع إطار وطني شامل للتعويضات يقوم على مبادئ جبر الضرر، ويشمل تعويضات مالية مباشرة للمتضرّرين، وإعادة الممتلكات المصادرة أو المسلوبة، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية لاسترداد الأراضي والممتلكات. كما يتضمن التعويض غير المالي المتمثل بالاعتذار الرسمي، وتخليد الذاكرة الجماعية، وإنشاء مرافق تذكارية في المناطق التي شهدت انتهاكات واسعة.
3. برامج دعم نفسي واجتماعي للناجين وضحايا العنف الجماعي: تطوير برامج متخصصة للعلاج النفسي وإعادة التأهيل الاجتماعي للناجين من العنف الجماعي والاعتداءات الجنسية والتعذيب، بالتعاون مع وزارتي الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية. تشمل هذه البرامج تقديم جلسات علاج فردية وجماعية، وإعادة الاندماج المجتمعي، ودعم العوائل، وتوفير مراكز مختصة في المناطق المتضررة، إضافة إلى برامج تمكين اقتصادي تساعد الناجين على

استعادة حياتهم وإعادة بناء قدراتهم.

4. برامج العدالة المصغرة والمصالحة المحلية: إطلاق مبادرات مصالحة محلية بين المجتمعات المتضررة والجناة السابقين، تحت إشراف جهات محايدة، مع التركيز على إعادة بناء الثقة، وحل النزاعات المجتمعية الصغيرة، وتخفيف التوترات بين المجتمعات المختلفة.
5. تعويض رمزي وثقافي للضحايا: إضافة تعويضات غير مالية مثل منح فرص تعليمية للأبناء، منح أوسمة تقديرية للضحايا والناجين، وتأسيس معارض أو متاحف لتوثيق الانتهاكات وإحياء ذاكرة المجتمعات المتضررة.
6. دعم البرامج الاقتصادية للناجين: توفير قروض ميسّرة، وحاضنات مشاريع صغيرة، وبرامج تدريب مهني للضحايا والناجين، لضمان استعادة القدرة على العمل والعيش الكريم، وربط التعويضات بالتمكين الاقتصادي.
7. إشراك المجتمعات المحلية في صياغة السياسات: تفعيل آليات مشاركة ممثلي الأقليات في وضع خطط العدالة الانتقالية، واختيار نوع التعويضات، وتصميم البرامج الاجتماعية والنفسية، لضمان مراعاة الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المتضررة.
8. برامج دعم الضحايا في المناطق النائية: إنشاء مراكز متنقلة وخدمات إرشادية للضحايا في المناطق الريفية والنائية، لضمان وصولهم إلى العدالة والتعويض دون عقبات جغرافية أو إدارية.

تاسعاً: حماية التراث الديني والثقافي

يشكّل التراث الديني والثقافي للأقليات في العراق جزءاً أساسياً من

الهوية الوطنية والتاريخ المشترك، وحمايته ضرورة للحفاظ على التنوع والتعايش السلمي. فقد تعرّضت العديد من المواقع الدينية والأثرية للأقليات للدمار والإهمال نتيجة النزاعات والإرهاب، مما يستدعي تبني سياسات متكاملة لتوثيقها، ترميمها، وحمايتها. يركّز هذا المحور على إجراءات عملية تشمل تسجيل المواقع، إعادة التأهيل، دعم المتاحف والمراكز البحثية، الرقمنة، التوعية المجتمعية، والحفاظ على الحرف والفنون التقليدية، مع إشراك المجتمع المحلي والشركاء الدوليين لضمان حماية مستدامة للتراث.

1. تسجيل مواقع الأقليات في السجل الوطني للتراث الثقافي: إعداد قائمة وطنية شاملة تشمل جميع المواقع الدينية والتاريخية والتراثية العائدة للأقليات، بما في ذلك المعابد والكنائس والأديرة والمقابر والمواقع الأثرية، والعمل على تسجيلها رسمياً في السجل الوطني للتراث. ويشمل ذلك التعاون مع منظمة اليونسكو والمؤسسات الدولية لدراسة إمكانية إدراج بعضها ضمن قائمة التراث العالمي، وضمان توفير الحماية القانونية اللازمة لمنع الاعتداء أو التغيير غير المرخّص.
2. إعادة تأهيل المزارات والكنائس والأديرة والمعابد التي تعرّضت للتخريب: تنفيذ خطة إعادة إعمار متخصصة لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمواقع الدينية والتراثية بسبب الإرهاب أو التهميش أو الإهمال، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات مستقلة، والاستعانة بخبراء في الترميم والآثار، وتبنّي معايير دولية تضمن الحفاظ على الطابع المعماري والأثري للموقع. كما تشمل الخطة تأمين هذه المواقع، وإعادة إحيائها كمراكز روحية وثقافية ومجتمعية فاعلة.

3. دعم المتاحف المحلية ومراكز الأبحاث الخاصة بالتراث: تعزيز دور المتاحف المحلية في توثيق وعرض تاريخ المكوّنات المتنوعة، وتوفير التمويل والتجهيزات اللازمة لإدارة هذه المؤسسات وتطوير معروضاتها. كما يشمل ذلك دعم مراكز الأبحاث المعنية بالتراث الثقافي والديني من أجل إجراء الدراسات والمسوح الميدانية، وإصدار منشورات علمية، وبناء قاعدة بيانات وطنية للتراث غير المادي، بما يضمن استدامة المعرفة ونقلها إلى الأجيال القادمة.
4. إنشاء برامج تعليمية وتوعوية حول التراث: إدراج محتوى عن تاريخ وثقافة الأقليات في المناهج الدراسية، وتنظيم ورش عمل ومحاضرات في المدارس والجامعات لتعزيز الوعي بأهمية التراث الديني والثقافي وحمايته من الإهمال أو التخريب.
5. رقمنة التراث الديني والثقافي: إنشاء منصات رقمية لتوثيق المخطوطات، المخطوطات الدينية، الفنون الشعبية، الطقوس الاحتفالية، والمواقع الأثرية، بهدف حفظها رقمياً وإتاحتها للباحثين والأجيال القادمة.
6. حماية التراث من التهديدات الأمنية والطبيعية: وضع خطط شاملة لتأمين المواقع الدينية والثقافية ضد الاعتداءات، السرقة، والتخريب، وكذلك وضع برامج للصيانة الوقائية ضد التآكل الطبيعي والكوارث الطبيعية.
7. تشجيع السياحة الثقافية والدينية المسؤولة: تطوير برامج سياحية تعليمية حول مزارات الأقليات والمواقع التراثية، مع توفير خدمات إرشاد سياحي وتسهيلات لزيارة هذه المواقع، بما يخلق فرص عمل محلية ويعزز الوعي المجتمعي بأهمية التراث.

8. دعم الحرف والفنون التقليدية: تمويل المبادرات التي تهدف إلى صون الصناعات التقليدية والحرف اليدوية المرتبطة بالثقافات الدينية للأقليات، بما يضمن استمراريتها ويخلق فرص دخل مستدامة للأسر المحلية.
9. إشراك المجتمع المحلي في إدارة التراث: تأسيس مجالس محلية تشارك فيها المجتمعات المعنية لإدارة وحماية مواقعها التراثية، ووضع خطط للصيانة والإشراف على الأنشطة الثقافية والدينية، لضمان التزام المجتمع بحفظ تراثه.
10. الشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية: تفعيل التعاون مع اليونسكو، والمراكز البحثية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، لتقديم الخبرات التقنية، والتدريب، والمساعدات المالية في مشاريع حماية التراث، بما يعزز الحماية القانونية والفعلية للمواقع.

عاشراً: الشركاء المحليون والدوليون لتنفيذ البرنامج

يتطلّب تنفيذ البرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوع في العراق (2025–2030) شراكةً متعددةَ المستويات تتكامل فيها الأدوار بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية من جهة، وبين الجهات الدولية الداعمة من جهة أخرى. ويقوم هذا النموذج التشاركي على مبدأ أن حماية التنوع ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي عملية مركّبة تتطلب تنسيقاً سياسياً وإدارياً وأمنياً وثقافياً واقتصادياً. ومن شأن هذا التكامل أن يعزّز قدرة الدولة على تحويل الأطر الدستورية والمعايير الدولية إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ، تُعالج التحديات المتراكمة وتستجيب للضرورات الملحّة للمجتمعات المتضررة من النزاعات والتمييز.

ويعتمد البرنامج في هذا السياق على منظومة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين لضمان التخطيط الشامل، والمتابعة الدقيقة، والرصد المبكر، والاستجابة الفاعلة لاحتياجات الأقليات. فالشراكة المحلية تتيح فهماً تفصيلياً للواقع الاجتماعي والأمني والثقافي، بينما يوفر التعاون الدولي الخبرات التقنية، والدعم المؤسسي، والمعايير المعتمدة عالمياً في إدارة التنوع، والحد من خطاب الكراهية، وتعزيز العدالة الانتقالية، وحماية التراث، وإعادة الإعمار. إن الجمع بين هذين المستويين من الشراكة يمكّن الدولة من بناء سياسات مستدامة تتجاوز الحلول الوقتية، وتُسهم في تعزيز الثقة، وترسيخ دولة المواطنة، وتحويل التنوع إلى رصيد تنموي واستراتيجي داعم للاستقرار الوطني.

1. الشركاء على الصعيد المحلي

على الصعيد المحلي، تتبوأ الحكومة الاتحادية موقع القيادة والمحورية في تنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى حماية التنوع وتعزيز التعايش بين المكوّنات المختلفة. وتلعب مؤسساتها الدستورية والتنفيذية دوراً محورياً في هذا السياق، وعلى رأسها مكتب رئيس مجلس الوزراء، والبرلمان، ووزارات حيوية تشمل الداخلية، الدفاع، التخطيط، الثقافة، التربية والتعليم العالي، الهجرة، والعمل، والمالية. هذه المؤسسات تشكل الإطار الرسمي الذي ينسق السياسات العامة ويضمن دمج حقوق الأقليات في التخطيط والتنفيذ.

إلى جانب الحكومة المركزية، تُعدّ حكومات المحافظات عناصر فاعلة لا غنى عنها، خصوصاً في المحافظات المتنوعة ديموغرافياً مثل نينوى

وكركوك وبغداد وصلاح الدين، إضافة إلى إقليم كردستان، حيث تتنوع التحديات والاحتياجات بحسب التركيبة السكانية والثقافية لكل منطقة.

كما يمثل قادة المجتمعات المحلية والهيئات الدينية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة شركاء أساسيين في هذه العملية، ليس فقط في تنفيذ البرامج، بل أيضاً في رصد الاحتياجات الواقعية، تعزيز الحوار بين المكونات المختلفة، وبناء الثقة بين الدولة ومواطنيها. هذه الشراكة متعددة المستويات تعكس إدراكاً متقدماً بأن حماية التنوع وتحقيق التعايش السلمي يتطلب تضافر الجهود الرسمية والشعبية، لضمان أن تكون السياسات أكثر فعالية وقرباً من الواقع الاجتماعي والثقافي المتنوع للعراق.

2. الشركاء على الصعيد الدولي

على الصعيد الدولي، يقوم البرنامج على بناء شراكات استراتيجية متينة مع مجموعة واسعة من المؤسسات والهيئات الأممية والدولية، بهدف تعزيز قدرات الدولة العراقية في حماية التنوع وضمان حقوق جميع المكوّنات. في هذا الإطار، تتعاون الحكومة مع بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واليونيسف، ومنظمة اليونسكو، إضافة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لتوفير الدعم الفني، وتعزيز المراقبة الدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذ برامج تنموية شاملة.

إلى جانب الأمم المتحدة، يشكل التعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووكالات التنمية الدولية الأخرى مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، فضلاً عن برامج المساعدات

الثنائية، ركائز أساسية لتوفير التمويل التقني والمالي، وتبادل الخبرات، ونقل أفضل الممارسات العالمية. هذا التعاون الدولي يتيح للإطار الوطني الاستفادة من التجارب الدولية في مجالات الحوكمة، حماية حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، وصون التراث الثقافي، مما يسهم في تطوير برامج أكثر فاعلية وقابلة للاستدامة، ويعزز قدرة العراق على تلبية احتياجات مجتمعاته المتنوعة بطريقة شاملة وعادلة.

3. الشراكات المتكاملة: ضمان حماية الأقليات وتعزيز الاستقرار والتنمية

بذلك، يقوم البرنامج على بناء شبكة شراكات مترابطة تجمع بين المستوى المحلي والدولي، بما يضمن تنفيذاً فعالاً ومستداماً لمبادئ حماية الأقليات وتعزيز حقوق الإنسان. هذه الشبكة تشمل مؤسسات الدولة الاتحادية وحكومات المحافظات، وقادة المجتمعات المحلية، والهيئات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة، إلى جانب شركاء دوليين من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ووكالات التنمية الدولية الأخرى.

تكمن أهمية هذه الشبكة في قدرتها على تعزيز الكفاءة المؤسسية للدولة، من خلال توفير الدعم الفني والمالي، وتبادل الخبرات، ونقل أفضل الممارسات العالمية، مما يرفع من مستوى التخطيط والتنفيذ على الأرض. كما تسهم الشراكات في بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، وتطوير برامج تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة، لا سيما في المحافظات المتنوعة مثل نينوى وكركوك وبغداد وإقليم كردستان.

علاوةً على ذلك، يعزز البرنامج الاستقرار المجتمعي والتنمية الشاملة، إذ توفر هذه الشراكات إطاراً متكاملاً للتدخلات التنموية والاجتماعية والحقوقية، مما يخلق بيئة داعمة للعيش المشترك، ويحد من آثار التهميش والإقصاء، ويضمن استمرار جهود حماية الأقليات على المدى الطويل. بهذا الشكل، يصبح البرنامج نموذجاً متقدماً في دمج الحوكمة الرشيدة مع حماية التنوع المجتمعي والتنمية المستدامة.

حادي عشر: السياسة الخارجية ودعم الأقليات والجاليات العراقية في الخارج

يهدف هذا المحور إلى تحويل السياسة الخارجية إلى رافعة لحماية الأقليات، وبناء جسور بين الدولة العراقية والجاليات في الخارج، واستثمار قوة التنوع العراقي على الساحة الدولية، بما يعزز صورة العراق ويعيد الاعتبار لمواطنيه في الخارج.

في هذا السياق، يمثّل العراقيون في الخارج امتداداً طبيعياً للتنوّع الوطني وركناً مهماً من قوة العراق الناعمة، كما تشكّل الجاليات المتعددة الأصول الدينية والقومية رصيداً معرفياً واقتصادياً وثقافياً لا غنى عنه. ولتحقيق حماية كاملة للأقليات وتعزيز حضورها، يتطلب البرنامج الحكومي تبنّي سياسة خارجية فعّالة تقوم على المحاور الآتية:

1. **حماية حقوق الجاليات والأقليات العراقية في الخارج**

من خلال تفعيل دور السفارات والقنصليات في متابعة قضايا المواطنين، وخصوصاً أبناء الأقليات المعرضين للتمييز أو ضعف التمثيل، مع تخصيص وحدات دبلوماسية متخصصة تعنى بشؤون الأقليات لتقديم الدعم القانوني والاستشاري عند الحاجة.

2. **تعزيز ارتباط المهاجرين ببلدهم الأم**

من خلال تنظيم برامج سنوية للقاءات الجاليات وربطها بالمؤسسات الوطنية، وإنشاء منصات رقمية للتواصل مع وزارة الخارجية لتسهيل تقديم الخدمات والشكاوى والاقتراحات، بالإضافة إلى دعم مبادرات «دبلوماسية الجاليات» لإبراز التنوع الثقافي العراقي على المستوى العالمي. دعم عودة الكفاءات وأبناء الأقليات الراغبين بالاستثمار أو العودة

3. **إعادة الاعتبار للمواطنين العراقيين في الخارج**

من خلال معالجة الملفات العالقة المتعلقة بالهجرة القسرية واللجوء والتنسيق مع الدول المضيفة لضمان حقوقهم القانونية والاجتماعية، وتبسيط الإجراءات القنصلية كإصدار الوثائق، تسجيل الولادات، وتحديث السجلات المدنية دون تعقيد أو تأخير، بالإضافة إلى ضمان تمثيل الجاليات في المنتديات الوطنية الكبرى والمشاورات المتعلقة بالسياسات العامة.

4. **دعم عودة الكفاءات والمستثمرين العراقيين في الخارج**

من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات استثمارية، وربط مهارات وكفاءات العراقيين بالخارج بخطط التنمية الوطنية، خصوصاً في مجالات التراث والثقافة واللغات والتعليم، مع توفير مسارات ميسّرة للعودة الآمنة والطوعية، لا سيما للمجتمعات التي هاجرت بسبب العنف. الدبلوماسية الثقافية بوصفها أداة لتعزيز التنوّع

5. تطوير شراكات دولية لحماية التنوع

من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية لتعزيز حقوق الأقليات العراقية في الدول المضيفة، وإطلاق مبادرات ثقافية مشتركة تسلط الضوء على التراث العراقي المتعدد، مع إدماج ملف حماية الأقليات ضمن الحوارات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف.

6. تفعيل الدبلوماسية الثقافية لتعزيز التنوّع

من خلال دعم المتاحف والمراكز الثقافية العراقية في الخارج لتكون منصات لعرض التاريخ والتراث العراقي المتعدد، وتشجيع تعليم اللغات التراثية لأبناء الجاليات للحفاظ على هويتهم الثقافية وتعزيز انتمائهم الوطني، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات مثل «أسبوع التنوع العراقي» على المستوى العالمي لإبراز التنوع الديني والعرقي والثقافي للعراق، وتعزيز الحوار الثقافي مع الدول الأخرى، ودعم المبادرات الفنية، المسرحية، والموسيقية التي تجسد تعددية المجتمع العراقي، بما يسهم في بناء صورة إيجابية وداعمة للتنوع العراقي على الساحة الدولية.

ثاني عشر: آليات الرصد والتقييم

يشكّل الرصد والتقييم عنصراً أساسياً لضمان فاعلية سياسات حماية الأقليات في العراق، وقياس مدى تحقيق الأهداف في مجالات الأمن، التعليم، التنمية الاقتصادية، العدالة الانتقالية، التراث، والمشاركة السياسية. ويستند هذا المحور إلى منهجية شاملة تجمع بين البيانات

الرسمية، المشاركة المجتمعية، والتقييم المستقل لضمان الشفافية والمساءلة.

1. مؤشرات أداء سنوية وتقارير حكومية:

وضع مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لكل قطاع من قطاعات البرنامج، تشمل التمثيل السياسي، الحماية الأمنية، التعليم والثقافة، التنمية الاقتصادية، العدالة الانتقالية، وحماية التراث. تُجمع البيانات دورياً وتُعالج في تقرير سنوي رسمي يُنشر للعموم، مع عرض الإنجازات والتحديات والتوصيات لتحسين الأداء.

2. وحدة رصد مستقلة للأقليات:

تأسيس فريق مختص داخل الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات مسؤول عن جمع البيانات، متابعة الانتهاكات، ورصد مؤشرات الأداء بشكل دوري ومستقل، مع ضمان حيادية النتائج ودقتها.

3. اجتماعات تنسيقية فصلية:

تنظيم اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر بين الهيئة الاتحادية ومجلس الوزراء لمراجعة تنفيذ السياسات، مناقشة المعوقات، واتخاذ إجراءات تصحيحية، بما يضمن تنسيق الجهود بين الوزارات والمحافظات والالتزام بالخطة الوطنية.

4. تقارير شفافة للبرلمان والمجتمع المدني:

إعداد تقارير مفصّلة للبرلمان والمنظمات غير الحكومية، تشمل بيانات موضوعية وتحليلات وتوصيات، لإتاحة إشراك المجتمع المدني في

تقييم السياسات ودعم الحوار المجتمعي حول حماية الأقليات وتعزيز التعايش.

5. **نظام تنبيهات مبكرة:**

إطلاق آلية لرصد المخاطر والانتهاكات في الوقت الفعلي، مثل التمييز، الاعتداءات على التراث، أو إخفاقات تقديم الخدمات، مع إصدار تنبيهات عاجلة للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات فورية.

6. **تقييم خارجي مستقل:**

الاعتماد على فرق تقييم محايدة محلية ودولية لإجراء مراجعات دورية، والتحقق من صحة البيانات، وقياس أثر السياسات على حياة الأقليات، بما يعزز مصداقية الرصد ويتيح تحسين الخطط.

7. **منصة رقمية للرصد والمشاركة:**

إنشاء بوابة رقمية مفتوحة تتيح للأقليات والمجتمع المدني والباحثين تقديم البلاغات، متابعة التقدم، والاطلاع على التقارير، بما يعزز الشفافية ويشرك المواطنين في تقييم الأداء.

8. **ورش عمل تقييمية دورية**:

تنظيم ورش عمل نصف سنوية مع ممثلي الأقليات والجهات الحكومية لمراجعة المؤشرات، تبادل الملاحظات، واقتراح تعديلات على السياسات وفق المعطيات الميدانية.

9. **نشر قصص نجاح ومبادرات نموذجية:**

إبراز الإنجازات والممارسات الفاعلة ضمن التقارير الرسمية لتشجيع التعلم

من التجارب الناجحة وتحفيز الجهات المعنية على تبني حلول مماثلة في مناطق أخرى.

ثالث عشر: آليات تنفيذ البرنامج الحكومي والجهات المسؤولة عن تطبيقه

يعتمد تنفيذ البرنامج الحكومي لحماية الأقليات (2025–2030) على منظومة متكاملة من الآليات المؤسسية والتشريعية والأمنية والتنموية، تُنفَّذ بالشراكة بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية، تحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الوزراء.

وتشمل هذه الآليات ما يأتي:

أولاً: القيادة والتنسيق الحكومي

يتولى مكتب رئيس مجلس الوزراء الإشراف العام على التنفيذ، من خلال الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات التي تشكل البنية المؤسسية الرئيسة للبرنامج، وتضم وحدات للرصد، والشكاوى، والسياسات، والتراث، والتعليم، والتنمية. وتُساندها اللجنة الوزارية المشتركة التي تضم وزارات: الداخلية، الدفاع، الثقافة، التربية، التخطيط، المالية، الهجرة والمهجرين، العمل والشؤون الاجتماعية، والخارجية، وتجتمع بشكل فصلي لمراجعة التقدم ومعالجة المعوّقات. كما تُشكل خلايا تنفيذ محلية في المحافظات المتنوّعة بالتنسيق مع الحكومات المحلية.

ثانياً: التشريعات والتنظيم

تعمل وزارة العدل بالتنسيق مع مجلس الوزراء والبرلمان على تشريع

قانون حماية الأقليات وتطوير الإطار القانوني لمكافحة خطاب الكراهية. وتتولى الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات إدارة آلية الشكاوى الوطنية عبر منصة رقمية وخط ساخن، بينما تتولى وزارة الهجرة والمهجرين والسلطة القضائية تبسيط إجراءات إعادة الممتلكات وتعويض المتضررين.

ثالثاً: الحماية والأمن

تُشرف وزارة الداخلية على إنشاء وحدات شرطة محلية متعددة المكونات، وتطبيق خطط حماية دور العبادة والمواقع التراثية، وتطوير نظام إنذار مبكر لرصد التوترات. وتساهم وزارة الدفاع في تأمين المناطق الهشة ومنع السلاح غير الرسمي، فيما تتولى وزارة الهجرة برامج حماية العائدين وتنظيم ممرات الإخلاء في حالات الطوارئ.

رابعاً: التعليم والثقافة وتعزيز الهوية

تتولى وزارة التربية مراجعة المناهج وإدماج قيم المواطنة والتنوّع وتطبيق التعليم باللغة الأم، فيما تدير وزارة الثقافة عبر هيئاتها المختصة معاهد اللغات والتراث وبرامج الرقمنة. وتطبّق الوزارتان لوائح منع التمييز داخل المؤسسات التعليمية، مع تطوير المدارس في مناطق الأقليات.

خامساً: التنمية وإعادة الإعمار

تقود وزارة التخطيط ووزارة الإعمار والإسكان إعداد خطة الإعمار الخمسية للمناطق المتضررة، في حين توفّر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتعمل وزارة المالية على تخصيص حصة عادلة من العقود الحكومية لمؤسسات الأقليات، بينما تتولى هيئة الاستثمار الوطنية إنشاء مناطق تنمية اقتصادية خاصة وتنشيط السياحة الدينية والتراثية بالتنسيق مع وزارة الثقافة والمحافظات المعنية.

سادساً: المشاركة السياسية

تتولى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مراجعة نظام الكوتا والدوائر الانتخابية، وتسهيل تسجيل النازحين، وضمان نزاهة العملية الانتخابية. كما توفر وزارة الداخلية الحماية للمرشحين والمراكز الانتخابية، فيما تسهم وزارة الشباب والرياضة ووزارة الثقافة في برامج بناء القدرات السياسية للمكوّنات الصغيرة.

سابعاً: العدالة الانتقالية وجبر الضرر

تتولى السلطة القضائية إنشاء هيئات تحقيق ومحاكم مختصة بجرائم الإبادة والتهجير، بينما تدير وزارة العدل ولجنة التعويضات برامج التعويض المالي وإعادة الممتلكات. وتوفر وزارة الصحة برامج الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وتدعم وزارة الهجرة والحكومات المحلية مبادرات المصالحة المجتمعية. فضلا عما تضطلع به مديرية شؤون الناجيات الإيزيديات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ثامناً: حماية التراث الديني والثقافي

تعمل وزارة الثقافة عبر هيئة الآثار والتراث على تسجيل المواقع الدينية والتراثية، وترميمها، ورقمنتها، وإشراك المجتمعات المحلية في إدارتها. وتنسّق الوزارة مع وزارة الخارجية لإدراج المواقع العراقية على قوائم

اليونسكو وتعزيز التعاون الدولي.

تاسعاً: البعد الخارجي والسياسة الدبلوماسية

تتولى وزارة الخارجية إنشاء وحدات دبلوماسية مختصة بشؤون الأقليات والجاليات، وإطلاق منصات رقمية للتواصل معها، وتنفيذ دبلوماسية ثقافية تُبرز التنوّع العراقي عالمياً. كما تنسّق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع الحماية والتنمية.

عاشراً: الرصد والتقييم والمتابعة

تتولى الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات إعداد مؤشرات الأداء السنوية وإصدار التقرير الحكومي الموحد، وتشرف على وحدة رصد مستقلة تجمع البيانات وتقيم التقدّم. وتُعقد اجتماعات مراجعة فصلية برئاسة مجلس الوزراء، مع رفع تقارير للبرلمان والمجتمع المدني، واعتماد نظام تنبيهات مبكرة وتقييم خارجي مستقل. كما تُدار منصة رقمية مفتوحة للرصد والمشاركة المجتمعية.

رابع عشر: الإطار الزمني لتنفيذ برنامج حماية الأقليات والتنوّع (2025–2030)

يعتمد تنفيذ البرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوّع في العراق (2025–2030) على خطة زمنية متدرجة تم تصميمها لضمان الانتقال من مرحلة التأسيس والتشريع، إلى مرحلة التوسع والتعمق، وصولاً إلى تحقيق الاستدامة والاندماج الكامل. وتستند هذه الخطة إلى منهجية واقعية توازن بين الاحتياجات العاجلة للمكوّنات المتضررة وبين متطلبات

بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية التنوع على المدى الطويل. وتُقسَّم الأطر الزمنية إلى ثلاث مراحل: قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى، يُنفَّذ خلالها العمل التشريعي والأمني والتنموي والثقافي والسياسي بطريقة تصاعدية تضمن ترسيخ المواطنة المتساوية وتعزيز الاستقرار المجتمعي. وتمثل هذه الأطر خارطة طريق عملية لتحويل الرؤية إلى نتائج ملموسة تعيد الثقة بين الدولة والمجتمعات وتؤسس لمستقبل يضمن الحماية والعدالة والاندماج لجميع المكونات العراقية.

1- الإطار الزمني القصير (السنة 1–2: 2025–2026)

الهدف: بناء الأساس التشريعي والمؤسسي والأمني لإطلاق البرنامج

يمثل الإطار الزمني القصير المرحلة التأسيسية للبرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوع، وهو حجر الأساس الذي تُبنى عليه جميع المراحل اللاحقة. وتركّز هذه الفترة على وضع الإطار القانوني والمؤسسي الأولي، وتعزيز البيئة الأمنية، وتهيئة المؤسسات التربوية والتنموية لإطلاق البرنامج بشكل فعّال. وتتميز هذه المرحلة بطابعها العملي السريع، إذ تهدف إلى تثبيت الأسس التشريعية، وتفعيل الهياكل التنفيذية، والشروع في بناء منظومة حماية شاملة قادرة على الاستجابة للاحتياجات العاجلة للمكوّنات المتضررة. كما تشهد هذه الفترة إطلاق برامج الإعمار الأولى، وتأسيس آليات الرصد والشكاوى، والبدء في إصلاحات التعليم والثقافة، تمهيداً لمرحلة توسّع أعمق في السنوات التالية

تشريعات وتنظيم	-إقرار قانون حماية الأقليات. -تعديل مواد القانون الجنائي لمكافحة خطاب الكراهية -تأسيس الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات وآلية الشكاوى الوطنية.
الأمن وحماية لمجتمعات	-إنشاء وحدات شرطة محلية متعددة المكونات في سهل نينوى، سنجار، تلعفر، كركوك. -وضع خطة حماية دور العبادة والمواقع التراثية. -إطلاق برامج تدريب الأمن على حقوق الإنسان.
التعليم والثقافة	-إطلاق عملية مراجعة المناهج لإدماج قيم المواطنة والتنوع. -بدء التعليم باللغة الأم في المدارس الجاهزة. -إطلاق برامج مكافحة التمييز داخل المؤسسات التعليمية.

التنمية الاقتصادية	-بدء خطة الإعمار الخمسية لمناطق الأقليات. -إطلاق برامج القروض الصغيرة للشباب والنساء. -وضع آليات إشراك الأقليات في العقود الحكومية.
العدالة الانتقالية	-تشكيل هيئات التحقيق والمحاكم المختصة بالجرائم ضد الأقليات. -إطلاق برنامج التعويضات الأولي وإعادة الممتلكات.
الشراكات والرصد	-تأسيس وحدة الرصد المستقلة. -إطلاق المنصة الرقمية للرصد والشكاوى. -بدء اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بشكل فصلي.

2- الإطار الزمني المتوسط (السنة 3–4: 2027–2028)

الهدف: توسيع البرامج وتعميق المشاركة المجتمعية وتعزيز التنمية وإعادة الإعمار.

يمثل الإطار الزمني المتوسط مرحلة الانتقال من التأسيس إلى التوسع، حيث تُبنى الخطوات التنفيذية على ما تحقق خلال السنوات الأولى، ليبدأ البرنامج بالانتشار الفعلي على مستوى المجتمعات والمناطق المستهدفة. وفي هذه المرحلة، تركز الحكومة على ترسيخ الأمن

المجتمعي عبر توسيع انتشار الوحدات الشرطية المتعددة المكونات وتفعيل نظام الإنذار المبكر، بالتوازي مع إطلاق مسارات تعليمية وثقافية تعزز الهوية الوطنية وتدعم التنوع بوصفه رصيداً حضارياً. كما تشهد هذه الفترة توسيع مشاريع الإعمار والتنمية الاقتصادية، وإنشاء مناطق تنمية خاصة تُمكّن المجتمعات من استعادة قدراتها الإنتاجية. ويترافق ذلك مع تعزيز المشاركة السياسية للمكونات الصغيرة، ودعم برامج العدالة الانتقالية، ورعاية مشاريع حماية التراث وترميم المواقع التاريخية. ويهدف هذا الإطار إلى تعميق مشاركة الأقليات في الحياة العامة، وتوسيع نطاق الحماية والتنمية، ووضع الأسس لبناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً في المرحلة النهائية من البرنامج.

الأمن والحماية	-اكتمال انتشار وحدات الشرطة المتعددة المكونات في جميع المناطق المستهدفة. -تشغيل نظام الإنذار المبكر للنزاعات على مستوى وطني
التعليم والثقافة والهوية	-تنفيذ المناهج الجديدة في جميع المراحل الرئيسية. -تأسيس المعاهد الثقافية واللغوية الوطنية -رقمنة نسبة كبيرة من التراث واللغات المهددة بالاندثار

التنمية الاقتصادية	-استكمال المرحلة الثانية من مشاريع الإعمار الأساسية (الكهرباء الماء، المدارس، المستشفيات (. -تشغيل مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة في سنجار وسهل نينوى. -زيادة الاستثمار الدولي عبر الصندوق الوطني لإعادة الإعمار.
المشاركة السياسية	-مراجعة الكوتا المحلية والدوائر الانتخابية. -ارتفاع نسبة مشاركة النساء والشباب من الأقليات في السياسة.
العدالة الانتقالية	-استكمال ملفات التعويض. -توسيع برامج الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. -تنفيذ مبادرات المصالحة المحلية في المناطق المتضررة.
حماية التراث	-إعادة تأهيل المواقع التراثية الكبرى (معبد لالش – الأديرة والكنائس التاريخية في سهل نينوى والموصل – مواقع الشبك – مواقع المندائيين، مواقع للزرادشتيين). -إنشاء متاحف محلية للمجتمعات الأصيلة.

3- الإطار الزمني الطويل (السنة 5: 2029–2030)

الهدف: تحقيق الاستدامة، وضمان دمج الأقليات في التنمية الوطنية، واستكمال البعد الخارجي.

يمثل الإطار الزمني الطويل المرحلة النهائية والحاسمة من البرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوع، حيث تنتقل الجهود من نطاق التنفيذ المرحلي إلى تحقيق الاستدامة المؤسسية والاجتماعية. وفي هذه المرحلة، تركز الحكومة على تثبيت الهياكل الدائمة، وإجراء التقييم الشامل لجميع السياسات، وضمان ترسيخ آليات الحماية كجزء أصيل من منظومة الدولة. كما تهدف المرحلة إلى دمج مناطق الأقليات بالكامل في الدورة الاقتصادية الوطنية بعد استكمال مشاريع الإعمار، وتعزيز حضور التعليم والثقافة واللغات المحلية بشكل مستدام. ويتزامن ذلك مع استكمال مسار العدالة الانتقالية وإغلاق ملفات التعويضات والمصالحة، إضافة إلى توسيع البعد الخارجي عبر بناء شبكات دبلوماسية فاعلة تعزز حماية الجاليات وتبرز التنوع العراقي عالمياً. وبهذا، يشكّل هذا الإطار تتويجاً للجهود المبذولة خلال السنوات السابقة، وانتقالاً نحو عراق أكثر استقراراً ومواطنة وشمولاً لجميع مكوّناته.

سياسات الدولة والاستدامة	-تحويل الهيئة الاتحادية لحماية الأقليات إلى مؤسسة دائمة. -مراجعة شاملة لجميع المؤشرات والبرامج، وإصدار تقرير وطني ختامي.

التنمية والاستثمار	-اكتمال خريطة الإعمار الخمسية لمناطق الأقليات. -استثمار مناطق الأقليات ضمن الممرات الاقتصادية الوطنية.
التعليم والثقافة	-اكتمال رقمنة أغلب اللغات والتراث للأقليات. -استدامة التعليم باللغة الأم في المدارس والمعاهد.
العدالة الانتقالية	-إغلاق غالبية ملفات التعويضات وإعادة الممتلكات. -ترسيخ ممارسات المصالحة المجتمعية.
البعد الخارجي	-تشغيل وحدات دبلوماسية خاصة بشؤون الأقليات والجاليات في كل السفارات. -تنظيم أسبوع التنوع العراقي العالمي سنوياً. -جذب كفاءات ومهارات الجاليات للمشاركة في التنمية داخل العراق.

العراق بعد 2030: دولة مؤسسات واندماج وحماية للتنوع

يمثّل تنفيذ البرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوع (2025–2030) خطوة تأسيسية نحو بناء عراق جديد تُصبح فيه المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص أسساً ثابتة في بنية الدولة. ومع اكتمال مسار هذا البرنامج، تتهيأ البلاد للانتقال إلى

مرحلة أكثر استقراراً ونضجاً مؤسسياً، تتجسد فيها نتائج الإصلاحات التشريعية والتنموية والأمنية والثقافية التي أُطلقت خلال السنوات الخمس. وفي هذا الإطار، ترسم الوثيقة تصوراً للعراق بعد عام 2030 بوصفه دولة مؤسسات راسخة، وبيئة آمنة حاضنة للتنوع، ومجتمعاً أكثر اندماجاً وثقة.

وتعكس النقاط التالية أبرز ملامح هذه المرحلة المستقبلية، استناداً إلى ما يُتوقع أن يُنجز خلال الفترة الزمنية للبرنامج وما سيترتب عليها من تحولات بنيوية في الدولة والمجتمع:

1) بحلول عام 2030، يتوقع أن يكون العراق قد انتقل إلى مرحلة جديدة تُصبح فيها حماية الأقليات جزءاً ثابتاً من بنية الدولة، عبر مؤسسات دائمة تمتلك صلاحيات واضحة للرصد والاستجابة والتمكين.
2) كما ستكون المناطق المتضررة قد أُعيد إعمارها بالكامل وربطها اقتصادياً ببقية المحافظات، بما يضمن عودة الاستقرار وخلق فرص تنمية مستدامة.
3) وسيؤدي تحسين النظام الانتخابي وتمكين المكوّنات الصغيرة إلى تمثيل سياسي عادل ومستقر يعكس التنوّع الحقيقي للمجتمع العراقي.
4) وفي الجانب الأمني، سيسهم انتشار الشرطة متعددة المكوّنات ونظام الإنذار المبكر في بناء منظومة أمنية موثوقة تحظى بثقة جميع المواطنين.

5) أما التراث الثقافي والديني للأقليات فسيكون مُصاناً ومُرقمناً بشكل يضمن استدامة الذاكرة الجمعية ونقلها للأجيال المقبلة.

ونتيجة لهذه التحولات، سيشهد العراق اندماجاً حقيقياً لمختلف المكوّنات في مؤسسات الدولة والمجتمع، بحيث يشعر كل فرد بأنه جزء أصيل من وطن يقوم على المساواة والاعتراف والشراكة.

الخاتمة

يقدّم البرنامج الحكومي لحماية الأقليات والتنوع في العراق (2025–2030) إطاراً وطنياً متكاملاً يهدف إلى ترجمة الالتزامات الدستورية والمعايير الدولية إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ، تستجيب للتحديات المتراكمة التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية. وقد حاول البرنامج، عبر محاوره المختلفة، وضع رؤية شاملة تُعلي من مبادئ المواطنة المتساوية، وتواجه الممارسات التي أدت إلى التهميش، والانتهاكات، والتهجير القسري، وتراجع الثقة بين المواطنين والدولة.

وانطلاقاً من الإطارين الدولي والدستوري، يسعى البرنامج إلى تعزيز حماية الهوية الثقافية والدينية واللغوية للمكوّنات العراقية الأصيلة، وضمان مشاركتها السياسية، وتوفير بيئة آمنة تتيح لها العيش المشترك والمساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية. كما يركّز على بناء منظومة أمنية عادلة، وتطوير التعليم، وصون التراث، وتمكين المرأة والشباب داخل الأقليات، فضلاً عن وضع سياسات واضحة لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ويولي البرنامج أهمية خاصة للجاليات العراقية في الخارج، باعتبارها امتداداً طبيعياً للتنوّع الوطني وركناً من قوة العراق الناعمة. ويسعى إلى تعزيز حقوق العراقيين في الخارج، وربطهم بوطنهم الأم، ودعم عودة الكفاءات والمستثمرين، وإبراز التراث والتنوع العراقي على المستوى الدولي من خلال الدبلوماسية الثقافية والشراكات الدولية.

ويهدف ذلك إلى تحويل السياسة الخارجية إلى أداة فعّالة لحماية الأقليات، وبناء جسور مستدامة بين الدولة والجاليات، وتعزيز صورة العراق كدولة تحترم التنوع وتحوّله إلى مورد قوة واعتبار عالمي لمواطنيها.

ويمتد تنفيذ هذا البرنامج على مدى خمس سنوات (2025–2030)، وفق أطر زمنية مرحلية واضحة، تتيح للحكومة الانتقال من مرحلة التأسيس والتشريع إلى مراحل بناء المؤسسات، ثم التنفيذ المتدرج، وصولاً إلى التقييم النهائي في عام 2030. ويقوم هذا الإطار الزمني على محطات متابعة سنوية وفصلية، تسمح بقياس التقدم، ومعالجة التحديات، وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن المدى الزمني المحدد.

إن ما يميّز هذا البرنامج هو شموليته واعتماده على منهجية قائمة على التكامل بين التشريع والمؤسسة والتنفيذ، بما يسمح بتأسيس مرجع حكومي موحّد يمكن البناء عليه في السنوات المقبلة. كما يتبنى البرنامج أدوات للرصد والتقييم تضمن قياس التقدم، وتصحيح المسارات، وتوسيع المشاركة المجتمعية، بما يعزّز الثقة ويحقق الشفافية والمساءلة.

ويؤكد البرنامج أن حماية الأقليات ليست عبئاً على الدولة، ولا مطلباً لفئة على حساب أخرى، بل هي شرط أساسي لبناء عراق مستقر، مزدهر، وديمقراطي، قادر على تحويل تنوعه التاريخي إلى مورد قوة وطنية. فالتعددية ليست مجرد حقيقة اجتماعية، بل ركيزة حضارية تستحق الرعاية، والاستثمار، والحماية.

وبذلك، يمثّل هذا البرنامج خطوة استراتيجية نحو ترسيخ دولة المواطنة وسيادة القانون، وبناء مجتمع يضمن فيه الجميع، بلا استثناء، الحقوق نفسها، والكرامة نفسها، والفرص نفسها، داخل العراق وخارجه. ويشكّل بداية عملية لإعادة تشكيل علاقة الدولة بمكوّناتها كافة، على أساس العدالة، والاعتراف، والشراكة، بما يمهّد الطريق لأجيال قادمة تنعم بالطمأنينة، والعيش المشترك، والانتماء إلى وطن يحترم الجميع ويحتضنهم، ويعزّز حضور العراق ودوره في المجتمع الدولي.

ملحق رقم (3) السياسات العامة والسياسة الخارجية

1- جدول مؤشرات التعاون في العلاقات الخارجية

الهدف	ملف التعاون	أداة التنفيذ	مؤشر القياس	وحدة القياس	الأثر الاستراتيجي
تحييد الصراعات	الحوار السياسي	لجان مشتركة	عدد الاجتماعات السنوية	رقم	تقليل الضغوط الإقليمية
إدارة الخلافات	إدارة الأزمات	قنوات خلفية/ رسمية	زمن احتواء الأزمة	رقم	حماية القرار السيادي
تعزيز المكانة	التمثيل الدبلوماسي	زيارات رفيعة المستوى	عدد الزيارات	رقم	رفع الوزن السياسي

2-جدول مؤشرات اقتصادية وتنموية

الهدف	ملف التعاون	أداة التنفيذ	مؤشر القياس	وحدة القياس	الأثر الاستراتيجي
تنويع الاقتصاد	الاستثمار الأجنبي	اتفاقيات اقتصادية	حجم الاستثمار	دولار	
تقليل الاعتماد النفطي	الصناعة والزراعة	شراكات إنتاجية	نسبة مساهمة غير النفط	%	
الربط الإقليمي	النقل والطاقة	مشاريع مشتركة	عدد المشاريع	رقم	

3-مصفوفة/ إدارة العلاقات الخارجية وفق معادلة المجال/ الهدف

المجال	المؤشر الأساسي	الهدف
سياسي	انتظام الحوار الاستراتيجي	تحييد الخلافات
أمني	خفض اختراق الحدود	الاستقرار
اقتصادي	زيادة الاستثمار الخليجي	تنويع الاقتصاد
طاقة	الربط الكهربائي	أمن الطاقة
مالي	نمو التجارة غير النفطية	تقليل العجز

اسماء المشاركين:

الاسم	الصفة
د.سلمان الجميلي	وزير التخطيط الأسبق
د.هشام العلوي	وكيل وزارة الخارجية العراقية لشؤون التخطيط السياسي
د.عقيل الخزعلي	مستشار رئيس الوزراء لتطوير السياسات
د مظهر محمد صالح	مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية
حيدر الملا	عضو مجلس النواب الأسبق والقيادي في تحالف عزم
الا الطالباني	عضو مجلس النواب الأسبق
د.رافع عبدالجبار	عضو مجلس النواب الأسبق
الأستاذ مصطفى خليل	عضو الدورة النيابية الخامسة
حيدر السلامي	رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الدورة الخامسة لمجلس النواب
د.محمد الشمري	سفير في مقر وزارة الخارجية
د.نزار الحكيم	رئيس دائرة أمريكا في وزارة الخارجية العراقية
د.فاضل رحيم	رئيس دائرة المنظمات في وزارة الخارجية العراقية
د.هدى البهادلي	سفير في مقر وزارة الخارجية
حيدر الغبان	سفير في مقر وزارة الخارجية
د.عادل بديوي	عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد
د عامر العضاض	مستشار – مكتب رئيس الوزراء
د.امجد حامد هذال	مجلس النواب العراقي
د.منعم خميس الهيتاوي	أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

الاسم	الصفة
عقيل الطريحي	محافظ كربلاء الأسبق
د.سهاد إسماعيل	أستاذ الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين
فراس طارق مكية	باحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية
د.وائل منذر	أستاذ القانون الدستوري في الكلية المفتوحة
د.ذكاء الربيعي	مؤسسة انكي للبحوث والدراسات
غزوان المنهلاوي	مركز البيدر للدراسات والتخطيط
علي الاعرجي	مكتب ممثل رئيس الجمهورية في مجلس النواب
حيدر العابدي	تحالف النهج الوطني
علي الغريفي	المدير التنفيذي لملتقى بحر العلوم
د.مصطفى ناجي	مجلس النواب العراقي
د.محمد حسام الحسيني	مدير مكتب العلاقات الوطنية في تيار الحكمة
د.علي الفياض	عضو المكتب السياسي لمنظمة بدر
د.طارق عبدالحافظ	أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد
مشرق الفريجي	رئيس حركة نازل اخذ حقي
د.ابراهيم فيصل العبيدي	مستشار وزارة الخارجية
بسمة الاوقاتي	أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد
د.رياض الزبيدي	أستاذ العلوم السياسية في جامعة النهرين
المستشار وسام السراي	دائرة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية

الاسم	الصفة
المستشار حسان اكرم طاهر	معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية
الملحق مضر نجم عبدالله	مقر وزارة الخارجية العراقية
د.حيدر عبدالرزاق خلف	معاون عميد معهد الخدمة الخارجية
الملحق مرتضى الساعدي	مقر وزارة الخارجية العراقية
د.عباس عبود	باحث وصحفي
د. احمد صبيح عطية	عميد كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية
د فلاح ثويني	رئيس قسم الاقتصاد – بيت الحكمة
د علي دعودش	باحث اقتصادي – وزارة التربية
د احمد عبد الزهرة	اكاديمي – كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية
د صادق البهادلي	اكاديمي – كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية
د قصي الجابري	خبير وطني – وزارة التخطيط
د مصطفى حنتوش	باحث اقتصادي
د ازاد حسن	رائد اعمال
د مهند حميد	خبير اقتصادي – وزارة المالية – الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
احمد عبد ربة	خبير اقتصادي
محمد الخطيب	خبير التحول الرقمي (مدير مركز مايكروسوفت في العراق)

الاسم	الصفة
منى زلزلة	(مدير مركز المشروعات الدولية الخاصة (سابقاً
د هاشم الحسيني	أكاديمية التطوير السياسي والحكم الرشيد
الأستاذ نبيل النجار	رئيس منظمة وعينا للدفع الالكتروني
د خالد الجابري	رئيس منظمة أصول
رافت البلداوي	خبير اقتصادي
د علي الراوي	رجل اعمال
د سلام جبار	باحث في الشأن الاقتصادي
محمود باسل	قانوني
ياسر عبدالعزيز	مدير مكتب وكيل وزارة الخارجية لشؤون التخطيط السياسي
مروان عبدالكريم	سكرتير اول في وزارة الخارجية العراقية
د.ايات مظفر نوري	عضو مجلس محافظة بغداد
د.احمد جاسم الخفاجي	تحالف النهج الوطني

السيرة الذاتية لفريق خبراء تحرير المنهاج الوزاري

د.علي طاهر الحمود

المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط

د. سعد سلوم

أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، وخبير في شؤون التنوع الديني والإثني في العراق والشرق الأوسط. من مؤسسي مبادرة الحوار المسيحي الإسلامي 2010، المجلس العراقي لحوار الأديان 2013، مركز رصد ومواجهة خطابات الكراهية 2018، معهد دراسات التنوع الديني 2019، معهد صحافة التنوع في العراق 2020. يترأس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

د. سهاد إسماعيل خليل

أستاذ الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين. متخصصة في الدراسات الاستراتيجية والأمن القومي، تهتم بقضايا التحولات الجيوسياسية، وإدارة المخاطر الاستراتيجية. عضو اساسي في كتابة عدة استراتيجيات وطنية، لها عدة مشاركات في برامج بحثية داخل وخارج العراق.

د. علي فارس حميد

استاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية / جامعة النهرين وعميد كلية العلوم السياسية الأسبق فيها. متخصص في دراسات الأمن القومي واستراتيجية الشؤون الخارجية، مستشار لعدة مؤسسات حكومية وبحثية وعضو اساسي في عدة استراتيجيات وطنية. يشغل مهام كبير الباحثين في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

د.سلام جبار شهاب

حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد الدولي، ويحمل مرتبة الاستاذية في الاختصاص، تركز ابحاثه على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بالتركيز على العراق، لديه اكثر من 25 بحث ومقالة وكتاب منشورة في داخل العراق وخارجه، اشرف على كتابة عدد من التقارير الاقتصادية الدولية بخصوص العراق، ويعمل كأستشاري لعدد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، كما أدار عدد من المشاريع التي تتعلق بالعراق، وله خبرة في العمل الاكاديمي.

مصطفى السراي

اكاديمي في العلوم السياسية / جامعة بغداد، يشغل مهام مدير الأبحاث والدراسات السياسية في مركز البيان للدراسات والتخطيط. باحث متخصص في الدراسات الدولية وتحديداً الدبلوماسية الاقتصادية

لِدولةٍ فاعلةٍ
ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org